

المعيد

في

ادب المفيد والمستفيد

«فيه أدب العلم والمعلم والمتعلم، وأدب الفتوى والمفتي والمستفتي؛
وأدب المناظرة وشروطها وآفاتهما، والأدب مع الكتب وما يتعلق بها، وغير ذلك»

اختصره من كتاب الدرّ النضيد للبدر الفزي
الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العلّاموي المتوفى بدمشق سنة ٩٨١ هـ

وقف على طبعه

أحمد عبيد

الطبعة الأولى بنفقة

المكتبة العربية في دمشق
لأصحابها عبيد أخوان

مفروق الطبع محفوظة



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله الذي رفع المؤمنين والذين أتوا العلم درجات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلوات، وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد فقد ظفرنا بالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب فالفينا فيه من الحث على العلم وبيان فضيلته وآدابه الظاهرة والخفية ما حَبَّب إلينا نشره، ليطلع القراء منه على بعض ما كان للعلم وحملته عند أسلاف من شأن فيقدروهم قدرهم، وتشدد رغبتهم في السير على سنتهم، فإن من عرف قدر المطلوب ركب في سبيله كلَّ صعب، وراض كلَّ جموح . ولما كان العلم روح الحياة في الدنيا، وسبب النجاة في الأخرى لاجرم كان باذله أحبَّ الناس لطالبه، وأقربهم له مودةً، وأعظمهم لديه شأنًا . وليس أدلَّ على علو منزلة العلم ورفعة مقام أهله مما روي عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود السجستاني صاحب كتاب السنن أحد كتب الحديث الستة قال: كنت مع أبي داود ببغداد ففصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادمٌ يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود قال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث فقال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وأنقطع عنها الناس لما جرى من مجيئ الزنج فقال: هذه واحدة هات الثانية قال: وتروي لأولادي كتاب السنن فقال: نعم هات الثالثة قال: وتقرء لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة فقال: أما هذه فلا سبيل إليها لأنَّ الناس شر يفهم وضيعهم في العلم سواء اهـ .^(١)

(١) أنظر الصفحة ١١٩ من مختصر طبقات الحنابلة لأبن أبي يعلى وهو من مطبوعاتنا

فتأمل رحمك الله في هذه الرواية ، ومثل في ذهنك مدينة عظيمة كالبصرة كانت عامرة زاهرة ، فأتى البغاة بنياذنها من القواعد فتركوها قاعاً صفصفاً واضطربوا أهلها إلى الجلاء عنها فصرفت منهم ، فأجتمع أولوا الأمر وفكروا في ما يعيد إلى ذلك المدينة رونقها وأزدهارها ، ويدعو الناس إلى ارتيادها وعمرانها ، فلم يجدوا أقرب في ذلك نفعا ، ولا أوحى عائدة من أن يستوطنها عالم فيرحل إليه عالم تأهل بهم المدينة وتعمر ، فهل يتصور في منزلة العلم وأهله أبلغ من ذلك ؟ وأنت إذا أعمت في التأمل فأطلعت على الحاكم أخي الخليفة أبي أحمد الموفق الذي كانت أزيمة الخلافة كلها يومئذ قبضته ، مانثلاً في باب العالم أبي داود ينتظر منه الأذن بالدخول عليه ، ورأيت أبا داود يأذن له مع خادمه وهو في صدر مجلسه دون أن ينقل لاستقباله قدماً ، ثم رأيته بعد ذلك لا يجيب مُتمتسه في أفراد مجلس خاص لولده خروجاً عن التمييز بين الخاصة والعامة في العلم ، إذا تأملت في ذلك حق التأمل رأيت إلى أي حد من الرتبة وصل العلماء يومئذ ، أدركت مبلغ رغبة المتقدمين في العلم . ويلوح لي أن سر هذه الرغبة هو تلك الرتبة ، وما سر تلك الرتبة إلا الإخلاص لله تعالى وإرادة وجهه الكريم والدّار الآخرة ، أما الدنيا فقد كانت - مع إعراضهم عنها - لا تمنعهم دهرها ، بل كانت تدّر عليهم من أخلافها ما فيه بلاغ . لكن اليوم والناس لا يطلبون من العلم إلا ما يرجون به الدنيا وزينتها ولو أضرت ذلك بأخراهم وحال بينهم وبين خيراتها ، فقد نبغ في الطلبة من لا احترام للمعلم عنده ولا مقام ، وهذا ما نرى أثره بادياً في بعض المدارس والجالس من استطلالة طائفة من التلاميذ على معلمهم ، والمأراة لهم في دروسهم ، وربما تعدى ذلك إلى الكتابة في الصحف تزييفاً لأرائهم ، وأستقلاً لمعلوماتهم .

فعمى أن يجد القراء في هذه الأوراق ما يجيب إليهم العلم ، ويحملهم على ورود شريعته واحترام شيعته ، والله ولي الهداية والتوفيق .

ترجمته مؤلف الاصل :

نقلنا له ترجمة مطولة في أوّل كتاب المراح في المراح الذي طبعناه له من قريب
فليرجع إليها من شاء ، ونكتفي هنا بنقل ترجمته المختصرة التي كتبها شاعر الشام
السيد خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام قال :

هو محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي بدر الدين بن رضى الدين ،
فقيه عالم بالأصول والتفسير والحديث ، مولده ووفاته في دمشق ، له مائة وبضعة
عشر كتاباً ، منها ثلاثة تفاسير وحواش وشروح كثيرة . وهو أبو نجم الدين
محمد المؤرخ ، وقد جمع أبه أساء كتبه في كتاب افرده لترجمته . ولزم بدر الدين
العزلة في أواخر عمره ، فكان لا يزور أحداً من الأعيان ولا الحكام بل يقصدونه .
وكان كريماً محسناً جعل لتلاميذه رواتب وأكسية .

ولد سنة ٩٠٤ — وتوفي سنة ٩٨٤ هـ

ترجمته مؤلف المختصر

من مختصر تنبيه الطالب له ، ومن الكواكب السائرة للنجم الغزي

هو الشيخ عبد الباسط بن الشيخ شرف الدين موسى بن محمد بن إسماعيل
العلموي الشافعي ، ولد سنة سبع وتسعائة ، وكان والده أحد الشهود القدماء
المعدّين في دمشق ، وخطيب جامع الحاجب بسوق صاروجا ، فلما بلغ الرابعة
عشرة من عمره اختاره والده للخطابة (سنة ٩٢١) في الجامع المذكور ، فخطب
بحضور جماعة من أمراء المحلة ، فخلعوا عليه ووصلوه وحرّضوه على ملازمة الخطابة
ففعل ، فلما وقعت الفتنة بين الجراكسة والعثمانية رحلت به والدته مع بنتها وبعلمها
عبد الله بن القرعوني إلى القرعون ، فمكث فيها معهم نحو ثمانية أشهر فخطب في خلالها

ثم عادوا إلى دمشق سنة ٩٢٣ فلما كانت سنة ٩٢٥ أَسْتَقِل بِالْحَطَابَةِ فِي جَامِع
الْحَاجِبِ نَزُولاً وَفِرَاعاً مِنْ وَالِدِهِ ، فَشَمَلَتْهُ بَرَكَتُهُ نَصِيحَةُ الْعَبَادِ مَعَ الْوَعظِ لَهُمْ ،
فَصَارَ ذَلِكَ فِيهِ حَالاً وَحِرْفَةً - كَمَا يَقُولُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ - ثُمَّ تَوَلَّى رِئَاسَةَ الْمُؤَدِّينَ بِجَامِعِ
دِمَشْقِ الْأُمَوِيِّ بَعْدَ أَبِي الْبَقَاءِ بْنِ عَفْلَقُونَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، قَالَ
النَّجْمُ الْغَزِي : وَكَانَ لَهُ فَضِيلَةٌ فِي عِلْمِ الْمُتَقَاتِ ، وَعِلْمِ النُّعْمَةِ وَالتَّلْحِينِ ، وَلَهُ
إِنْشَاءٌ وَعَظِيَّةٌ يَسْتَعْمِلُهَا رِوَسَاءُ الْمَوْلِدِ ، وَكَانَ يَعْظُ النَّاسَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي رَجَبٍ
وَشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ فِي الْأُمَوِيِّ ، وَقَرَأَ عَلَى الْوَالِدِ (شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْبَرَكَاتِ بَدْرُ الدِّينِ
الْغَزِي) وَعَلَى الْوَفَاءِ ، وَتَوَفَّى وَالِدُهُ بَغْتَةً سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَاحْتَرَقَتْ دَارُهُ
وَفِيهَا أَسْبَابُهُ وَكُتِبَ سَنَةَ سِتِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَأُخْرِجَتْ عَنْهُ رِئَاسَةُ الْمُؤَدِّينَ لِلْجَلالِ
الرَّمْلِيِّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَدَّةِ قَرِيبَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْوَالِدُ إِمَاماً ، وَدُفِنَ بِيَابِ الْفَرَادِيسِ اه .

قلت : وَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ مِنَ الْمَوَافَاتِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ ، وَمُخْتَصِراً آخَرَ لِكِتَابِ تَنْبِيهِ
الطُّالِبِ وَإِرشَادِ الدَّارِسِ لِأَحْوَالِ مَوَاضِعِ الْفَائِدَةِ بِدِمَشْقِ كَدُورِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ
وَالْمَدَارِسِ .

وَرَأَيْتُ بِخَطِّهِ تَعْلِيقَاتَ وَجِيزَةً عَلَى مُخْتَصَرِ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ الَّذِي أَخْتَصَرَهُ الشَّهَسِ
الْأَبْلَسِيُّ ، وَكُتِبَ فِي آخِرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَخِصُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ أَيْضاً ، كَمَا رَأَيْتُ لَهُ
تَعْلِيقَاتَ أُخْرَى عَلَى ذِيلِ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ لِلْمَحَافِظِ أَبِي رَجَبٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

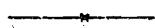
وصف النسخة المخطوطة

وطريقة تصحيحها

عثرنا على هذه النسخة الوحيدة في مدينة حلب الشهباء ، وهي مكتوبة بخط مختصرها المرحوم الشيخ عبد الباسط العَلَمَوِي في ١١١ صفحة بالقطع المتوسط بقلم دقيق وكتب على هامش كثير من الصفحات عناوين لبعض المطالب ، معظمها كالتلخيص للرسالة ، وفي بعض الصفحات إيضاحات وتعليقات على الأصل أثبتناها بأَسفل الصفحات ، وإن كان بعضها لا يحتاج إليه ، فكل ما هنالك منقول من خط المختصر ، وليس لنا من التعليق إلا ما في الصفحة الـ ٣ و ٦ و ١١ و ١٨ و ٢٣ .
ولقد وجدنا بهذه النسخة أغلاطاً بعضها من سبق القلم ، وبعضها من التصحيف ، فاكشفنا في التصحيح بإثبات ما رأيناه صواباً دون الإشارة إلى الخطأ ، لأننا رجعنا في ذلك إلى الأصول التي نقل عنها مؤلف الأصل ، كمقدمة شرح المذهب للإمام النووي ، وفاتحة العلوم للإمام الغزالي ، وطبقات الشافعية للإمام السبكي وغيرها ، وما لم يتضح الصواب لنا فيه فهو القليل - أبقيناه على ما وجدناه عليه .

أما الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة فقد ضبطناها بالشكل الكامل وأحطنا الآيات بقوسين () تميزاً لها من غيرها .

هذا وقد وقع أثناء الطبع أغلاطاً أكثرها بالشكل والإشارات ، وكما مما لا يخفى على المطالع ، فنبهنا على الضروري منها في آخر الكتاب ليصحح .



بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ مُحَمَّدَهُ وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ ، وَنُؤْمِنُ بِهِ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ ، وَنُسَآلُهُ
الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ
لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنَّ
سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، وَسَلَّمَ
تسليماً كثيراً .

أَمَّا بَعْدُ فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ جَمَعَهَا الْعَلَامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْبَدْرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ
أَبْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرُّضِيِّ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيِّ طَالَ بَقَاؤُهُ فِي فَضِيلَةِ الْعِلْمِ وَالْعَالَمِ وَالْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ
وَالْمُفْقِي وَالْمُسْتَفْقِي وَآدَابِ كُلِّ مِنْهُم ، مُلَخَّصًا لَهَا مِنْ مَقْدَمَةِ شَرْحِ الْمَهْذَبِ لِشَيْخِ
الْإِسْلَامِ الْمُحَيَّوِيِّ النَّوَوِيِّ وَمِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْكُتُبِ الْمَعْتَبَرَةِ ، وَسَمَّاها بِالذَّرِّ النَّضِيدِ ،
فِي آدَابِ الْمُفِيدِ وَالْمُسْتَفِيدِ ، وَأَخْتَصَرَهَا كَاتِبُهَا مُسَمِّيًا لَهَا بِالْعَقْدِ التَّلِيدِ ، فِي اخْتِصَارِ
الذَّرِّ النَّضِيدِ ، أَوْ تُسَمَّى بِالْمُعِيدِ ، فِي آدَابِ الْمُفِيدِ وَالْمُسْتَفِيدِ . قَالَ : وَرَبَّتْهَا عَلَى
مَقْدَمَةِ وَسْطَةِ أَبْوَابٍ وَخَاتَمَةِ :

المقدمة : في الأمر بالإخلاص والصدق وإحضار النية .

الباب الأول : في فضيلة الاشتغال بالعلم وتعلمه وتعليمه ونشره وحضور مجالسه
وتحذير من أراد بعلمه غير الله وتحذير من أذى عالماً وفيه ثلاثة فصول .
الباب الثاني : في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة ، ومراتبه وهي ثلاثة .
الباب الثالث : في آداب المعلم والمتعلم وهو ثلاثة أنواع .

- الباب الرابع : في آداب الفتوى والمفتي والمستفتي وهو أربعة أنواع .
 الباب الخامس : في شروط المناظرة وآدابها وآفاتنا وفيه فصلان .
 الباب السادس : في الأدب مع المكتتب وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها
 وحملها وشرائها واستعارتها وغير ذلك وفيه مسائل .
 الخاتمة : في رفائق لطيفة مناسبة . وبأُله الترفيق للعمل ، والعصمة من الزلل .

المقدمة

في الامر بالاخلاص والصدق والمضار النية

قال تعالى : (فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ) والآيات في
 الأصلين كثيرة^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 الحديث : قال الشافعي رضي الله عنه : يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه .
 وقال هو وأحمد : يدخل في هذا الحديث ثلث العلم ، قال البيهقي : معناه أن كسب العبد
 إنما يكون بقلبه ولسانه وبنايه ، فالنية أعد أقسام كسبه الثلاثة ، وهي أرجحها
 لأنها تكون عبادة بأفرادها ، بخلاف القسمين الباقيين ، ولأن النية لا يدخلها
 فساد برياً ولا غيره بخلاف غيرها ، وقيل هو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام .
 وقد أوصلها الإمام النووي إلى أربعين حديثاً وجمعها في أربعينيته ، وكان السلف
 وتابعهم من الخلف يستخرجون استنتاج المصنفات ونحوها بهذا الحديث ، وبه أستفتح
 البخاري كتابه الجامع الصحيح تذييها للمطالع على حسن النية . وقال صلى الله
 عليه وسلم : نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ أَتْلُغُ مِنْ عَمَلِهِ رِوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْأَحْيَاءِ :
 نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ .

(١) أي في مقدمة شرح المهذب وفي الدر المنضيد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخبراً عن جبريل عن الله جلّ وعلا أنه قال: **الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِي أَسْتَوْدَعْتُهُ قَلْبَ مَنْ أَحْبَبْتُ مِنْ عِبَادِي** رواه القشيري في الرسالة متصلاً مسلسلاً وعرف الإخلاص فيها بأنه إفرااد الخلق تعالى في الطاعة بالقصد، أي يريد بها التقرب إلى الله دون شيء آخر من الخلق من تصنع لهم أو محمدتهم أو محبتهم أو محبة مدحهم، وقال في تعريفه كلمات كثيرة، ونقولاً غزيرة. وقال الفضيل بن عياض: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما. وقال السري: لا تعمل للناس شيئاً، ولا تترك لهم شيئاً، ولا تغط لهم شيئاً، ولا تكشف لهم شيئاً. وقال الجنيد: الإخلاص سر بين الله وبين العبد لا يعلمه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده، ولا هوى فيميله.

وقال الإمام القشيري: أقل الصدق استواء السر والعلانية. وقال غيره: من أراد أن يكون الله تعالى معه فليأزم الصدق فإن الله تعالى يقول: (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ)^(١). وقال الحارث المحاسبي: الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه، ولا يحب اطلاع الناس على مثاقيل الأثر من عمله، ولا يكره اطلاعهم على السيئ من عمله، فإن كراهته لذلك دليل على حب الزيادة عندهم، وليس هذا من إخلاص الصديقين. وقيل: إذا طلبت الله بالصدق أعطاك مرآة تبصر فيها كل شيء من عجائب الدنيا والآخرة. وقيل: عليك بالصدق حيث تخاف أنه يضرك فإنه ينفعك، ودع الكذب حيث ترى أنه ينفعك فإنه يضرك. وسئل فتح الموصلي عن الصدق فأدخل يده في كبر الحداد وأخرج الحديدة المحمأة ووضعها على كتفه وقال: هذا هو الصدق.

وقال الجنيد: الصادق يتقلب في اليوم أربعين مرة، والمرآة يثبت على حالة واحدة أربعين سنة. قال شيخ الإسلام النووي: معناه أن الصادق يدور مع الشرع حيث دار، فإذا كان الفضل الشرعي في الصلاة مثلاً صلى،

(١) الآية: (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) وليست شاهداً هنا.

أو في مجالسة العلماء أو الضيفان أو العيال أو قضاء حاجة مسلم أو جبر قلب مكسور ونحو ذلك فعمل ما أو في صوم أو قراءة أو ذكر أو أكل وشرب أو حذر أو مزاح أو عزلة أو غلظة أو تنعم أو ابتذال ونحوها أتى به ما حيث رأى النضيلة في شيء من هذا فعليه ما كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولا يرتبط بعبادة ولا بعبادة مخصوصة كما يفعله المرأى . ولا شك في اختلاف أحوال الشيء في الأفضلية ، فإن الصوم حرام يوم العيد ، واجب قبله ما مسنون بعده ما ويندب تحسين اللباس يوم الجمعة والعيد ، وخلافه يوم الاستسقاء وما أشبه ذلك أنهى ما وأقوالهم غير محصورة في ذلك والله تعالى أعلم .

الباب الأول

في فضيلة الاشتغال بالعلم على ما تقدم في ترتيبه وان فيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه وتعلّمه وتعليمه ونشره وحضور مجلسه وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة والصيام ونحوها من العبادات القاصرة على فاعلها .

قال تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) . (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) . (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) . (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) إلى قوله : (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ) . (يَرْفَعُ اللَّهُ

الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ (إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ
فِي الْأَصْلِينَ الْمَذْكُورِينَ سَابِقًا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ .
وقال صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : قَوْلَ اللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ
لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ . وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : لَأَنْ يَهْدِيَ
اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . وقال صلى الله عليه وسلم : إِنَّ
الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ . وقال صلى الله عليه وسلم :
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الثَّمَلَةِ فِي جُجُرِهَا ، وَحَتَّى الْحَوْتَ
فِي الْمَاءِ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ . وقال صلى الله عليه وسلم : طَلَبُ الْعِلْمِ
فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَأَدْرَكَهُ
كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَمَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَلَمْ يَدْرِكْهُ كَتَبَ اللَّهُ
لَهُ كِفْلًا مِنَ الْأَجْرِ .

وروى النووي بسند متصل بذكره بن يحيى الساجي قال : كنا نمشي في أَرْقَةَ
الْبَصْرَةِ إِلَى بَابِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ فَأَمْرَعْنَا فِي الْمَشْيِ وَكَانَ مَعَنَا رَجُلٌ مُجِنٌّ مَتَّعَهُمُ
فِي دِينِهِ فَقَالَ : أَرْفَعُوا أَرْجُلَكُمْ عَنْ أَجْنَحَةِ الْمَلَائِكَةِ كَأَلَمَسْتَهْزِيءٍ فَمَا زَالَ مِنْ
مَوْضِعِهِ حَتَّى جَفَّتْ رِجْلَاهُ وَسَقَطَ ، وَأَسْنَدَ أَيْضًا إِلَى أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
كَانَ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ رَجُلٌ خَلِيعٌ إِلَى أَنْ سَمِعَ حَدِيثَ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ
أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ ، فَجَعَلَ فِي تَعْلِيمِهِ مِسْمَارَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ وَقَالَ :
أُرِيدُ أَنْ أَطَأَ أَجْنَحَةَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَصَابَتْهُ الْآكَلَةُ فِي رِجْلِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَشَلَّتْ
رِجْلَاهُ وَبَدَأَ وَسَائِرُ أَعْضَائِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ تَفَسَّخَتْ بَنِيَتُهُ .

وقال صلى الله عليه وسلم : نَوْمٌ مَعَ عِلْمٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاقَةٍ عَلَى جَهْلٍ . وقال
صلى الله عليه وسلم : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْعُلَمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ
عِلْمِي وَحِلْمِي فِيكُمْ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَغْفِرَ لَكُمْ عَلَى مَا كَانَ فِيكُمْ وَلَا أَبَالِي .

وقال صلى الله عليه وسلم : **مَجَالِسُ فِقْهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً** ، وقال صلى الله عليه وسلم : **قَلِيلُ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعِبَادَةِ** .

وقال صلى الله عليه وسلم : **مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ مُعْتَمِرٍ تَامَ الْعُمْرَةَ** ، **وَمَنْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ فَلَهُ أَجْرُ حَاجٍّ تَامَ الْحِجَّةَ** ، وعن علي رضي الله عنه : **الْعَالِمُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْمُجَاهِدِ وَإِذَا مَاتَ الْعَالِمُ تَلَّمَ فِي الْإِسْلَامِ تَلَّمُ لَا يَسُدُّهُ إِلَّا خَائِفٌ مِنْهُ** ، وعنه رضي الله عنه : **كَفَى بِالْعَالِمِ شَرْفًا أَنْ يَدْعِيَهُ مِنْ لَا يَحْسِنُهُ وَيَفْرَحُ إِذَا نَسِبَ إِلَيْهِ** ، **وَكَفَى بِالْجَاهِلِ ذِمًّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ مِنْ هُوْفِيهِ** .
وعنه رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِكُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ : **يَا كُمَيْلُ الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ** ، **الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ** ، وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالِ ، **وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ** ، **وَالْمَالُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ** ، **وَالْمَالُ تُنْقَصُهُ النُّفَقَةُ** ، **وَالْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الْإِنْفَاقِ** ، وعنه : **قِيَمَةُ كُلِّ أَمْرٍ عِلْمُهُ** .

وقال صلى الله عليه وسلم ^(١) : **سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا جَاءَ أَلَمُوتُ طَالِبِ الْعِلْمِ وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ شَهِيدًا** ، وعن وهب ابن منبه : **يَتَشَبَّعُ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرَفُ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ دَنِيئًا ، وَالْعِزُّ وَإِنْ كَانَ مَهِينًا ، وَالْقُرْبُ وَإِنْ كَانَ قَصِيًّا ، وَالْغِنَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا ، وَالنُّبْلُ وَإِنْ كَانَ حَقِيرًا ، وَالْمَهَابَةُ وَإِنْ كَانَ وَضِيعًا ، وَالسَّلَامَةُ وَإِنْ كَانَ سَقِيمًا** .

وقال سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي : **مَنْ أَرَادَ النَّظَرَ إِلَى مَجَالِسِ الْأَنْبِيَاءِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ** ، فَأَعْرِفُوا لَهُمْ ذَلِكَ .

وعن الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ : **إِنْ لَمْ يَكُنِ النُّفَقَاءُ الْعَامِلُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ وَلِيٌّ** .
وقال الشَّافِعِيُّ : **طَلِبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ** . وقال : **مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا فَعَلَيْهِ بِالْعِلْمِ** ، **وَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ فَعَلَيْهِ بِالْعِلْمِ** . وقال : **مَنْ لَا يَحِبُّ الْعِلْمَ لَا خَيْرَ**

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : لَعَلَّهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ . وَفِي مَقْدَمَةِ شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَقَالَ (أَيُّ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ) .

فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة . وقال : من تعلم القرآن عظمته قيمته ، ومن نظر في الفقه نبّل قدره ، ومن نظر في اللغة رق طبعه ، ومن نظر في الحساب جزّل رأيه ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

وقيل للإسكندر : ما بال تعظيمك لمؤدبك أشدّ من تعظيمك لأبيك فقال : لأنّ أبي سبب حياتي الدّانية ، ومؤدّي سبب حياتي الباقية . وقد حذف كثيرًا من الأحاديث وأسانيدها فراجعها إن افتقرت إليها ، وإلاّ ففي ما رفته كفاية لذلك .

ولهم في فضل العلم أشعار كثيرة حسنة من عيونها ما روي عن علي رضي الله عنه :

ما الفخر إلّا لأهل العلم إنهم
على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل أمرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففرّ بعلم ولا تجهل به أبدًا
فالناس موقى وأهل العلم أحياء

وما جاء عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله تعالى :

العلم زين وتشرق لصاحبه	فأطلب هديت فنون العلم والأدبا
لاخير فيمن له أصل بلا أدب	حتى يكون على ما زانه حدبا
في بيت مكرمة آباؤه مخب ^(١)	كانوا الرؤوس فأمسى كلهم ذنبا
وخامل مقرّف الآباء ذي أدب	نال المعالي بالآداب والرثبا
أمسى عزيزاً عظيم الشأن مشتهراً	في خده صعر قد ظل محتجبا
العلم كنز وذخر لا تفاد له	نعم القرين إذا ما صاحب صحبا
قد يجمع المرء مالاً ثم يحرمه	عما قليل فيلقى الدّلّ والحربا
وجامع العلم مغبوط به أبدًا	ولا يحاذر منه الفتور والسلبا
يا جامع العلم نعم الدّخر تجمعه	لا تعدلن به درّا ولا ذهباً

وما جاء عن الشافعي رضي الله عنه :

حسبي بعلمي إن نفع
من راقب الله رجع
ما طار طير وأرتفع
إلا كما طار وقع
ما ألدل إلا في أطمع
عن سوء ما كان صنع

وما نسب لمحمد بن الحسن :

تعلم فإن العلم زين لأهله
وكن مستفيداً كل يوم زيادة
تفه فإن التفقه أفضل قائد
هو العلم الهادي إلى سنن الهدى
فإن فقيهاً واحداً متورعاً
هو الحصن ينجي من جميع الشدائد
أشد على الشيطان من ألف عابد
من العلم وأصبح في بحار الفوائد
إلى البر والتقوى وأعدل قاصد

وما أنشد الشيخ قوام الدين حماد الغفاري الأنصاري لشيخه القاضي الخليل بن أحمد السجزي الحنفي :

أخدم العلم خدمة المستفيد
وإذا ما حفظت شيئاً أعدّه
ثم علقه كي تعود إليه
وإذا ما أمنت منه فواتاً
مع تكرار ما تقدم منه
ذاكر الناس بالعلوم لتحجي
إن كتمت العلوم أنسيت حتى
ثم أجمت في القيامة ناراً
وأدم درسه بفعل حميد
ثم أكدّه غايّة التأكيد
وإلى درسه على التأيد
فأنتدب بعده لشيء جديد
وأقتنأ الشان هذا المزيّد
لا تكن من أولي النهي ببعيد
لا ترى غير جاهل وبليد
وتلهبت في العذاب الشديد

وللمحشري :

وكل فضيلة فيها سناء
فلا تعتد غير العلم ذخراً
وجدت العلم من هاتيك أسنى
فإن العلم كنز ليس يفنى

والإمام منصور التميمي أحد أئمة المذهب :

عاب التفقه قومٌ لاعقول لهم وما عليه إذا عابوه من ضررٍ
ماضرَّ شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصرٍ
ولبعضهم :

تفقه تستطيل على الرجال وتزهو في المحافل بأكمال
إذا وقع القياس بكل علم فحال الفقه يعلو كل حال
ومن طلب التفقه وأتجاهه أناف برأسه تاج الجلال
فخذ بالشافعي وقل بقول سديد عند مختلف المقال
ففضل الشافعي على سواه كفضل الشمس قيست بالهلال

ولآخر :

علم العلم من أذاك لعلم وأغتنم ما حيت منه الدعاء
وليكن عندك الغني إذا ما طلب العلم والفقر سواء

ولآخر :

وفي الجبل قبل الموت موت لأهله فأجسادهم بين القبور قبور
وإن أمره ألم يحيى بالعلم ميت فليس له حتى النشور نشور

ولآخر :

تعلم فليس المرء يخلق عالماً وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التف عليه المحافل

ولآخر :

صدر المجالس حيث حل لبيبها فكن اللبيب وأنت صدر المجلس

وللمتنبى :

ولم أر من عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على الكمال

الفصل الثاني

في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى ، نسأل الله العافية

إعلم أن ما ذكر في فضل طلب العلم إنما هو لمن أراد به وجه الله ، لا لغرض من الدنيا ، وإلا فهو مذموم .

قال تعالى : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ) .
 وقال تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) . وقال تعالى :
 (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا . وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا . كُلًّا نُمِدُّ هُوْلَاءَ وَهَؤْلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ . كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) . وقال
 تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَبَالَغُ الرَّصَادِ) إلى غير ذلك من الآيات ، ولا يخفى الحديث الذي فيه الثلاثة الذين أوّل من تُسْعَرُ النار لهم يوم القيامة المجاهد والعالم والقارئ ، فهو لآء جاء في حديث رواه مسلم أوّل من يدخل النار ويُسحب كلّ منهم على وجهه حتى يُلقَى في النار، لقصد هم الرّياء في أعمالهم : المجاهد يُقال شجاع ، والعالم يُقال عالم ، والقارئ يُقال قارئ ، اللهم خلّصنا إلى الإخلاص .

وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَلْيَتَّبِعْهُ مُقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ .
 وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ،

أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ ، وَيَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ .
 وقال صلى الله عليه وسلم : كُلُّ عِلْمٍ وَبَالَ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ
 عَمِلَ بِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ
 يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَثَلُ الدَّيِّ يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ
 وَيَنْسِي نَفْسَهُ ، مَثَلُ الْفَتِيلَةِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ ، وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ ^(١) . وقال صلى الله عليه
 وسلم : مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَلْجَمَهُ اللَّهُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَلَا إِنَّ شَرَّ الشَّرِّ
 شِرَارُ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنْ خَيْرَ الْخَيْرِ خِيَارُ الْعُلَمَاءِ . وقال صلى الله عليه وسلم :
 مَنْ قَالَ أَنَا عَالِمٌ فَهُوَ جَاهِلٌ . وقال صلى الله عليه وسلم : يَظْهَرُ الدِّينُ
 حَتَّى يُجَاوَزَ الْبَحَارُ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِكُمْ أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَقُولُونَ مَنْ
 أَقْرَأَ مِنَّا ؟ وَمَنْ أَفْقَهُ مِنَّا ؟ وَمَنْ أَعْلَمَ مِنَّا ؟ ثُمَّ التَفْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ فِي
 أَوْلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالُوا : لَا قَالَ : أَوْلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوْلَيْكَ هُمْ وَقَوْلُ النَّارِ ،
 وقال صلى الله عليه وسلم : آفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ ، وَإِضَاعَتُهُ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيْرَ
 أَهْلِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : وَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَادِ
 الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالذَّهَبِ .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إِنْ
 مُوسَى لَقِيَ الْخَضِرَ فَقَالَ : أَوْصِنِي ، فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا طَالِبَ الْعِلْمِ إِنْ الْقَائِلُ
 أَقْبَلَ مَلَائِلَةً مِنَ الْمُسْتِمِعِّ فَلَا بُعْلَ جُلُوسًا عَلَيْكَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ قَلْبَكَ
 وَعَاةٌ فَانْظُرْ مَاذَا تَحْشُو بِهِ وَعَاةَكَ ، وَأَعْرِفِ الدُّنْيَا وَأَنْبَذْهَا وَرَاءَكَ ، فَإِنَّهَا
 لَيْسَتْ لَكَ بَدَارٌ ، وَلَا لَكَ فِيهَا مَحَلٌّ قَرَارٌ ، وَإِنَّهَا جُعِلَتْ بُعْغَةً لِلْعِبَادِ ، لِيَتَزَوَّدُوا
 مِنْهَا لِلْمَعَادِ ، يَا مُوسَى وَطَنُ نَفْسِكَ عَلَى الصَّبْرِ تَلَقَّى الْحِلْمَ ، وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ التَّقْوَى

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَأَقْتَضَى الْعِلْمُ الْعَمَلُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ :

تَضِيءُ لِلنَّاسِ وَتَحْرِقُ نَفْسَهَا .

تَلَّ الْعِلْمَ ، وَرُضُّ نَفْسِكَ عَلَى الصَّبْرِ تَخَاضُ مِنَ الْإِثْمِ ، يَا مُوسَى تَفَرَّغْ لِلْعِلْمِ
إِنْ كُنْتَ تَرْيِّدُهُ ، فَإِنَّمَا الْعِلْمُ لِمَنْ تَفَرَّغَ لَهُ ، وَلَا تَكُونُ مِكْشَارًا بِالْمُنْطَقِ
مِهْذَارًا ، إِنْ كَثُرَ الْمُنْطَقُ تَشِينُ الْعُلَمَاءَ ، وَتَبْدِي مَسَاوِيَّ السَّخَفَاءِ ، وَلَكِنْ
عَلَيْكَ بِذِي اقْتِصَادٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجُهَالِ ،
وَأَحْلَمْ عَنِ السَّفَهَاءِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَضْلُ الْحُكَمَاءِ ، وَزَيْنُ الْعُلَمَاءِ ، إِذَا شَتَمَكَ
الْجَاهِلُ فَلَسَّكَ سِلْمًا ، وَجَانِبَهُ حَزْمًا^(١) .

يَا أَبْنُ عِمْرَانَ : لَا تَفْتَحَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا غَلَقَهُ ، وَلَا تُغْلِقَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا فَتَحَهُ .
يَا أَبْنُ عِمْرَانَ : مَنْ لَا تَنْتَهِي مِنَ الدُّنْيَا نَهْمَتُهُ ، وَلَا تَنْقُضِي فِيهَا رَغْبَتَهُ
كَيْفَ يَكُونُ عَابِدًا ؟ مَنْ يَحْقِرُ حَالَهُ ، وَيَتَّهَمُ اللَّهَ بِمَا قَضَى لَهُ ، كَيْفَ يَكُونُ زَاهِدًا ؟
يَا مُوسَى تَعَلَّمْ مَا تَعَلَّمْ لِتَعْمَلَ بِهِ ، وَلَا تَعَلَّمْهُ لِتَحَدِّثَ بِهِ ، فَيَكُونُ عَلَيْكَ بَوْرُهُ ، وَيَكُونُ
لِغَيْرِكَ نَوْرُهُ .

وَعَنْ هِشَامِ صَاحِبِ الدَّسْتَوَائِي قَالَ : قَرَأْتُ فِي كِتَابِ بُلْغَانِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عِيسَى :
تَعْمَلُونَ لِلدُّنْيَا وَأَنْتُمْ تَرْزُقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ ، وَلَا تَعْمَلُونَ لِلْآخِرَةِ وَأَنْتُمْ لَا
تَرْزُقُونَ فِيهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ ، وَإِنَّكُمْ عِلَاءُ السُّوءِ الْأَجَرَ تَأْخُذُونَ ، وَالْعَمَلَ تَضِيعُونَ ،
يُوشِكُ رَبُّ الْعَمَلِ أَنْ يَطْلُبَ عَمَلَهُ ، وَتُوشِكُونَ أَنْ تَخْرُجُوا مِنَ الدُّنْيَا الْعَرِيزَةِ
إِلَى ظِلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيقِهِ ، اللَّهُ نَهَاكُمْ عَنِ الْخَطَايَا كَمَا أَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ ،
كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ سَخِطَ رِزْقَهُ ، وَأَحْتَقَرَ مَنْزِلَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ
مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ أَتَّهَمَ اللَّهَ فِيمَا قَضَى لَهُ ،
فَلَيْسَ يَرْضَى شَيْئًا أَضَاهَا ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ دُنِيَاهُ أَثَرُ عِنْدَهُ مِنْ
آخِرَتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى دُنْيَاهُ ، وَمَا يَضُرُّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَنْفَعُهُ ؟ كَيْفَ يَكُونُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَطْلُبُ الْكَلَامَ لِيُخْبِرَ بِهِ ، وَلَا يَطْلُبُهُ لِيَعْمَلَ بِهِ ؟
وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَأْتِمِلُّ الْعِلْمُ أَعْمَلُوا بِهِ فَإِنَّمَا الْعَالِمُ مَنْ عَمَلَ

(١) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَيَجُوزُ بِالْجِيمِ .

بما علم ، ووافق علمه عمله ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوزُ تراقيهم
 يخالف علمهم عملهم ، وتخالف سريرتهم علانيتهم ، يجلسون حلقة فيباهي
 بعضهم بعضاً حتى إن الرجل ليغضب على جلسه أن يجلس إلى غيره ويدعه ،
 أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تعلموا العلم وعلّموه الناس ، وتعلموا
 الوفاق والسكينة ، وتواضعوا لمن تعلمتم منه العلم ، وتواضعوا لمن علمتموه
 العلم ، ولا تكونوا جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بجهلكم .

وعن ابن سيرين سبعة يهلكون بسبعة : أهل البداية بالخفاء ، وأهل القرى
 بالجهل ، وألّرب بالعصبية ، والذهافين^(١) بالكبر ، والسلاطين بالظلم ، والتجار
 بالكذب ، والماء بالحسد .

وعن سفيان الثوري قال : بلغني أن الله تعالى يقول : إن أهون ما أصنع
 بالعالم إذا أثر الدنيا أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلبه .

وعن مجاهد : لا يتعلم من أستهى وأستكبر .
 وعن علي بن خشرم : شكوت إلى وكيع قلة الحفظ فقال : استعن على الحفظ
 بقلة الذنوب ، ونظم بعضهم ذلك فقال :

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
 وقال أعلم بأن العلم فضلٌ وفضلُ الله لا يؤتاه عاصي

الفصل الثالث

في تحذير من آذى أو أنتقص عالماً ، وألحث على إكرام العلماء وتعظيم حرمانهم قال تعالى : (وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ) . وقال تعالى : (وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَأِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) . وقال تعالى : (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ) إلى غير ذلك من الآيات في الأصل .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ رواه البخاري .

وعن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما : إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ، ومن آذى رسول الله فقد آذى الله عز وجل .
وقال صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يَحْمِلْ كِبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوفِّ لِعَامِلِنَا .

وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يَسْتَحِفُّ بِهِمْ إِلَّا مَنَافِقُ : ذُو السُّيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَذُو الْعِلْمِ ، وَإِمَامٌ مُقْسِطٌ .

وعن الإمام أحمد : لحوم العلماء مسمومة ، من شتمها مرض ، ومن أكلها مات ، وقال الحافظ ابن عساكر : اعلم أن لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله في هتك أستار مُنْتَقِصِهِمْ معلومة ، وإن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب ، بلاه الله قبل موته بؤس القلب ، (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) .

الباب الثاني

في أقسام العلم الشرعي ومراتبه وفيه فصلان ثم فصل لطيف في الأخير

الفصل الأول

في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير ، وحديث ، وفقه .

أما التفسير فهو معرفة معاني كتاب الله العزيز ، وما أريد به وهو قسمان :
ما لا يُعرف إلا بتوقيف ، وما يدرك من دلالة الألفاظ بواسطة علوم آخر كلغة
وغيرها . وقد جاء في فضله وآدابه أخبار وآثار .

منها ما ورد في قوله تعالى : (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) ، قال الحكمه القرآن والفكرة فيه ، وهذا عن ابن عباس ، وفي رواية عنه : الحكمه المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومقدمه ومؤخره ، وحلاله وحرامه وأمثاله .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعربوا^(١) القرآن وتَمَسُّوا غَرَائِبَهُ .
وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : لَأَنْ أُعَرِّبَ آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْفَظَ آيَةً . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من قرأ القرآن فأعربه

(١) والمراد بالإعراب البيان وفهم المعنى والآل فالإعراب اللفظي من لازم البيان ومن قرأ القرآن بلا تجويد أثم والله أعلم .

كان له عند الله أجر شهيد ، وكان الصحابة يأخذون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات ، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلَيْسَ بِوَأَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ، وفي رواية : مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ ، وفي رواية : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ مَا يَعْلَمُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجِئًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ .

وأما الحديث ويرادفه ألخبر على الصحيح فهو من أجل العلوم بعد القرآن وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً حتى الحركات والسكنات ، واليقظة والنوم ، قيل : أو أضيف إلى صحابي أو من دونه ، والمشهور بين جماعة من الفقهاء أن ذلك أنثر لا خبر ، ثم علم الحديث ضربان : أحدهما علم رواية ، وحده بأنه علم مشتمل على نقل ما ذكره وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي ، وغايته التوفيق بسعادة الدارين .

الثاني : علم دراية وهو المراد عند الإطلاق ^(١) والذي كلامنا هنا فيه ، ويحد أنه علم تعرف به معاني ما ذكر ومتنه ، ورجاله ، وطرقه ، وصحيحه ، وسقيته ، وعِلَّاه ، وما يحتاج إليه فيه ليُعرف المقبول منه والمردود ، وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك ، وغايته : معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به ، وما يرد منه ليُجتنب ، ومسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد .

وما جاء في فضله وآدابه من الأخبار قوله صلى الله عليه وسلم : لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ ، وفي رواية : رَبِّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ، وقوله : نَضَرَ ^(٢) اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ، وفي

(١) أي إذا أطلق علم الحديث ، فالمراد علم الدراية لا الرواية ، وإن

كان رواية فيقيد بها . (٢) أي جعل الله وجهه نضراً يوم القيامة إشارة إلى قوله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ) .

رواية سَمِعَ مِنْ حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ ، وَقَوْلُهُ : مَنْ أَدَّى إِلَى أُمِّي حَدِيثًا تُقَامُ بِهِ سُنَّةٌ أَوْ تُنَلَّمُ بِهِ بِدْعَةٌ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمَ خُلَفَائِي ، قِيلَ : مَنْ خُلَفَاؤُكَ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي فَيَرْوُونَ أَحَادِيثِي وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمِّي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُفْقِهَا وَكَانَتْ لَهُ شَافِعًا . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ تَعَلَّمَ حَدِيثَيْنِ أَتَيْنِ يَنْفَعُ بِهِمَا نَفْسَهُ أَوْ يَعْلَمُهُمَا غَيْرَهُ فَيَتَفَعَّلُ بِهِمَا كَانَ خَيْرًا مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ رَدَّ حَدِيثًا بَلَّغَهُ عَنِّي فَأَنَا مُخَاصِمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِذَا بَلَّغْتُمْ عَنِّي حَدِيثٌ فَلَمْ تَعْرِفُوهُ فَقُولُوا اللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضِيلَةً فَلَمْ يُصَدِّقْهَا لَمْ يَنْلُهَا . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا أَوْ رَدَّ شَيْئًا أَمَرْتُ بِهِ فَلْيُعَذِّبُوا بَيْتًا فِي جَهَنَّمَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِّي حَدِيثٌ فَكَذَّبَ بِهِ فَقَدْ كَذَّبَ ثَلَاثَةً : اللَّهُ ، وَرَسُولُهُ ، وَالَّذِي حَدَّثَ بِهِ . وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : مَذْكُورَةُ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ عَلِيٌّ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ إِنْ لَا تَفْعَلُوا يَنْدَرَسَ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ حَيَاتُهُ ، وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فَفَرَّغَ مِنْهُ قَالَ : أَوْ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) وَكَانَ قِتَادَةً يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا تُقْرَأَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَلَى الطَّهَارَةِ ، وَكَانَ

(١) إِزَالَةُ لِلشَّكِّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ زَادَ كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا فَلِذَلِكَ يَقُولُ :

أَوْ كَمَا قَالَ ، وَهَذَا هُوَ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى .

الأعمش إذا أراد أن يحدث على غير طهر تيمم . وكان السلف يكرهون أن يحدثوا على غير طهر . وكان ثابت إذا حدث^(١) دعا بطيب فمسح بيديه وعارضيه . وكان مالك إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، فقليل له في ذلك فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يكره أن يحدث في الطريق ، أو وهو قائم ، إلى غير ذلك من فعالمه المحموده ، وتوقيراتهم المشهورة المعدودة . نفعنا الله بهم وبعلمهم .

وأما الفقه وأصله في اللغة الفهم ، وقيل فهم الأشياء الدقيقة ، وقيل التوصل إلى علم غائب بعلم مشاهد ، وهو في الاصطلاح المقصود علم بحكم شرعي فرعي مكتسب من دليل تفصيلي سواء كان من نصه أو استنباطاً منه ، وهذا أحسن ما قيل في حده . وموضوع الفقه أفعال المكلفين من حيث عروض الأحكام المذكورة لها ، واستمداده من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة ، وفائدته امتثال أوامر الله تعالى ، واجتناب نواهيه المحصلان للفوائد الدنيوية والأخروية ، ومحل هذا كله أصول الفقه .

ومما ورد في فضل الفقه وآدابه أخبار منها : من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . وخبر : فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد . وقوله صلى الله عليه وسلم : خصلتان لا تجتمعان في منافق : حسن سميت ، ولا فقه^(٢) في الدين ، وقوله صلى الله عليه وسلم : أفضل العبادة الفقه ، وأفضل الدين الورع ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إذا جلسوا كان

(١) أي أراد أن يحدث (٢) قال الحفني في حاشيته على الجامع الصغير :

المعنى على ألا ثبات في (لا) زائدة . وقال المناوي في التيسير : عطفه على حسن سميت . (لا) مع كونه مثبتاً لكونه في سياق النفي .

حديثهم الفقه إلا أن يقرأ رجل سورة ، أو يأمر رجلاً بقرآن سورة .
إذا علمت ذلك فأعلم أن القسمين الأولين ^(١) هما أصلان للثالث لأن
استمداده منهما ومن مضمونهما استنبط واستخرج ولكنه فضل عليهما لأنه النتيجة
والمقصود منهما غالباً ، ولذلك كان من الفقهاء الحكماء والمفتون ، لا من
المفسرين والمحدثين الخالين عن الفقه ، وسيظهر لك من الفصل الثاني ما يدل
لذلك ، ثم ما عدا ما ذكر من العلوم ليس بعلم شرعي ، ولكن بعضها من توابعه
والنافع فيه كعلم النحو والتصرف واللغة والحساب النافع في قسمة الموارث
ونحو ذلك .

وأما علم أصول الفقه فلا ينفي عن الشرع ، بل هو أس الفقه والمعامل عليه فيه .
وأما علم أصول الدين فهو من أهم العلوم وأعظمها والمقصود هو ما يتعلق بمعرفة
الله تعالى وصفاته ، وما يجب له ، ويمتنع عليه ، وما يرد به على المبتدعة ، بخلاف
الخلوض في الكلام والجدل وإقامة الشبه ونحو ذلك فهو مذموم حرام ،
بل هو بالجهل أشبه منه بالعلم ، بل الجهل خير منه وأسلم ، وعليه يحمل التحذير
منه الوارد عن السلف وسيأتي ذلك في الفصل الثاني والله تعالى أعلم .

(١) أي التفسير والحديث .

الفصل الثاني

في مراتب أحكام العلم الشرعي ، وما ألحق به وهي ثلاثة : فرض عين ، وفرض كفاية ، وسنة .

«المرتبة الأولى»

فرض العين وهو أن يعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذي تعين عليه إلا به ، وعليه حمل جماعات حديث طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، وحمله آخرون على فرض الكفاية .

وأعلم أن المكلف به على كل عبد عاقل بالغ ثلاثة أقسام : اعتقاد ، وفعل ، وترك ، فأما الاعتقاد الذي هو أولها وأهمها .

فأعلم أن أول واجب على من ذكر تعلّم كلمتي الشهادة وفهم معناها وهما قوله لا إله إلا الله محمد رسول الله ، واعتقاد ما يجب لله ، وما يجوز له ، وما يستحيل عليه ، وغير ذلك مما يتعلق بواجب الإسلام والعقائد . ويكفي في ذلك بعد النطق بكلمتي الشهادة وفهم معناها التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك واختلاج ريب واضطراب نفس ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين والخوض والنظر فيها والبحث عنها ، هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكره ، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول ، بل الصواب العوام وجمهير المتفقيين والفقهاء الأقتصار على ما ذكره والكف عن الخوض في دقائق الكلام .

وقد بالغ إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بتعلم الكلام أشد مبالغة ، وأطنب في تحريمه وتغليظ العقوبة لمتعاطيه إلى أن قال : لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من الكلام . وقد صنف الإمام الغزالي في آخر أمره كتابه الذي سماه إجماع العوام عن علم الكلام ، وذكر أن الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الأندار ، فإذا أعتقد من ذكر ما ذكر كما ذكر فقد أدى واجب ألوقت ، فإن مات عقب ذلك مات مطيعاً غير عاص ، فإن خطر له شك في المعاني التي تدل عليها كلمتنا الشهادة أو غيرها من أصول العقائد مما لا بد من اعتقاده ولم يزل شكه إلا بتعلم دليل من أدلة المتكلمين وجب عليه تعلم ما يتوصل به إلى إزالة الشك ، ولو مات من لم يخطر له ذلك قبل أن يعتقد أن كلام الله قديم وأنه مرئي ، وأنه ليس محلاً للحوادث ، ونحو ذلك مما يذكر في المعتقدات فقد مات على الإسلام إجماعاً ، إذ ليس له معارض لذلك ليضل .

فرع اختلف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟ فقال قائلون : توكل على ما يليق بها وهو مذهب الخلف وهو أشهر المذهبين للمتكلمين . وقال آخرون : لا توكل بل يسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى : ويعتقد مع ذلك تنزيه الله ، وانتفاء صفات الحادث فيقال : نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى ، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك ، والمراد : أنا نعتقد أن الله ليس كمثله شيء ، وأنه منزّه عن الحلول ، وهذا مذهب السلف وجهادهم وهو الأسلم ، إذ لا يطالب الإنسان بالخلوص في ذلك ، فإذا أعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخلوص والمخاطرة والله تعالى أعلم . وأما الفعل ^(١) فنقول : إذا أقر من ذكر بالشهادتين وقلنا إنه أدى واجب ألوقت وصار مطيعاً ، ثم وجب عليه صلاة مثلاً تجدد عليه بدخول وقتها تعلم الطهارة والصلاة ، أو كان له مال يزكي وجب بتمام النصاب إن اعتبر ، ومضي

الْحَوْلَ إِنْ أُشْتُرْتُ ، تَعْلَمُ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ الْحَاضِرَةِ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ تَجَدَّدَ بِسَبَبِهِ تَعْلَمُ الصَّوْمَ وَمَا يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ فِيهِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ تَعْلَمُ ذَلِكَ قَبْلَ وَجُوبِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، نَعَمْ لَوْ صَبَرَ إِلَى دُخُولِ أَلْوَقْتِ مِثْلًا وَلَمْ يَتِمَّكِنْ مِنْ تِمَامِ تَعْلَمِهَا مَعَ الْفَعْلِ فِي أَلْوَقْتِ يَلْزِمُهُ التَّعْلَمُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي جَزَمَ بِهِ النُّوَوِيُّ كَمَا يَلْزِمُ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ لِمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ قَبْلَ أَلْوَقْتِ . وَتَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ الْوَاجِبِ بَعْدَ الْوُجُوبِ عَلَى الْفَوْرِ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَعَلَى التَّرَاخِي إِنْ كَانَ عَلَى التَّرَاخِي كَالْحُجِّ ، وَيَنْبَغِي لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يَنْبَهُوهُ أَنَّ الْحُجَّ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ ، ثُمَّ إِنْ الَّذِي يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَيْنًا هُوَ مَا يَتَوَقَّفُ آدَاءُ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ غَالِبًا ، دُونَ مَا يَطْرَأُ نَادِرًا كَسُجُودِ السُّهُوِّ وَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَجِبَ التَّعْلَمُ حِينَئِذٍ ، وَفِي تَعْلَمِ آدَاءُ الْقَبْلَةِ أَوْجُهُ : أَحَدُهَا فَرَضُ عَيْنٍ ، وَالثَّانِي كِفَايَةُ ، وَأَصْحَابُهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَفَرًا لَا يَكْثُرُ فِيهِ مَنْ يَعْلَمُهَا فَيَتَعَيَّنُ لِعُمُومِ الْحَاجَةِ حِينَئِذٍ .

وَأَمَّا الْبَيْعُ وَالنِّسْكَاحُ وَنَحْوُهَا وَشَبَهَاهَا مِمَّا لَا يَجِبُ أَصْلُهُ ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ وَشَرْطَهُ ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيَحْرُمُ الْأَقْدَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ شَرْطِهِ وَهَذَا أَصَحُّ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي صَلَاةِ الدَّافِلَةِ يَحْرُمُ التَّلْبِسُ بِهَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ كَيْفِيَّتَهَا ، وَلَا يُقَالُ يَجِبُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهَا .

وَمِمَّا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَمَّاكُلِ وَالْمَشْرُوبِ وَالْمَلْبُوسِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا غَنَى عَنْهُ غَالِبًا ، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ لِمَنْ لَهُ زَوْجَةٌ ، وَحَقُوقُ الْمَالِيكَ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّرَكُّ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ عِلْمُ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَتَجَدَّدُ فِي الْأَجَالِ وَقَدْ يَخْتَلِفُ بِحَالِ الشَّخْصِ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَى الْأَبْكَمِ تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْكِسَالِمِ ، وَلَا عَلَى الْأَعْمَى تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّظَرِ ، وَلَا عَلَى الْبَدْوِيِّ تَعْلَمُ مَا يَحِلُّ الْجُلُوسُ فِيهِ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، فَذَلِكَ أَيْضًا وَاجِبٌ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ .

وَمِمَّا يُلْحَقُ بِالتَّرُوكِ أَوْ الْأَفْعَالِ تَفَقُّدُ الْقَلْبِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا مَرَّ ، فَهُوَ فَرَضُ

عين ، فيلزم من ذكر أن يتعلم ما يرى نفسه محتاجة إليه من تطهير القلب من المهلكات ومعالجة المرديات كالزّيآء ، والحسد ، والعجب وشبهها .

فرع يجب على الآباء والأُمّهات ونحوهم كألقية والوصي تعليم الصّغار ما سيَتَعَيَّنُ عليهم بعد البلوغ فيعلمونهم الطهارة والصلاة والصيام ويعرفونهم تحريم الزّبا والزّنا واللواط والسرفقة وشرب المسكر والكذب والغيبة وأنهم بالبلوغ يدخلون في التكليف ، ويستحب ما زاد على هذا من تعليم قرآن وفقه وآداب ، ويعرفونهم ما يصلح به معاشهم لقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) أي علموهم ما ينجون به من النار ، وهذا ظاهر ، وقال صلى الله عليه وسلم : كُتِبَ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، ثم أُجْرَةُ تعليم الواجب ، وكذلك تعليم المستحب من قرآن وغيره في مالهم ، فإن لم يكن فعل من تلزمه نفقتهم من نحو آب وإن علا ، ثم أم وإن علت ، هذا في الأسبوع الأول ، وأما الثاني في ماله على الأصح ، والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه ^(١) ، وأعلم أن الشافعي ولأصحاب إنما جعلوا للأُمّ مدخلا في وجوب التعليم لكونه من التربية وهي واجبة عليها ، إذا وجبت عليها النفقة .

« المرتبة الثانية »

فرض الكفاية قسمان : الأول ما لا بد منه للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن والأحاديث وعلومها ، والأصول والفقه والنحو والتصرف واللغة ، ومعرفة رُواة الحديث وأحوالهم ، والإجماع والخلاف .

(١) هكذا في الأصل وفيه تشويش ، وخلاصة ما في مقدّمة شرح المذهب للنووي أن أُجْرَةُ التعليم الواجب في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ، وفي أُجْرَةِ التعليم المستحب وجهان أحدهما في مال الصبي لكونه مصلحة له والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه .

والثاني ما ليس علماً شرعياً ، ويُحتاج إليه في قوام أمر الدنيا كما لطَّبَ والحساب وما في معناها إذ ذاك ضروري في صحة الأبدان ، والآخِر في المعاملات ، وقسم التَرَكَات ونحو ذلك ، وإذا قام بها واحد سقط الفرض عن الباقيين .

وأُخْتَلِفَ في تعلُّم الصنائع التي هي سببُ مصالح الدنيا كما لخياطة والفلاحة فالأظهر كما قال النووي هي فرض كفاية ، ويعمُّ فرض الكفاية جميع المخاطبين ، وإذا قام به جمع تحصل الكفاية ببعضهم فكلهم سواء في حكم القيام بالفرض في الثَّوَاب وغيره ، فإذا صلى على جنازة جمع ثم جمع ثم جمع ، فأكل كل يقع فرض كفاية ، ولو أطبقوا كلهم على تركه أثم كل من لا عذر له ممن علم بذلك وأمكنه القيام به ، ولا يَأْثُم من لم يتمكن لكونه غير أهل أو لعذر ، ولو اشتغل شخص بالفقه ، وظهرت نجاته فيه ورُجِّيَ فلاحه وتبريزه فوجهان أحدهما يتعين عليه ألا استمرار لقلّة من يحصل له هذه المرتبة ، وأصحهما لا يتعين لأن الشروع لا يميّن المشروع فيه عندنا إلا في الحج والعمرة والجهاد وصلاة الجنازة . ولو خلت البلدة عن مُفْتٍ فقيل يحرم المُقَامُ بها ، والأصح لا إن أمكن الذهاب إلى مُفْتٍ ، وإذا قام بالفتوى إنسان في مكان سقط به فرض الكفاية إلى مسافة القصر من كل جانب . واعلم أن للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين ، لأنه أسقط الحرج عن الأمة . قلت : لأن القائم بفرض الكفاية اتخذته لنفسه فرض عين وشغل نفسه به فلذلك أسقط الإثم عن الباقيين .

« المرتبة الثالثة »

النفل الذي هو من الفضائل لا الفرائض . وهو كالالتجرف في أصول الأدلة والإيمان فيها وراء القدر الذي يحصل به فرض الكفاية ، وكالتعمق في دقائق الحساب وحقائق الطب ، وكتعلم العامي نوافل العبادات لغرض العمل لا ما يقوم به العلماء من تمييز الفرض من النفل ، فإن ذلك فرض كفاية في حقهم والله أعلم .

فصل

قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو مُحَرَّم أو مكروه أو مُباح ، فالمحرم كتعلم السحر فإنه حرامٌ على المذهب الصحيح ، وبا قطع الجمهور كالفلسفة ، والشعبذة ، والتنجيم ، وعلوم الطبائعيين ، وكل ما كان سبباً لإثارة الشكوك ، وتفاوت في التحريم .

والمكروه كاشعار المولدين التي فيها غزلٌ وبطالة .

والمباح كاشعار المرادين التي ليس فيها سخفٌ ولا شيء مما يكره ،

ولا ما ينشط إلى الشر ، ولا ما يثبت عن الخير .

وأما أشعار العرب العاربة التي يُحتجُّ بها فهي ملحقةٌ بعلم اللغة ونحوها ،

وقد مرَّ أنَّ ذلك من فرض الكفاية والله أعلم .

الباب الثالث

في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع

النوع الأول

آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس

فأما آدابها في نفسها فنمنا أول ما يجب على كل منهما أن يقصد وجه الله بأشغاله وأشتغاله لا إعمال ولا أجرة ، أو شهوة ، أو سمعة ، أو تمييز عن الأشباه أو تكثير بالمشتغلين عليه ، أو المختلفين إليه ، ولا يشين علمه أو تعليمه بشيء من الطمع في رفق يحصل من تلميذ ، أو خدمة ، أو مال وإن قل ولو على صورة الهدية التي لو لا اشتغاله لما أهداها إليه كما أن المتعلم لا يشين طلبه بطمع في شيء يعطيه له الشيخ ، أو أن ينزل اسمه في طلبه العلم لينال شيئاً من معلوم أو غيره ، ودليل هذا كله ما مر في تحذير من أراد بعلمه غير الله وقد تقدم في أول الفصل الثاني من الباب الأول . قال سفيان بن عيينة : كنت قد أوتيت فهم القرآن ، فلما قيلت الصرة من أبي جعفر سئلته ، وقد صح عن الشافعي أنه قال : وددت أن الناس أنتفعوا بهذا العلم ، وما نسب إلى شيء منه ، وقال رضي الله عنه : ما ناظرت أحداً وأحببت أن يخطي ، وقال رضي الله عنه : ما أوردت الحق والحجة على أحد فقبلها مني إلا هبت ، واعتقدت مودته ، ولا كابرني على الحق أحد ودافع الحجة إلا سقط من عيني . وعن أبي يوسف أقوم أريدوا بعالمكم الله ، فإني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلمهم ، ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أني أعلمهم إلا لم أقم حتى أقضح .

ومنها أن يكون كلٌّ منهما قَوِيَّ الْيَقِينِ ، الَّذِي هُوَ رَأْسُ مَالِ الْإِيمَانِ كُلِّهِ
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ .

ومنها أن يحافظ ^(١) عَلَى الْقِيَامِ بِشَعَائِرِ الْإِسْلَامِ ، وَظَوَاهِرِ الْأَحْكَامِ كَقِيَامَةِ
الصَّلَوَاتِ فِي مَسَاجِدِ الْجُمُعَاتِ ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ لِلْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَالصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى بِسَبَبِ ذَلِكَ ، صَادِعًا بِالْحَقِّ عِنْدَ
السُّلَاطِينِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، لَا يَخَافُ فِيهِ لَوْمَةً لَائِمَةً ذَاكِرًا قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَأَصْبِرْ
عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) .

وكذلك يقوم ^(٢) بِإِظْهَارِ السُّنَنِ ، وَإِخْمَادِ الْبِدْعِ ، وَيَقُومُ لِلَّهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ
وَمَا فِيهِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعِ ، وَالْمَسْلُوكِ الْمَطْبُوعِ ، وَلَا يَرْضَى
مِنْ أَعْمَالِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ بِالْجَائِزِ مِنْهَا ، بَلْ يَأْخُذُ بِأَلَّا يَكْمَلَ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ الْقُدُوةُ
وَالْيَهُمُّ الْمُرْجِعُ فِي الْأَحْكَامِ ، وَهُمْ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعَوَامِّ ، وَقَدْ يَر_اقِبُهُمُ لِلْأَخْذِ
عَنْهُمْ مَنْ لَا يَنْظُرُوه ، وَيَقْتَدِي بِهَدْيِهِمْ مَنْ لَا يَعْلَمُونَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَنْتَفِعِ الْعَالَمُ
بِعِلْمِهِ فَغَيْرُهُ أَبْعَدُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ الْعِلْمُ مَا حَفِظَ ،
الْعِلْمُ مَا نَفَعَ ، وَلِهَذَا عَظُمَتْ زَلَّةُ الْعَالَمِ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَفَاسِدِ لِأَقْتِدَاءِ
النَّاسِ بِهِ .

ومنها أن يتخلَّقَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِالْمَحَاسِنِ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِهَا مِنَ الزُّهْدِ وَالسَّخَاةِ
وَالْجُودِ وَطَل_اقَةِ الْوَجْهِ ، مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى حَدِّ اخْلَاعَةٍ ، وَكُظْمِ الْغِيْظِ ، وَكَفِّ
الْأَذَى عَنِ النَّاسِ ، وَاحْتِمَالِهِ مِنْهُمْ ، وَأَنْ يَتَنَزَّهُ عَنِ دُنْيَا الْأَكْتِسَابِ طَبْعًا ، وَمَكْرُوهَهَا
شَرْعًا ، كَالْحِجَامَةِ ، وَالذَّبَاغَةِ ، وَالصَّيَاغَةِ ، وَمِلَازِمَةِ الْوَرَعِ وَالْخُشُوعِ ، وَالسَّكِينَةِ
وَالْوَقَارِ ، وَالتَّوَاضُعِ وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ ، وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ ، وَالْإِثَارِ وَتَرْكِ الْأَسْتِثْنَاءِ ،

(١) أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا .

(٢) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْعَالَمِ وَالْمَتَعَلِّمِ .

وَأَلْأَنْصَافَ وَتَرْكَ الْأَسْتَنْصَافَ ، وَشُكْرَ الْمُتَفَضَّلِ ، وَالسَّعْيَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَاتِ ، وَبَذْلَ الْجَاهِ وَالشَّفَاعَاتِ ، وَالتَّلَطُّفَ بِالْفُقَرَاءِ ، وَالتَّحَبُّبَ إِلَى الْجِيرَانِ وَالْأَقْرَبَاءِ ، وَتُجَانِبَةُ الْإِكْثَارِ مِنَ الصَّحْبِ وَالْمَزَاحِ ^(١) فَإِنَّهُ يَقْلُلُ أَهْلِيَّةٌ وَيُسْقِطُ الْحَشَمَةَ كَمَا قِيلَ مَنْ مَزَحَ اسْتُخْفَ بِهِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ شَيْءٍ عُرِفَ بِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يُزِمَ نَفْسَهُ الْخَوْفَ وَالْحَزْنَ وَالْإِنْكَسَارَ وَالصَّمْتَ ، وَيُظْهِرَ الْخَشْيَةَ عَلَى هَيْئَتِهِ وَكِسْرَتِهِ ، لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ نَاطِرٌ إِلَّا ، يَكُونُ نَظَرُهُ مَذْكُراً بِاللَّهِ ، وَتَكُونُ صَوْرَتُهُ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِهِ . قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَعْلَمُوا الْعِلْمَ ، وَتَعْلَمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ ، وَلِيَتَوَاضَعَ لَكُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُ مِنْكُمْ ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ جَبَابِرَةِ الْعُلَمَاءِ ، فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجَهْلِكُمْ . وَفِي الْخَبَرِ : إِنَّ مِنْ خِيَارِ أُمَّتِي قَوْمٌ يَضْحَكُونَ جَهْرًا مِنْ سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَيَكُونُ سِرًّا مِنْ خَوْفِ عَذَابِهِ ، أَبْدَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ وَقُلُوبُهُمْ فِي السَّمَاءِ ، أَرْوَاحُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَقُلُوبُهُمْ فِي الْآخِرَةِ .

وَمِنْهَا مَلَازِمَةُ آدَابِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَوْلِيَةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ ، كَتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِ اللَّهِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ ، وَالِدَّعَوَاتِ وَالْأَذْكَارِ نَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ وَمِنْ ^(٢) نَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَحُجِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَحَبَّتُهُ ^(٣) وَإِحْلَالُهُ وَتَعْظِيمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبٌ ، فَكَانَ الْإِمَامُ مَالِكٌ إِذَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَيَّرُ وَجْهُهُ وَيَبْجُنِي . وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِذَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْفَرَّ . وَكَانَ الْقَاسِمُ إِذَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْفُ لِسَانُهُ فِيهِ هَيْبَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَنْبَغِي إِذَا تَلَّى الْقُرْآنَ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي مَعَانِيهِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، وَلِيَحْذَرُ

(١) أَنْظِرْ هُنَا الْمَزْحَ الْجَائِزَ مِنَ الْمَزْحِ الْحَرَامِ مِنْ كِتَابِ الْأَمْزَاحِ فِي الْمَزَاحِ .

(٢) أَيِ وَإِنْ يَكْثُرُ مِنْ نَوَافِلِ إِلَى آخِرِهِ .

(٣) أَيِ النَّبِيِّ .

من نسيانه بعد حفظه ، وأن يقرأ القرآن في كلِّ سبعة أيام فهو ورد حسن .
ويقال من قرأ القرآن في كلِّ سبعة أيام لم يذمه قط^(١) ، وأن يكون له ورد
راتب كلِّ يوم لا يخلُّ به .

ومن الآداب التنظيف بإزالة الأوساخ ، وقص الأظفار ، وإزالة الشعور
المطلوب زوالها ، واجتناب الروائح الكريهة ، وتسريح اللحية ، وليجتهد
في الإخلاص في التوبة والدوام عليها من الأفعال الذميمة^(٢) ، وليأزم الأفعال
الحميدة الظاهرة والباطنة ، والمقامات العلية ، والأحوال السنية ، وأعلىها
محبة الله الجامعة لكلِّ فائدة ، المحبنة لكلِّ خصلة فاسدة ، وكذلك محبة
رسوله صلى الله عليه وسلم وأتباعه ، قال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ)
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) الآية .

ومنها أن يطهر نفسه من الخبائث الباطنة ، من مساويء الأخلاق ، ومذموم
الأوصاف كالחסد والرياء والعجب واحتقار الناس والغل والبغي والغضب لغير الله
والغش إلى غير ذلك من تعدد أوصاف خبائث النفس ، فكلما لا تصحُّ الصلاة
التي هي وظيفة الجوارح إلا بتطهير الأحداث والأخبار ، فكذلك لا تصحُّ
عبادة الباطن إلا بعد طهارته من خبائث الأخلاق . قال النبي صلى الله عليه وسلم :
بُنِيَ الدِّينُ عَلَى النَّظَافَةِ ، وَالْقَلْبُ مَنْزِلُ الْمَلَائِكَةِ ، وَمَهْطُ اثَرِهِمْ . وقال
صلى الله عليه وسلم : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ ، وَالصِّفَاتُ الرَّدِيئَةُ
فِي الْقَلْبِ كِلَابٌ تَابِعَةٌ ، وَتَوُرُّ الْعِلْمِ لَا يَقْدِفُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ
الْمَلَائِكَةِ ، (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ

(١) قلت : وهذا أصلُ ابتداء السبع الحسن .

(٢) الجار والمجرور في قوله من الأفعال الذميمة متعلق بالمصدر وهو
إخلاص أي في إخلاص التوبة من الأفعال الذميمة ولا يكون متعلقا بالتدوام
فيفسد المعنى .

أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا^(١) . وقال ابن مسعود ليس العلم بكثرة الرواية ، إنما العلم نورٌ يُقذف في القلب ، ووعظ بعضهم فقال : طهروا قلوبكم من الأغيار تصالح لنزول القرآن والأنوار ، طهر المنزل حتى ينزل ، ومن حصل له الساكن طابت له المساكن ، ومن لم تنتج له المنارل رضي بسكنى المزابل

إِنَّ بَيْتًا أَنْتَ سَاكِنُهُ غَيْرُ مُتَحَاجٍّ إِلَى السَّرَجِ
وَمَرِيضًا أَنْتَ عَائِدُهُ قَدْ أَنَاهُ اللَّهُ بِالْفَرَجِ
وَجَهْلًا الْمَأْمُولُ حُجَّتَانَا يَوْمَ تَأْتِي النَّاسُ بِالْحُجَجِ

وكان الشبلي يقول :

اطلبوا لأنفسكم مثل ما وجدت أنا
قد وجدت لي سكنًا ليس يشبه السكنا
إِنَّ دَنُوتُ قَرَبَنِي أَوْ بَعْدَتْ عَنْهُ دَنَا

وقد ابتلي بعض أصحاب النفوس الخبيثة من فقهاء الزمان بكثير من هذه الصفات الذميمة إلا من عصمه الله . وأدوية ذلك مستوفاة في كتب الرقائق ومن أنفعها كتاب الرعاية للمحاسبي .

ومن أدوية الحسد أن يعلم أن حكمة الله اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الإنسان فلا يعترض ولا يكره ، فإن أعترض وكره فسنه الله في مثل هذا جرت أن يسلبه حالته التي أنعم بها عليه وأن يزيد محسوده نعمًا لشكره وتواضعه وعدم غرضه لنفسه ، وما أحسن ما قال الإمام المعافا ابن زكريا الموصلي :

أَلَا قُلْ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِدًا أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَأْتَ الْأَدَبَ
أَسَأْتَ عَلَى اللَّهِ فِي فَعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ
فَجَازَاكَ عَنِّي بِأَنْ زَادَنِي وَسَدَّ عَلَيْكَ وَجُوهَ الطَّلَبِ

(١) وحياً بواسطة الملك ، أو من وراء حجاب ، نودي يا موسى ، أو يرسل رسولاً ليبلغ أمته فيكون بين الحق وبين المبلغ من الأمة أثنان : الرسول والملك وبين الرسول والحق جل جلاله واحد وهو الملك .

ولأبي حنيفة رحمه الله في الحسد :

إِنْ يَحْسُدُونِي فإني غَيْرُ لائِمِهِمْ قَبْلِي كَثِيرًا أَهَالِي الْفُضْلُ فَدَحَسُوا
فِدَامَ بِي وَبِهِمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غِيظًا بِمَا يَجِدُ
وَمِنْ أَدْوِيَةِ الرِّبَاءِ أَنَّ يَعْلَمَنَّ أَنَّ الْخُلُقَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَفْعِهِ وَلَا ضَرَرِهِ بِمَا لَمْ
يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَتَشَاغَلُ بِمِرَاعَاتِهِمْ فَيَتَعَبُ نَفْسَهُ ، وَيَرْتَكِبُ سَخَطَ اللَّهِ
مَعَ أَنَّ اللَّهَ يُطْلِعُهُمْ عَلَى نَيْتِهِ وَسِرِّيَّتِهِ فِي رِيَائِهِ لَهُمْ وَخَوْفِهِ مِنْهُمْ .
وَمِنْ أَدْوِيَةِ الْأَعْجَابِ أَنَّ يَعْلَمَنَّ أَنَّ عِلْمَهُ وَفَهْمَهُ وَجُودَةَ ذَهْنِهِ وَفَصَاحَتَهُ وَغَيْرَ
ذَلِكَ مِنَ التَّعَمُّقِ فَضْلٌ مِنَ الْمُنْعَمِ جَلَّ وَعَلَا وَهُوَ مَعَهُ عَارِيَةٌ وَأَمَانَةٌ ، وَأَنَّ مُعْطِيَهُ
إِيَّاهَا قَادِرٌ عَلَى سَلْبِهَا مِنْهُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ ، كَمَا سَلَبَ بِلَعَامٍ مَا عِلْمُهُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ ،
نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ .

وَمِنْ أَدْوِيَةِ الْأَحْتِقَارِ التَّادُّبُ بِمَا أَدَّبَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عِبَادَهُ ، قَالَ تَعَالَى :
(لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) . وَقَالَ تَعَالَى : (فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ
بِمَنْ أَتْتُمُ) . وَقَالَ تَعَالَى : (إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاكُمْ) . فَرُبَّمَا
كَانَ هَذَا الَّذِي دُونَهُ أَطْهَرُ قَلْبًا ، وَأَخْلَصَ نِيَّةً ، وَأَزْكَى عَمَلًا ، كَمَا قِيلَ :
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْفَى ثَلَاثَةً فِي ثَلَاثَةٍ : وَلِيَّهُ فِي عِبَادِهِ ، وَرِضَاهُ فِي طَاعَتِهِ ،
وَغَضَبُهُ فِي مَعَاصِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْمُحْتَقِرَ لَا يَعْلَمُ بِمَاذَا يَخْتَمُ لَهُ ، فَفِي الصَّحِيحِ : إِنَّ
أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ لِيَعْمَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْحَدِيثُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ .
وَمِنْهَا أَنْ يَتَجَنَّبَ مَوَاضِعَ أَلْتُّهُمُ ، فَإِنَّهُ يُعْرِضُ نَفْسَهُ وَعَرْضَهُ لِلْوُقُوعِ فِي الظُّنُونِ
الْمَكْرُوهَةِ ، فَإِنَّ أَتَقَى لَهُ وُقُوعُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ أَخْبَرَ مِنْ شَاهِدَةٍ وَأَصْحَابِهِ
بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ أَلْفَعَلِ لَثَلَا يَأْتُمُوا بِظَنِّهِمُ الْبَاطِلِ وَلَثَلَا يَنْفِرُوا عَنْهُ . قَالَ تَعَالَى :
(إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) . وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلرَّجُلَيْنِ لَمَّا رَأَيَاهُ يَتَحَدَّثُ مَعَ صَفِيَّةَ قَوْلًا عَلَى رَسْلِكُمَا
إِنَّهَا صَفِيَّةٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ فَخَفْتُ
أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا ، وَرُوِيَ فَتَهْلِكَا .

ومنها أن يكون زاهداً في الدنيا غير مُبالٍ بفواتها مقتصدًا في مطعمه وملبسه
وآثائه ومسكنه غير مترفه تشبهاً بالسلف ، ويتأكد في حق الطالب أن يُقلِّل
علائقه من أشغال الدنيا ، ويبعد عن الأهل والوطن ، فإنَّ العلائق شاغلة
وصارفة ، قال تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) . ونقل يحيى
أبنُ معاذ الرّازي : إنه كان يقول للعلماء الدنيا يا أصحاب العلم قصوركم قيصرية ،
وبيوتكم كسروية ، وأثوابكم طاهريّة ، وأخفافكم جالوتية ، ومراكبكم قارونية ،
وأوانيكم فرعونية ، ومآثمكم جاهلية ، ومذاهبكم شيطانية ، فأين المحمدية ؟
وقوله طاهريّة بالطاء المهملة نسبة لطاهر بن الحسين أُمّتولي على خراسان ،
وأقلّ درجات العالم أن يستقذر أُمّتعلق بالدنيا ، فهو أولى باستقذارها في
حق نفسه . وعن الشافعي رضي الله عنه لو أوصي لأعقل الناس صرف إلى الزّهاد
فليت شعري من أحقّ من العلماء بزيادة العقل وكما له ؟ وقال يحيى بن معاذ :
لو كانت الدنيا تبراً بفني ، والآخرة خرفاً ببقى ، لكان ينبغي للعاقل إظهار
الخرف الباقي على التبر الفاني ، فكيف والدنيا خرف فاني ، والآخرة تبرٌ باقي .
ومنها أن يكون منقبضاً عن الملوك وأبناء الدنيا لا يدخل إليهم صيانةً
للعلم كما صانه علماء السلف . فمن فعل ذلك فقد عرض نفسه لما لا قبل له به ولا
طاقة ، وخان أمانته ، فإنَّ العلم أمانة عنده ، قال تعالى : (لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ
وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) . وقال تعالى : (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ
أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ) الآية . إلى غير ذلك من
الآيات . وقال صلى الله عليه وسلم : العلماء أمانة الرُّسل على عبادِهِ مَا لَمْ
يُخَالِطُوا السُّلْطَانَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ خَانُوا الرُّسُلَ فَأَحْذَرُوهُمْ وَأَعْتَزَلُوهُمْ .
وعن مسعود رضي الله عنه : من أراد أن يُكرّم دينه فلا يدخل على السلطان
ولا يخلو بالنسوان ولا يُخاصن أهل الأهواء . قال الازاعي : ما شيء أبغض

إلى الله تعالى من عالم يزور أميراً . وقال حذيفة رضي الله عنه : إياكم ومواقف
الفتن ، قالوا : وما هو ؟ قال : أبواب الأُمراء ، يدخل أحدكم على الأمير
فيصدق في الكذب ويقول ما ليس فيه ، فإن دعت إلى ذلك ضرورة أو
مصلحة دينية فلا بأس ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف في المشي
إلى الملوك وولاية الأمر على أنهم قصدوا بذلك حصول الأغراض الدنيوية
المساعدة للأحوال الدينية فأعلمه والله أعلم .

ومنها أن يكون شديد التوقي من محدثات الأمور ، وإن اتفق عليها الجمهور^(١)
فلا تغتر بإطباق الخلق على ما حدث بعد الصحابة ، وكن حريصاً على التفتيش
عن سير الصحابة وأعمالهم ، أكانوا مهتمين بالتصديق والمناظرة ، والقضاء
والولاية ، وتولي الأوقاف والأوصايا ، ومال الأيتام ، ومخالطة السلاطين
ومجاملتهم في العشرة ، أو في الخوف والحزن ، والتفكير والمجاهدة ، إلى غير
ذلك من علوم الباطن .

واعلم بقينا أن أعلم أهل الزمان أشبههم بالصحابة وأعرفهم بطريقهم ،
فعنهم أخذ الدين . قال علي رضي الله عنه : خبرنا أتبعنا لهذا الدين . وقال
أبن مسعود : أنتم في زمان خيركم فيه المسارع في الأمور ، وسيأتي بعدكم
زمان يكون خيركم المثنيت المتوقف ، لكثرة الشبهات . وقال حذيفة رضي
الله عنه : أعجب من هذا أن معروفكم اليوم منكر زمان قد مضى ، وأن
منكركم معروف زمان قد يأتي ، وأنكم لا تزالون بخير ما عرفتم الحق ،
وكان العالم فيكم غير مستخف به .

قال الغزالي وقد صدق ، فأكثر معروفات هذه الأعصار منكرات
في عصر الصحابة إذ من غرر المعروف في زماننا تزيين المساجد ، وإنفاق الأموال
أعظمية في عيارتها ، وبسط البسط الرفيعة فيها ، ولقد كان يعد فرش البواري

في المسجد بدعة ، وقيل إنه من محدثات^(١) الحجاج ، فقد كان الأولون قلّ ما يجعلون بينهم وبين التراب حاجزاً .

ومن ذلك الاشتغال بدقائق الجدّل والمناظرة ، ويعدّونه من أجلّ علوم الزّمان ، ويزعمون أنه من أعظم القُرْبَات ، وقد كان ذلك من المنكرات .
ومن ذلك التّقشّف في النّظافة ، والوسواس في الطّهارة ، وتقدير النّجاسة البعيدة ، في نجاسة الثّياب مع التّساهل في حلّ الأطعمة وتحريمها .

ومن ذلك^(٢) التّلهّج في الأذان والقراآت ، والتّباهي بذلك إلى غير ذلك من النّظائر . ولقد صدّق ابن مسعود رضي الله عنه حيث قال : أنتم اليوم في زمان ، الهوى فيه تابع للعلم ، وسيأتي عليكم زمان يكون العلم تابعا للهوى وكان هشام يقول : لا تسألوه اليوم عما أحدثوا ، فإنهم أعدّوا له جوابا ، ولكن سلوهم عن السنّة فإنهم لا يعرفونها . وقال الحافظ الفرج أبو الجوزي في كتابه الأحاديث الموضوعة بعد ذكره لحديث في قراءة الفاتحة وآيات منها : شهد الله أنه لا إله إلا هو عقيب الصلاة ، هذا حديث موضوع كنت سمعته في زمن الصّبي فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة حسن ظني بالرّواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير فقلت استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعا ، فإذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعية انتهى .
ومنها أن تكون عنايتها بتحصيل العلم النّافع في الآخرة ، المرغب في الطّاعة ، متجنّبين العلوم التي يقلّ نفعها ، ويكثر فيها الجدال ، والقليل والقال . روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علمني من غرائب العلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما صنعت في رأس العلم ؟ قال : وما رأس العلم ؟ قال : هل عرفت ربّك ؟ قال : نعم قال : وما صنعت من حقّه ؟ قال : ما شاء الله ، قال : هل عرفت الموت ؟ قال : نعم ، قال : وما أعددت له ؟

(١) أي من المحدثات المنكرة المعدة قربة .

(٢) أي من المنكرات .

قال : ما شاء الله ، قال : اذهب فأحكي ما هنا لك ثم تعال نعلمك من غرائب العلم . وينبغي أن يكون التعلم من جنس ما روي عن حاتم الأصم تلميذ شقيق البخاري أن شقيقاً قال له : منذ كم صحبتني ؟ قال حاتم : منذ ثلاثة وثلاثين سنة . فقال : ما تعلمت مني في هذه المدة ؟ قال : ثمان مسائل : فقال شقيق : إنا لله وإنا إليه راجعون ذهب عمري معك ولم تتعلم إلا ثمان مسائل ! فقال : يا أستاذ لم أتعلم غيرها ، ولا أحب أن أكذب فقال : هات هذه الثمان مسائل حتى أسمعها فذكرها ، والقصة مشهورة في كثير من الكتب وهي مشتملة ، الأولى على محبة الحسنات ، والثانية على مدافعة هوى النفس ، والثالثة على الصدقة ، والرابعة على النسبة للتقوى ، والخامسة على ترك الحسد ، والسادسة على مصادقة الخلق وعداوة الشيطان ، والسابعة على ملازمة الطاعة وترك الذل للخلق بسبب المعيشة ، وترك الحرام ، والثامنة على التوكل على الله تعالى ؛ فقال شقيق : بعد ما قرر حاتم الثمان مسائل يا حاتم وفقك الله . إني نظرت في علم التوراة والإنجيل وأزبور والفرقان فأريته يدور على هذه الثمان مسائل ، اللهم توفيقاً للعمل الصالح واجتناباً للطالح .

ومنها أن يكون اهتمامه بعلم الباطن ، ومراقبة القلب ومعرفة طريق الآخرة وسلوكه ، وصدق الرجاء في أن يكشف ذلك من المجاهدة والمراقبة ، فإن المجاهدة تفضي إلى المشاهدة في دقائق علوم القلب ، وتنفع منه ينابيع الحكم الخارجة عن العبد وأحد من طريق مفتاح الإلهام ، ومنبع الكشف لا بالكتب المدونة ، فكم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة ، وكم من مقتصر على المهمل في التعلم فتح الله عليه من لطائف الحكم ما تحار فيه عقول ذوي الألباب ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلِمَ وَرَتَّهُ اللهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ . وفي بعض الكتب السالفة يا بني إسرائيل : لا تقولوا : العلم في السماء من ينزل به ، ولا في الأرض من يصعد به ، ولا من وراء البحار من يأتي به . العلم محصور في قلوبكم ، فتأدبوا بين يدي تأدب الرواحيين

وَتَخَلَّقُوا إِلَى تَخْلُقِ الصِّدِّيقِينَ . أَظْهَرَ الْعِلْمَ مِنْ قُلُوبِكُمْ حَتَّى يُعْطِيَكُمْ وَيُعْمِرَكُمْ .
ومنها أن يبحث عما يُفسدُ الأعمال ، ويشوش القلب ، ويهيج الوسواس ،
ويثير الشر ، فإن أصل الدين التَّرقِي من الشر ، ولذلك قيل : اعرف الشر
لا للشر ، لكن لتوقيه ، ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه ، وقيل لحذيفة
رضي الله عنه : نراك تتكلم بكلام لا يُسمع من غيرك من الصحابة ! فمن أين
أخذته ؟ قال : خصني به رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان الناس يسألونه
عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه ، وعلمت أن الخير
لا يسقني ، وقال مرة ، فعلمت أن من لا يعرف الشر ، لا يعرف الخير ، فكان
عمر وعثمان وأكابر الصحابة يسألونه عن الفتن العامة والخاصة ، وكان يسأل
عن المنافقين فيخبر بأعداد من بقي ، ولا يخبر بأسمائهم ، وكان عمر يسأله
عن نفسه هل يعلم بها شيئاً من النفاق ، فبرأه من ذلك ، وكان أعني عمر رضي
الله عنه ، إذا دُعِيَ إلى جنازة نظر ، فإن حضر حذيفة صلى عليها وإلا ترك ،
وكان حذيفة رضي الله عنه يُسمى صاحب السر بالسن المهمل .

ومنها وهو من أعظم الأسباب الممينة على الاشتغال والفهم وعدم الملامة ،
أكل القدر اليسير من الحلال الذي لا شبهة فيه ، قال الشافعي رضي الله عنه :
ما شبعْتُ منذ ست عشرة سنة ، وسبب ذلك أن كثرة الأكل جالبة
لكثرة الشرب ، وهي جالبة للنوم والبلادة ، وفُتُور الحواس والكسل ، هذا
مع ما فيه من الكراهة الشرعية ، والتعرض لخطر الأسقام البدنية كما قيل :

عَدُوُّكَ مِنْ صَدِيقِكَ مُسْتَفَادٌ فَلَا تَسْتَكْثِرَنَّ مِنَ الصَّحَابِ
فَإِنَّ الدَّاءَ أَوَّلَ مَا تَرَاهُ يَكُونُ مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الشَّرَابِ

وقد جمع بعض الحكماء في كثرة الأكل خمسین آفةً ، ونظمها مولانا وسيدنا
وشيخنا شيخ الإسلام والد المصنف رحمه الله وأبقى خلفه فقال :

فِي كَثْرَةِ الْأَكْلِ يَا ذَا الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ خَمْسُونَ آفَةً كُنْ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ
تَوَلِيدُ سَقَمٍ وَثَقُلٌ ثُمَّ طَوِيلُ كَرٍّ وَوَضْعُ النَّفْسِ مَعَ غَمٍّ وَمَعَ بَطَرٍ

وقسوة وعى قاب نُؤزرة
وقلة العقل مع جهل مكثره
وشهوة تنم مع ترك أحياء كذا
وحبّ دُنيا وشحّ والبقاء كذا
وذمّ حكمة أيضاً والعداوة مع
وبغض مولاه مع هدم العبادة مع
والضحك أيضاً وازهاب الحلاوة من
وترك ذكر وإذهاب اليقين كذا
وترك الأعمال والأكثر من حسد
ثم التغفل بنو والفضول كذا
كذلك تفريق صحب وأرتكابها
وفي رسائل إخوان الصفا لها
وهاك في هذه الآيات جملتها

وابعضهم في بعض فوائد الجوع:

في الجوع عشر فوائد عن حصرها
من بعضها كسر الهوى وبكسره
وصفا القلوب وحفظها في سيرها
وإدامة السهر الذي هو مقصد
وسلامة الجسد الذي هو مركب
وهو المذكور بالفقير وحاله
وبه على الاشارة تحصل مكنة
وعلى العبادة أي عون للفتى
وبه التحسام مواد كل ضرورة
والمرء ذو مؤن وفي تقايله

عجز البيان وباء بالتقصير
فوز الفتى بعوارف التحجير
من علة التكدير والتأثير
في شرع أهل الجّد والتسمير
للقصد من علي ومن تغيير
ولربّ خير جاء في التذكير
تبدو لطائفها لكل بصير
في ضمنه بل أيما تيسير
يأتي من الشيطان للتغدير
طرح لما يدعو إلى التكثير

فَأَجْعُ فُوَادَكَ لِلْوَفَا مُتَعَرِّضًا وَأَسْلِكَ سَبِيلَ مُحَقِّقٍ وَخَبِيرٍ
وَأُعْلِمُ بِأَنَّ الْجُوعَ فِي شَرْعِ الْوَلَا مُفْتَاخُ بَابِ الْفَتْحِ عَنْ تَحْرِيرِ
وَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَا وَرَدَ : بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ
لَقِيَمَاتٍ يَقْمَنُ صَلْبُهُ . فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ ، فَتَلْتُ لَطْعَامَهُ ، وَتُلْتُ لَشْرَابِهِ ، وَتُلْتُ
لِنَفْسِهِ ، وَأَمَا زِيَادَتُهُ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ مِنَ الْإِسْرَافِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : (وَكُلُوا
وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) . قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : جَمَعَ اللَّهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ الطَّبَّ كُلَّهُ .
وَمِنْهَا أَنْ يَقَلَّ اسْتِمَالُ الْمَطَاعِمِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَسْبَابِ الْبِلَادَةِ ، وَضَعْفُ الْحَوَاسِّ
كَالْتَفَاحِ الْحَامِضِ ، وَالْبَاقِلَا ، وَشُرْبِ الْخَلِّ ، وَكَذَلِكَ مَا يُكْثِرُ اسْتِمَالُهُ الْبُلْغَمَ
الْمُثْقِلَ لِلْبَدَنِ ، الْمَبْلَدَ لِلذَّهْنِ ككَثْرَةِ الْأَلْبَانِ وَالسَّمَكِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَبَبًا لِحُجُودَةِ الذَّهْنِ كَمَضْغِ اللَّبَانِ وَالْمَصْطَكِي
عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَأَكْلِ الزُّبَيْبِ بُكْرَةً وَالْجَلَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ
هَذَا مَوْضِعُ شَرْحِهِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ مَا يُولِدُ النُّسْيَانَ بِالْخَاصِيَةِ كَأَكْلِ سُورِ الْفَأَرِ ، وَقِرَاءَةِ أُلُوَاحِ
الْقُبُورِ ، وَالْإِدْخُولِ بَيْنَ جَمْلَيْنِ مَقْطُورَيْنِ ، وَالْإِشْتِقَاقِ بَيْنَ الْغَنَمِ وَالْعَمِزِ ، وَلِقِرَاءَةِ سُورَةِ
الْإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَمِنْهُمْ مَنْ خَوْفٍ) . وَالِإِقَاءِ
الْقَمَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَجَرَّبَاتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَحْذَرَاتِ الْوَارِدَةِ ، وَالْحَافِظِ
الْبَرْهَانِ النَّاجِي فِي ذَلِكَ ككِتَابِ قَلَائِدِ الْعَقِيَانِ فِيمَا يورثُ الْفَقْرَ وَالنُّسْيَانَ ، جَمَعَ فِيهِ
فَأَوْعَى ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ الْمَرْحُومُ شَيْخُنَا الرُّضْيِيُّ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
فِي أَرْجُوزَةِ سِمَاهَا نَظْمُ الْقَلَائِدِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَقَلَّ نَوْمُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ خَرَرٌ فِي بَدَنِهِ وَذَهْنِهِ ، وَلَا يَزِيدُ فِي نَوْمِهِ فِي
الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى ثَمَانِ سَاعَاتٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ الزَّمَانِ ، فَإِنْ احْتَمَلَ حَاضِلُهُ أَقَلَّ مِنْهَا
فَعَلَّ ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُرِيحَ نَفْسَهُ وَقَلْبَهُ وَذَهْنَهُ وَبَصَرَهُ إِذَا كَلَّ بِاسْتِرَاحَةٍ وَتَنَزَّهَ
وَتَفَرَّجَ فِي الْمُسْتَنْزَهَاتِ بِحَيْثُ يَعُودُ إِلَى حَالِهِ ، وَلَا يُضَيِّعُ عَلَيْهِ زَمَانَهُ ، وَلَا بِأَسْ
بِمَعَانَاةِ الْمَشْيِ ، وَرِيَاضَةِ الْبَدَنِ بِهِ ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَنْعَشُ الْحَرَارَةَ ، وَيُذَيِّبُ الْفُضُولَ

الأخلاق ، وينشط البدن ، ولا بأس بالطبيء الحلال إذا احتاج إليه ، فقد قال الأطباء : إنه يُخفف الفضول ، وينشط ويصفي الذهن إذا كان عند الحاجة إليه ، باعتدال ، ويحذر كثرتة كل الحذر ، فإنه يُضعف السمع والبصر والعصب والحارّة والمضم ، ويحدث غير ذلك من الأمراض المُردية ، وهو كما قيل : ماء الحياة يصب في الأرحام .

ومنها أدعية وفوائد وردت يُستعان بها على حفظ القرآن والعلم ، فينبغي مراعاتها ، وإن كان غالبها ضعيفاً . عن ابن عباس مرفوعاً : من سرّه أن يودعه الله عز وجل القرآن وحفظ أصناف العلوم فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف ، أوفي صحفة قوارير يسل وزعفران وماء مطر ، ويشربه على الرّيق ، وليضم ثلاثة أيام ، وليكن إفطاره عليه ، ويدعوه في ادبار الصلوات المكتوبة : اللهم إني أسألك بأنك مسؤول لم يسأل مثلك ، أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم رسولك ونبيك ، وإبراهيم خليلك وصفيك ، وموسى كليتك ونبيك ، وعيسى كلمتك ورؤحك ، وأسألك بصحف إبراهيم ، وتوراة موسى ، وزبور داود ، وإنجيل عيسى ، وفرقان محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وأسألك بكلّ وحى أوحيتّه ، وبكل حق قضيتّه ، وبكل سائل أعطيتّه ، وأسألك بأسمائك التي دعا بها أنبيائك فاستجبت لهم ، وأسألك باسمك المخزون المطهر ، الطاهر المبارك المقدس ، الحى القيوم ذي الجلال والإكرام ، وأسألك بأسمائك : الواحد الأحد الصمد الفرد الوتر ، الذي ملأ الأركان كلّها ، وأسألك باسمك الذي وضعته على السموات فقامت وأسألك باسمك الذي وضعته على الأرضين فأستوت ، وأسألك باسمك الذي وضعته على الجبال فرست ، وأسألك باسمك الذي وضعته على النهار فأستنار ، وأسألك باسمك الذي يحيي به العظام وهي رميم ، وأسألك بكتابك المنزل بالحق ، ونورك التام : أن ترزقني حفظ القرآن ، وحفظ أصناف العلوم ، وتبّثها في قلبي وأن تستعمل بها بدني في ليلى ونهاري أبداً ما أبقيتني يا أرحم الراحمين ، وروى عن بكر بن خنيس قال : من

أحب أن يقرأ القرآن ، ولا ينسى منه شيئاً بإذن الله عز وجل فليقل : اللهم
افتح علينا رحمتك ، وأنشر علينا رحمتك ، وعن سنيّد قال : من أحب أن لا
ينسى شيئاً فليقل : (سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) .
وقال بعض الصالحين : إذا قرأت شيئاً ثم قمت عنه فقل : اللهم إني أستودعك
ما قرأته فأردده عليّ وقت حاجتي إليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .^(١)
وغسل الرأس يزيد في الحفظ ، وتركه ينقص من الحفظ ، ومن أراد أن يحفظ
العلم فعليه بخمس خصال : صلاة الليل ولوركتين ، والدوام على الوضوء ،
والتقوى في السر والعلانية ، وأن ينوي بأكله القوة على الطاعة ، والسواك في
كل صلاة وعند تغيير الأتم ، ومن كتب آية الكرسي في كفه اليسرى بيده اليمنى
سبع مرات يزغفران في كل مرة يلحسها بلسانه لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال
أربعين مرة مساءً : اللهم اجعل نفسي نفساً طيبة طائعة حافظة تؤمن بملقائك
وتقنع بعطائك ، وترضى بقضائك لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال عند رفع ما يقرأه
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله
العليّ العظيم عدد كل حرف كتب ويكتب أبداً الآبدى ، ودهر الداهرين ،
فإنه لا ينسى منه شيئاً أبداً ، ومما يفيد الحفظ قولك عقب كل صلاة : آمين
بالله الواحد الأحد ، الحق المبين لا شريك له وكفرت بما سواه انتهى .

(١) وتقدم إذا قرأ كل يوم سبعاً من القرآن لم ينسه أبداً ، وذكر ابن الحاج في
مدخله : أن من قرأ ما يحفظه في صلاته لم ينسه أبداً .

القسم الثاني

آدابها في درسها وأشتغالها

فمنها أن لا يزال كلٌّ منها مُجتهداً في الاشتغال قراءةً ومطالعةً وتعليقاً ومباحثةً ومذاكرةً وفكراً وحفظاً وإقراءً وتصنيفاً إن تأهل لها . ووظائف الأوراد في كلِّ الأحوال .

ومنها أن لا يخلَّ بوظيفته من حضور درس ومذاكرة وقراءة ونحوها ولو لعروض مرضٍ خفيفٍ ، أو لم لطيفٍ ، وليستشفٍ بالعلم وليشتغل بقدر الإمكان كما قيل :

إِذَا مَرَضْنَا تَدَاوَيْنَا بِدِكْرِكُمْ وَتَرَكْنَا الذِّكْرَ أَحْيَانًا فَنَتَكَسَّرُ
هَذَا وَالْحِكَايَاتُ عَنِ السَّلَفِ فِي ارْتِكَابِهِمُ الْأَهْوَالَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ مَشْهُورَةٌ ،
مُدَوَّنَةٌ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ وَمَسْطُورَةٌ .
حكى الإمامُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَيْسَى الْخُسْرُو شَاهِبِينَ تَلْمِيزُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ
الرَّازِي عَنْ جَلَالَةِ الْإِمَامِ وَأُجْتِهَادِ طَلَبَتِهِ : أَنَّهُ صَحَّبَ طَلِبَةً الْإِمَامَ فِي يَوْمِ ثَلَاثٍ
أَبْيَضَ ، وَنُونَاتٍ ^(١) بِاسْمِيَّةٍ عَلَى الْأَرْضِ تَنْفُضَ ، وَالثَّلْجِ قَدْ أَبْطَلَ كُلَّ حَرَكَةٍ ،
وَكَيْفَ لَا وَهُوَ بِلَا شَكٍّ كَافُورٌ ، وَالسَّحَابُ عَمَّ عَطَاؤُهَا فِي الْبَلَدِ ، فَسَاوَى بَيْنَ
مُسْتَفْلِ الْأَرْضِ وَشُرُفَاتِ السُّورِ ، وَهَمَّتْهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَمْ تُخَمَدْ نِيرَانُهَا ، وَلَمْ تَفْتَرُ
عَنِ سَمَاعِ كَلَامِ الْإِمَامِ آذَانُهَا ، وَإِنْ غَامَتِ الْأَرْضُ لَكَثْرَةِ الْمَاءِ ، وَغَمَّتِ الْجُدْرَانُ
سَحَابُ السَّمَاءِ ، وَأَبَتْ هَمَّتْهُمْ أَنْ تُبْطِلَ فَوَائِدَ الْإِمَامِ ، وَلَوْ بَطَلَتْ مِنْهُمْ الْحَوَاسِ
الْخَمْسُ ، وَنَفُوسُهُمْ أَنْ تَغِيْبَ عَنْ كَلِمَاتِهِ وَإِنْ غَابَتْ تَحْتَ الْعَمَامِ عَيْنُ الشَّمْسِ ،
وَوَضَعُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ كِسَاءً يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَطَرِ ، وَفَتَحُوا لِلْمَحْصُولِ ^(٢) وَشَرَعَ وَاحِدٌ

(١) لعله : وثياب .

(٢) أي كتاب المحصول .

يقرأ ثم واحد ، والإمام لا يُدني رأسه من الكوفة إلا لمن يرتضيه ، فمنهم من يجيبه ، ومنهم من يقرأ إلى آخر درسه والإمام لا يلتفت إليه ، ولا ينظر فيه ، ثم ينأى منه رحمه الله لهم على الآداب ، وتعزيقاً لمقدار العلم ، وإن أفتحم ذو العزيمة الأهوال وظن أن همته تعلو على السحاب .

ومنها أن يجتهد أن لا يحضر مجالس الدرس إلا مُتطهراً من الحداث والحديث ومطيباً بدنه وثوبه ، قاصداً بذلك تعظيم العلم ، وتبجيل الشريعة . وإن كان في مسجد نوى في ابتداء جلوسه الاعتكاف .

ومنها أن لا يسأل أحداً تعنتاً وتعجزاً فإنه لا يستحق جواباً ، وسيأتي النهي عن ذلك .

ومنها أن يتصور ويتأمل ويهذب ما يريد أن يورده ، أو يُقرره ، أو يسأل عنه قبل إبرازه والتفري به ، لئلا من صدور هفوة ، أو زلة ، أو وهم ، أو انعكاس فهم ، لا سيما إن كان هناك من يخشى منه أن يصير ذلك عليه وصمة ، ويجعله عند نظرائه ومن يحسده وصمة ، والله هو الموفق ، وهو اللطيف الخبير .

ومنها أن لا يستنكف من التعلم والاستفادة ممن هو دونه في منصب أو سن أو نسب ، أو شهرة أو دين ، أو في علم آخر ، بل يحريص على الفائدة ممن كانت عنده ، فقد كان كثير من السلف يستفيدون من تلاميذهم ما ليس عندهم . قال الحميدي وهو تلميذ الشافعي : صحبت الشافعي من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه المسائل ، وكان يستفيد مني الحديث . وقال أحمد بن حنبل : قال لنا الشافعي : أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا صح عندكم الحديث فقولوا لي حتى آخذ به ، وقد ثبت في الصحيحين وغيرها رواية جماعة من الصحابة عن التابعين وروى جماعات من التابعين عن تابع التابعين ، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعياً ، وقد روى عنه أكثر من سبعين من التابعين ، وأبلغ من هذا ما ثبت في الصحيحين من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ : لم يكن الذين كفروا

عَلَى أَبِي بِن كَعْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ : أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ، هَذَا وَقَدْ اسْتَنْبَطَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدَ :

الأولى : بَيَانُ التَّوَاضُعِ مِنَ الْفَاضِلِ بِقِرَاءَتِهِ عَلَى الْمَفْضُولِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الْكَلِمَةُ الْحَكِيمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا التَّقَطَّهَا ، وَفِي رَوَايَةٍ : فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : لَا يَزَالُ الرَّجُلُ عَالِمًا مَا تَعَلَّمَ ، فَإِذَا تَرَكَ التَّعَلَّمَ وَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ اسْتَفْنَى وَأُكْتِفَى بِمَا عِنْدَهُ ، فَهُوَ أَجْهَلُ مَا يَكُونُ . وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :
وَلَيْسَ الْعَمَى طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا تَمَامُ الْعَمَى طُولُ السُّكُوتِ عَلَى الْجَهْلِ
الثَّانِيَةِ : أَنَّ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ : لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ .

الثَّالِثَةِ : الْإِقْيَادُ إِلَى الْحَقِّ بِالرُّجُوعِ عِنْدَ الْهَفْوَةِ ، فَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّوَدِّي فِي الْبَاطِلِ .

الرَّابِعَةِ : تَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ ، وَجَعَلَ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ نَصِبَ عَيْنِيهِ .
عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ ، لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ . وَإِنْ كَانَ مُحَقِّقًا ، وَتَرَكَ الْكَذِبَ . وَإِنْ كَانَ مَازِحًا ، وَحَسَنَ خُلُقِهِ . وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

النوع الثاني

آدَابُ يَخْتَصُّ بِهَا الْمُعَلِّمُ ، وَقَدْ يَشَارِكُهُ فِي بَعْضِهَا الْمُتَعَلِّمُ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) . وَقَالَ تَعَالَى : (الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا) . وَفِي الصَّحِيحِ :
لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ . وَيَتَعَيَّنُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَنْتَصِبَ لِلتَّدْرِيسِ حَتَّى تَكْمَلَ أَهْلِيَّتُهُ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ آدَابَهُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : آدَابُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَآدَابُهُ مَعَ تَلْمِذَتِهِ ، وَآدَابُهُ فِي دَرْسِهِ .

القسم الاول

آدابه في نفسه ، وتقدم منها جملة في الآداب المشتركة ، ونذكر هنا ما يختص بها غالباً
فمنها أنه يتعين على طالب العلم أن لا ينتصب للتدريس حتى تكمل أهليته
ويشهد له به صلحاء مشايخه ، ففي الخبر الصحيح : المتشبع بما لم يعط كلابس
ثوبي زور . وقال الشبلي : من تصدر قبل أوانه فقد تصدى لهوانه . وعن أبي
حنيفة : من طاب الرئاسة في غير حينه لم يزل في ذل ما بقي . ولبعضهم :
تصدر للتدريس كل مهوس جهول تسمى بألفقيه المدرس
فحق لأهل العلم أن يتمنوا بيت قديم شاع في كل مجالس
لقد هزأت حتى إذا من هزأها كلاًها وحتى أستمها كل مفلس
ومنها أن لا يطلب على تعليمه أجراً ، ولا يقصد به جزاءً ولا شكوراً .
قال تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) .

ومنها أن لا يذل العلم ، ولا يذهب به إلى مكان ينسب إلى من يتعلمه
منه وإن كان المتعلم كبير القدر ، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف
وأخبارهم في هذا كثيرة مشهورة مع ألقائهم وغيرهم . قال الزهري هوان
العلم أن يجعله العالم إلى بيت المتعلم ، فإن دعت ضرورة ، وحسنت فيه
نية صالحة فلا بأس ، وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من ذلك ، وقد
أجاد القاضي عبد العزيز الجرجاني في معنى ذلك :

يقولون لي فيك انقباض وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما
أرى الناس من داناهم هان عندهم ومن أكرمه عزة النفس أكرما
وما كل برق لاح لي يستفزني ولا كل من لا قيت أرضاه منيعا
وإني إذا ما فاتني الأمر لم أبت أقلب كفي إثره متندما
ولم أقض حق العلم إن كان كلبا بدا طمع صيرته لي سلما
إذا قيل هذا منهل قلت قد أري ولكن نفس الحر متعمل الظما

ولم أتبدل في خدمة العلم مهجتي
أشقي به غرساً وأجنيه ذلةً
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم
ولكن أهانوه فهان ودنسوا
ولم أخدم من لاقيت لكن لأخدماً
إذن فأتباع الجبل قد كان أحزماً
ولو عظموه في النفوس لعظموا
محياه بالأطاع حتى تبهما
ومنها وقد مرّ معناه أن يكون عاملاً بعلمه غير منافض فعله قوله ولذلك قيل :
لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعات عظيم
قال تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) . قال علي رضي
الله عنه : قسم ظهري عالمٌ مهتكم ، وجاهلٌ متنسكٌ ، فالجاهل يغش الناس
بتنسكه ، والعالم ينفرهم بتهتكه ، ولبعضهم في معنى ذلك :
فسادٌ كبيرٌ تالم مهتكم وأكبر منه جاهل متنسك
هما فتنة للعالمين عظيمة لمن بهما في دينه يتمسك
ومنها أن يستحضر في ذهنه كون التعليم أكّد العبادات ليكون ذلك حائناً
له على النية الصالحة ، والأفع العام للطلبة ، ولا ينبغي أن يمتنع من تعاليم أحد
لكونه غير صحيح النية ، فالامتناع من تعليمهم يؤدّي إلى تفويت كثير من
العلم مع أنه يرجى بركة العلم تصحيحها إذا انس بالعلم ، وقد قالوا طلبنا العلم لغير الله
فأبى أن يكون إلا الله ، معناه كانت عاقبته أن صار لله .

القسم الثاني

آداب المعلم مع طلبته

فمن ذلك إذا لمح في المتعلم خيراً ، وأنس فيه رشداً ، ينبغي له أن يؤدّبه
على التدرّج بالآداب السنية ، والشيم المرضية ، والدقائق الخفية ، ويعوده الصيانة
في جميع أموره : السكينة والأجلية ، فيجرّضه بالأقوال والأفعال على الإخلاص
والصدق وحسن النيات ، ومراقبة الله تعالى في جميع اللحظات ، وأن يداوم

عَلَى ذَلِكَ حَتَّى أَلْهَمَاتٌ ، وَبِمَعْرِفِهِ أَنَّ بِذَلِكَ تَنْفَتِحُ عَلَيْهِ أَبْوَابُ الْمَعَارِفِ ، وَتَنْفَجِرُ مِنْ قَلْبِهِ بِنَابِيعِ الْحِكْمَةِ وَاللِّطَائِفِ ، وَيُوفِّقُ لِلْإِصَابَةِ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ .
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَرْغِبُهُ فِي الْعِلْمِ ، وَيَذْكُرُهُ بِفَضَائِلِهِ وَفَضَائِلِ الْعُلَمَاءِ ، وَأَنَّهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَنَّهُمْ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَغْطِيهِمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشَّهَدَاءُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ مِنْ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ ، وَالْآثَارِ وَالْأَشْعَارِ ، وَيَرْغِبُهُ مَعَ ذَلِكَ بِتَدْرِيجٍ عَلَى مَا يَعِينُ عَلَى تَحْصِيلِهِ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْمَلْسُورِ ، وَقَدَرِ الْكَفَايَةِ مِنَ الدُّنْيَا ، وَالْقَنَاعَةِ بِذَلِكَ عَنْ شُغْلِ الْقَلْبِ بِالتَّعَلُّقِ بِهَا ، وَتَفْرِيقِ أَلْهَمَ بِسَبَبِهَا .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُحِبَّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ، وَيَكْرَهُ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ ، فِيهِ الصَّاحِحِينَ : لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَكْرَمُ النَّاسِ عَلَى جَلِيسِي الَّذِي يَتَخَطَّى النَّاسَ حَتَّى يَجْلِسَ إِلَيَّ ، وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ لَا يَقَعَ الدُّبَابُ عَلَيْهِ لَنَعَلْتُ . وَيَعْنِي بِمَالِهِ كَأَعْنَانِهِ بِمَصَالِحِ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ ، وَيُجْعَلُهُ كَوَلَدِهِ فِي الشَّفَقَةِ عَلَيْهِ ، وَالْإِهْتِمَامِ بِمَصَالِحِهِ .
وَرَبَّمَا وَقَعَ مِنْهُ نَقْصٌ وَسُوءٌ أَدَبٍ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ، فَيَبْسُطُ لَهُ عِذْرَهُ بِحَسَبِ الْأَمْكَانِ ، وَيَنْبِذُهُ عَلَى مَا صَدَرَتْ مِنْهُ بِصَحِّحٍ وَلَطْفٍ ، لَا بِتَعْنِيفٍ وَتَعَسُّفٍ ، قَاصِدًا بِذَلِكَ حَسَنَ تَرْبِيَّتِهِ ، وَتَحْسِينَ خُلُقِهِ ، وَإِصْلَاحَ طَوْبِيَّتِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَزْجِرَهُ عَنْ سُوءِ الْأَخْلَاقِ ، وَأَرْتِكَابِ الْمُجْرِمَاتِ ، وَالْمَكْرُوهَاتِ أَوْ مَا يُوَدِّي إِلَى فُسَادِ حَالٍ ، أَوْ تَرْكِ اشْتِغَالٍ ، أَوْ إِسَاءَةِ أَدَبٍ ، أَوْ عِشْرَةِ مَنْ لَا يَلِيقُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّعْرِيزِ وَالتَّلْوِيحِ ، لَا بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ ، وَبِطَرِيقِ الرَّحْمَةِ لَا بِطَرِيقِ التَّوْبِيخِ وَالنَّقْمَةِ ، فَإِنَّ التَّصْرِيحَ يَرْفَعُ حِجَابَ أَلْهِيَّةٍ ، وَيُورِثُ الْجَرَأَةَ عَلَى أَهْجُومِ بِالْخِلَافِ ، وَيَهَيِّجُ الْحِرْصَ عَلَى الْإِصْرَارِ ، وَيَنْبِذُكَ عَلَى هَذَا قِصَّةِ آدَمَ وَحَوَى عَلَيْهَا السَّلَامُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ . وَفِي سُورَةِ طه :

(فَأَكْبَلًا مِنْهَا فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوَاءُ أَتَاهُمَا) . وقد ورد لو مُنِعَ النَّاسُ عَنْ فِتْرِ
الْبَحْرِ لَفَتَوْهُ ، وقالوا : مَا يُهِنُنَا عَنْهُ إِلَّا فِيهِ شَيْءٌ . ولبعضهم :

النفس تهوى من يبحور وتعندي والنفس مائلةٌ إِلَى الْمُنْعَوِ
وَلِكُلِّ شَيْءٍ تَشْتَهِيهِ طَلَاوَةٌ مدفوعةٌ إِلَّا عَنِ الْمُدْفُوعِ

وأنظر إرشاد رسول الله صلى الله عليه ، وتلطفه مع الأعراي الذي يال
ي المسجد ، ومع معاوية ابن الحكم لما تكلم في الصلاة^(١) فان أنزجركاؤه
بالإشارة فذاك ، وإلا نهاه سرّاً ، فإن لم ينته نهاه جهرّاً ، ويغالب القول عليه
إن اقتضاه الحال لينزجر هو وغيره ، ويتأدّب به كلّ سامع ، فإن لم ينته فلا
بأس حينئذ بطرده والإعراض عنه إلى أن يرجع ، وكذلك يتعهده بإفشاء
السلام ، وحسن التخاطب في الكلام ، وبأ الجملة فكما يعلمهم مصالح دينهم ،
لمعاملة الله يعلمهم مصالح دنياهم ، لمعاملة الناس ليكمل لهم فضيلة الخالتين
وبالله التوفيق .

ومن ذلك أن لا يتعاضل على المتعلمين ، بل يابن لهم القول ، ويتواضع لهم قال
تعالى : (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) . وقال صلى الله
عليه وسلم : إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا . والأحاديث في التواضع ولين
الجانِب كثيرة ، وهذا التواضع لمطلق الناس ، فكيف بهؤلاء الذين هم كأولاده مع
مُلازمتهم وأعتادهم عليه في طلب العلم ، ومع ما هم عليه من حقّ الصّحبة ،
وحرمة التردّد ، وشرف المحبة ، وصدق التودّد ، وفي الخبر عنه صلى الله عليه
وسلم : عَلِمُوا وَلَا تُعْنِفُوا فَإِنَّ الْمُعْلِمَ خَيْرٌ مِنَ الْمُعْنِفِ . وعنه صلى الله عليه
وسلم : لِيُنْوَ لِمَنْ تَعْلِمُونَ وَلِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ .
ومن ذلك أن يؤقّر طلبته ويعظمهم ، ويحسن خلقه معهم ، ويرحب بهم

(١) أي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ
فِيهَا كَلَامُ النَّاسِ .

إذا لقيهم ، ويُعامِلهم بِالْبَشَاشَةِ ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَيُحَسِّنُ إِلَيْهِمْ بِعِلْمِهِ وَمَالِهِ وَجَاهِهِ ، بِحَسَبِ التَّيْسِيرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُخَاطَبَ كُلًّا مِنْهُمْ ، لَا سِيَّمَا الْفَاضِلَ لِلتَّمْيِيزِ بِكُنْيَتِهِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ ، وَمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمٍ وَتَوْقِيرٍ .

فَفِي الْخَبَرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْنِي أَصْحَابَهُ إِكْرَامًا لَهُمْ ، وَجَاءَ كَثِيرًا مَخَاطَبَتَهُ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْصَّدِيقِ فَإِنَّ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ أَشْرَحَ صَدُورَهُمْ ، وَأَبْسَطَ لِسَوَاهُمْ . وَكَانَ الْبُوطِي يَدْنِي الْقُرَاءَ وَيَقْرَبُهُمْ إِذَا طَلَبُوا الْعِلْمَ ، وَيَعْرِفُهُمْ فَضْلَ الشَّافِعِيِّ ، وَفَضْلَ كُتُبِهِ ، وَيَقُولُ : كَانَ الشَّافِعِيُّ يَأْمُرُ بِذَلِكَ وَيَقُولُ : اصْبِرُوا لِلْغُرَبَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّلَامِيذِ . وَقِيلَ : كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَكْرَمَ النَّاسِ مَجَالَسَةً وَأَشَدَّهُمْ إِكْرَامًا لِأَصْحَابِهِ ، وَإِذَا غَاب أَحَدُهُمْ غَيْبَةً زَائِدَةً عَنِ الْعَادَةِ سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْبَرَ عَنْهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِ أَوْ قَصِدَ مَنْزِلُهُ بِنَفْسِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا عَادَهُ ، أَوْ فِي غَمٍّ خَفَضَ عَنْهُ ، أَوْ مُسَافِرًا تَفَقَّدَ أَهْلَهُ ، وَتَعَرَّضَ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ وَوَصْلِهِمْ بِمَا أُمِّكِنَ .

وَمِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْلَمَ أَسْمَاءَ طَلَبَتِهِ ، وَحَاضِرِي مَجْلِسِهِ وَأَنْسَابَهُمْ ، وَمَوَاطِنَهُمْ وَأَحْوَالَهُمْ ، وَأَنْ يَكُونَ سَمَحًا يَبْذُلُ مَا حَصَلَهُ مِنَ الْعِلْمِ ، سَهْلًا بِاللِّقَاءِ ، مُتَلِطِّفًا فِي إِفَادَةِ طَالِبِيهِ ، مَعَ إِرْشَادٍ إِلَى الْمَهْمَاتِ ، وَتَحْرِيزٍ عَلَى حِفْظِ مَا يَبْذُلُهُ لَهُمْ مِنَ الْفَوَائِدِ ، وَلَا يَدْخُرُ عَنْهُمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَسْأَلُونَ عَنْهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا يُوَحِّشُ صَدُورَهُمْ ، وَيَنْفَرُ قُلُوبَهُمْ ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْقَى لَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَتَأَهَّلُوا لَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْذُرُ أَذْهَانَهُمْ ، وَيَفَرِّقُ أَفْهَامَهُمْ ، فَإِنْ سَأَلَهُ الطَّالِبُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَيَعْرِفُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْئًا ، بَلْ شَفَقَهُ وَنُصَحَّاهُ ، ثُمَّ يُرْغِبُهُ فِي التَّحْصِيلِ لِيَتَأَهَّلَ لذلك . وَقَدْ رَوَى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ) . إِنَّهُ الَّذِي يَرْبِي النَّاسَ بِصِفَاتِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ صَدُّ الْمُتَعَلِّمِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِفَرْضِ الْكُفَايَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ فَرْضِ الْعَيْنِ ، وَفَرْضِ عَيْنِهِ : إِصْلَاحُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا عَلَى تَعْلِيمِ الطُّلَبَةِ مَهْمًا بِذَلِكَ مُؤَثَّرًا ذَلِكَ عَلَى

حوادثه ومصالحه ، ويفهم كل واحدٍ بحسب فهمه ، ولا يبسط له الكلام بسطاً لا يضبطه حفظه ، ولا يقتصر به عما يحتمله بلا مشقة ، ويخاطب كلاً على قدر درجته وفهمه وهمته ، فيكتفي للمحاذق بالأشارة ، ويوضح لغيره بالعبارة ، ويكررها لمن لا يفهمها إلا بتكرار ، ويبدأ بتصوير المسألة ، ثم يوضحها بالأمثلة ، ويقتصر على ذلك من غير دليل ولا تعليل ، فإن سهل عليه الفهم فيذكر له الدليل والتعليل ، وأما أخذ منه والمدرّك ، ويبيّن الدليل المعتمد ليعتمد ، والضعيف اثلاً يغتر به ويعتقد ، ويبيّن أسرار حكم المسألة وعللها وتوجيه الأقوال ، ويبين الفرق بين المسألتين ، وما أخذ الحكمين ، ويبين ما يتعلق بالمسألة من النكت اللطيفة ، والألغاز الطريفة ، والأمثال والأشعار واللغات وما يرد عليها ، أو على عبارة محلها ، وينبه على غلط من غلط فيها من حكم أو تخريج فيقول مثلاً : هذا هو الصواب أو الصحيح ، وأما ما ذكره فلان فغلط أو ضعيف قاصداً بذلك النصيحة لا التنقيص لمصنفه .

ومن ذلك أن يذكر لهم قواعد الفن التي لا تنخرم مطلقاً ، أو غالباً مع مستثنياتها أن لو كانت كقولنا : إذا اجتمع سبب ومباشرة ، قدمنا المباشرة على السبب في الضمان ، وإن اليمين على المدعى عليه إذا لم تكن بنية إلا في القسامة . وإذا اجتمع قولان : جديد وقديم فالعمل بالجديد إلا في مسائل معدودة المشهور منها أربع عشرة مسألة ، وأوصلها ابن الملّظن إلى أكثر من ثلاثين ويذكرها أو ما حضره منها ، وإن من قبض شيئاً لغرضه لا يقبل قوله في الرد إلى المالك ، ومن قبضه لغرض المالك قبل قوله في الرد إليه لا إلى غيره . وإن الحدود تسقط بالشبهة . وإن الاعتبار في اليمين بالله تعالى أو الطلاق أو العتاق أو غيرها بنية الخالف إلا أن يكون المستخلف قاضياً فأستحلفه بالله لدعوى أقتضته فألّا اعتبار بنية القاضي ، أو نائبه المستخلف إن كان الخالف يوافقه في الاعتقاد وإلّا فوجهان . وإن كلّ يمين على نفي فعل الغير فهي على نفي العلم إلا من ادّعى عليه أن عبده جنى فيحلف على البت على الأصح ، أو بهيمته جنت فيحلف

عَلَى الثَّبَتِ قَطْعًا . وَإِنْ السَّيِّدُ لَا يَثْبُتُ لَهُ مَالٌ فِي ذِمَّةِ عَبْدِهِ أُبْتَدَأَ ، وَفِي ثَبُوتِهِ
دَوَامًا وَجِهَان . وَكُلَّ عِبَادَةٍ يُخْرِجُ مِنْهَا بِفَعْلٍ مُنَافِيهَا وَمُبْطِلُهَا إِلَّا الْحَجَّ
وَالْعُمْرَةَ . وَكُلَّ وَضوءٍ يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ إِلَّا وَضوءًا تَخْلَلُهُ غَسْلُ الْجَنَابَةِ ^(١)
وَإِنْ مَا لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ جُمْلَةً وَلَا تَفْصِيلًا لَا يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ .
وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ تَفْصِيلًا ، أَوْ جُمْلَةً يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ :

الْأَوَّلُ كَخَطَأِ الْإِمَامِ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَا يَضُرُّ .

وَالثَّانِي كَخَطَأِهِ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ مِنْ صَلَاةٍ فَرَضَ مُعَيَّنٌ إِلَى غَيْرِهِ .

وَالثَّلَاثُ كَخَطَأِ أَلْمَأُومِ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ .

وَإِنْ إِشَارَةُ الْآخَرِ كَنَطْقِهِ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الشَّهَادَةُ فِي الْأَصَحِّ ،
وَإِبْطَالُ الصَّلَاةِ ، وَانْقِصَادُ الْيَحْيَيْنِ ، وَإِذَا سَلَفَ لَا يَكْلَمُ زَيْدًا فَأَشَارَ إِلَيْهِ .
وَإِنْ إِشَارَةُ التَّنَاطُقِ الْقَادِرِ عَلَى الْعِبَادَةِ لَغَوِيًّا إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الْأَمَانُ ، وَإِشَارَةُ
الشَّيْخِ فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ ، وَقَوْلُهُ : أَنْتَ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ ، وَإِذَا
سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ يَبِينُ لَهُ جَمَلًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيَنْضَبُطُ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ كَتَرْتِيبِ
الْأَدَلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْاِسْتِصْحَابِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ
بِهِ ، وَأَنْوَاعِ الْأَقْيَسَةِ وَدَرَجَاتِهَا ، وَحُدُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
وغيرِهَا ، وَأَحْكَامِ ذَلِكَ وَقَوَاعِدِهِ ، وَجُمْلًا مِنْ أَسْمَاءِ الْمَشْهُورِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ
فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْيَارِ ، وَتَرَاجُمِهِمْ وَوَفَايَتِهِمْ ، وَضَبْطِ الْمَشْكِلِ مِنْ
أَنْسَابِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ وَالْمُسْتَبْتِ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمُخْتَلَفِ وَالْمُؤْتَلَفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .
وَجَمَلًا مِنْ أَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي الْفَقْهِ ضَبْطًا لِمَشْكِلِهَا ،
وَخَفِيَّ مَعَانِيهَا فَيَقُولُ : هِيَ مُفْتَوْحَةٌ ، أَوْ مُضْمَوْمَةٌ ، أَوْ مَكْسُورَةٌ ، مُخَفَّفَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ ،
مَهْمُوزَةٌ أَوْ لَا ، عَرَبِيَّةٌ أَوْ عَجَمِيَّةٌ أَوْ عَرَبِيَّةٌ وَهِيَ الَّتِي أَصْلُهَا عَجَمِيٌّ وَتَكَلَّمْتُ
فِيهَا الْعَرَبُ ، مَصْرُوفَةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَقَّةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَرَكَةٌ أَمْ لَا ، مُتَرَادِفَةٌ أَمْ لَا .

وَأَنَّ الْمُمُوزَ وَالْمُسَدَّدَ يُخَفِّفَانِ أُمَّ لَا ، وَأَنَّ فِيهَا لُغَةً أُخْرَى أُمَّ لَا ، . وَيُبَيِّنُ مَا يَنْضَبُطُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِذَا وَقَعَتْ مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ لَطِيفَةٌ ، أَوْ مِمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ فِي الْمَعَايَا نَبَّهَ عَلَيْهَا ، وَعَرَّفَهُمْ حَالَهَا ، وَيَكُونُ تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُمْ كُلَّ ذَلِكَ تَدْرِيجًا شَدِيدًا فَشَدِيدًا ، فَيَجْتَمِعُ لَهُمْ مَعَ طَوْلِ الزَّمَانِ جَمَلُ كَثِيرَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعَرِّضَهُمْ عَلَى الْأَشْتِغَالِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَيُطَالِبُهُمْ بِإِعَادَةِ مَحْفُوظَاتِهِمْ . فَمَنْ وَجَدَهُ خَافِظًا مُرَاعِيًا لِمَحْفُوظَاتِهِ وَمَعَاهِدِهِ وَقَوَاعِدِهِ أَثْنَى عَلَيْهِ وَأَشَاعَ ذَلِكَ ، وَمَنْ وَجَدَهُ مُقْصِرًا عَنْهُ وَإِعَادَةً لَهُ لِيَحْفَظَهُ حَفِظًا رَاسِيًا .

وَمِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى أَصْحَابِهِ مَا يَرَاهُ مِنْ مُسْتَفَادِ الْمَسَائِلِ وَيَخْتَبِرُ بِذَلِكَ أَفْهَامَهُمْ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً ، الْحَدِيثُ .

وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ شَرْحِ دَرَسٍ فَلَا بَأْسَ بِطَرَحِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الطَّلَبَةِ ، وَإِعَادَةِ ذِكْرِ مَا أَشْكَلَ مِنْهُ لِيَحْتَجَّ بِذَلِكَ فَهْمَهُمْ وَضَبْطَهُمْ لِمَا شَرَحَهُ لَهُمْ ، فَمَنْ ظَهَرَ اسْتِحْكَامُ فَهْمِهِ شُكْرَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ تَلَطَّفَ فِي إِعَادَتِهِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَحَى مِنْ قَوْلِهِ لَمْ أَفْهَمْ ، وَسَبَبُ هَذَا : إِمَّا رَفْعَ كَلْفَةِ الْإِعَادَةِ عَلَى الشَّيْخِ ، أَوْ لَضِيقِ الزَّمَنِ ، أَوْ حَيَاءٍ مِنَ الْحَاضِرِينَ ، أَوْ كِبَالًا تَتَأَخَّرُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ بِسَبَبِهِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ لِلطَّالِبِ هَلْ فَهِمْتَ إِلَّا إِذَا أَمِنَ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ قَبْلَ أَنْ يَفْهَمْ ، وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَأْمُرَ الطَّلَبَةَ بِالْمُرَافَقَةِ فِي الدُّرُوسِ ، وَإِعَادَةِ مَا وَقَعَ مِنَ التَّقْرِيرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ لِيُثَبَّتَ فِي أَذْهَانِهِمْ ، وَإِذَا فَهَمَ الشَّيْخُ فَائِدَةً مِنَ الْبَعْضِ فِي الْبَحْثِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ صَغِيرٍ فَيَنْصَفُهَا ، وَيَشْكُرُهَا عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَظْهَرُ الشَّيْخُ لِلطَّلَبَةِ تَفْضِيلَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لَأَسْمَا إِذَا تَسَاوَوْا فِي الْأَصْفَاتِ : مِنْ سَنٍ أَوْ فَضِيلَةٍ ، أَوْ تَحْصِيلٍ أَوْ دِيَانَةٍ . فَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مِمَّا بَوَّغَرَ الصَّدُورَ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَضِيلَتُهُ يَثْنِي عَلَيْهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِأَنَّ فَلَانًا أَفْضَلُ مِنْ فَلَانٍ فَأَعْلَمَ ذَلِكَ .

ومن ذلك أن يقدم في التعليم الأسبق فالأسبق إذا أزدحموا ، ولا يقدمه بأكثر من درس إلا برضى الباقيين ، ويختار إذا كانت الدروس في كتاب واحد باتفاق منهم وهو المسمى بالتقسيم أن يبدأ في كل يوم بدرس واحد منهم فإن الدرس الأول ربما حصل فيه من النشاط والتقرير ما لا يحصل في الباقي إلا إذا علم من نفسه عدم الملالة ، وبقاء النشاط ، فيرتب الدروس ترتيب الكتاب وإن رأى مع ذلك تقديم الأسبق ليحضر المتأخر على التقدم كان حسناً ، ولا يقدم أحداً في نوبة غيره ، ولا يؤخره عن نوبته إلا إذا رأى في ذلك مصلحة ، فإن سمح بعضهم لغيره في نوبته فلا بأس ، وإن جاءوا معاً وتنازعوا أقرع كما سيأتي إن شاء الله في القسم الثالث من النوع الثالث .

ومن ذلك إذا سلك الطالب فوق ما يقتضيه حاله ، وخاف ضجره أو صاه بالرفق بنفسه ، وكذلك إذا ظهر له منه نوع سامة أو ضجر أمره بالراحة ولا يشير على الطالب بتعلم ما لا يحتمله فهمه أو سنه ، ولا بكتاب يضر عنه ذهنه ، فإن استشاره من لا يعرف حاله في قراءة فنٍ مشكل أو كتاب مشكل لم يشر عليه بشيء حتى يجرب ذهنه ، ويعلم حاله ، فإن لم يحتمل الوقت التأخير أشار عليه بكتاب سهل من الفن المطلوب ، فإن رأى فهمه جيداً نقله إلى كتاب يليق بذهنه ، لأن نقل الطالب الذكي يزداد به فهمه واجتهاده وأنبساطه ، ونقل الطالب غير الذكي يكلل فهمه ونشاطه ، ولا يمكن الطالب من الاشتغال في فنين أو أكثر إذا لم يضبطها ، بل يقدم الأهم فالأهم ، وإذا غلب على ظنه أنه لا يفتح عليه في ذلك الفن أشار عليه بتركه والانتقال إلى غيره مما يرجى فلاحه فيه ، وإذا كان الشيخ متكفلاً ببعض العلوم ، فلا يقبض للطالب باقي العلوم التي لا يحسنها ، إذ من عادة معلم اللغة تقييح الفقه ، ومعلم الفقه تقييح علم الحديث والتفسير ، بل يوسع على الطالب طريق التعلم مطلقاً .

ومن ذلك أن لا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره . قال النووي : وهذه مصيبة يبتلى بها جهلة المعلمين اغباوتهم ، وفساد نيتهم وإرادتهم بالتعليم

غير وجه الله ، وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً ، فإن كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير الغلط فليجذره من الاعتذار به والله يعلم المفسد من المصلح والله تعالى أعلم .

القسم الثالث

آدابه في درسه

فإنها إذا عزم على التدريس ، أن يتطهر من الحدث والخبث ، فلا يلقى الدرس إلا على الطهارة ، وأن ينظف ويطيب بدنه وثوبه ، ويختار له لبس البياض ، ولا يمتني بفاخر الثياب ، ولا يقتصر على خلق ينتسب صاحبه إلى قلة مؤوءة ، وأن يتطيب ويُسرح لحيته ، ويزيل كل ما يشينه . كان الإمام مالك رضي الله عنه إذا جاءه الناس لطلب الحديث اغتسل وتطيب ولبس ثياباً جُدداً ووضع رداءه على رأسه ، ثم يجلس على منصة ، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ وقال : أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها قال ابن جماعة : يصلي ركعتي الاستخارة وينوي نشر العلم وتعليمه وبث الفوائد الشرعية ، والاجتماع على ذكر الله ، وإذا خرج من بيته للدرس فيدعو بما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : اللهم إني أعوذ بك أن أضلَّ أو أضلَّ ، أو أزلَّ أو أزلَّ ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو أجهل عليَّ ، عزَّ جارك ، وجلَّ ثناؤك ، ولا إله غيرك ، ثم يقول : بسم الله وبالله حسبي الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله العليُّ العظيم اللهم ثبت جنائي ، وأدر على الحق لساني . وبدئ ذكر الله تعالى إلى أن يصل إلى المجلس ، فإذا وصل يُسلم على من حضر ، ويصلي ركعتين ، فإن كان مسجداً تأكدت الصلاة وإن كان وقت كراهة ، ثم يجلس بوقار وسكينة وتواضع وخشوع ، والأولى أن يكون مستقبل القبلة كيف اتفق لا مقعياً إلا المقام المكروه

في الصَّلَاة ولا مستوفراً ، ولا رافعاً إحدى رجليه على الأخرى ، ولا مادّاً رجليه أو إحداهما من غير عذر ، وأن يصون بدنه عن الزَّحْف والتَّنْقُل عن مكانه ، ويديه عن العبث والتَّشْبِيك بهما ، وعينه عن تفريق النَّظَر بلا حاجة ويتقي المزاح وكثرة الضَّحِك فَإِنَّهُ يُقَلِّلُ أَلْهِيَّةَ وَيُسْقِطُ الْحُشْمَةَ .

ومنها أَنْ يُحَسِّنَ خُلُقَهُ مع جلسائه ويوقِّرَ فاضلهم بعلمٍ أو سنٍّ أو صلاحٍ أو شرفٍ أو نحو ذلك ، ويرفعهم في المَجْلَسِ عَلَى حَسَبِ تَقْدِيمِهِمْ فِي الْأَمَامَةِ ويكرمهم بحسن السَّلَام ، وطلاقة الرَّجَّة ، والبَشَاشَةِ وَالْإِتِّسَامِ وبإلْقائهم عَلَى سَبِيلِ الْأَحْتِرَامِ . ولشيخ الإسلام محيي الدين في الترخيص فيه كتابٌ مستقلٌ شفي فيه الغليل ، وأتى فيه بواضح الدَّلِيلِ ، وأجاب عما يؤهم كراهته نفع الله ببركاته .

ومنها أَنْ يقدِّمَ تلاوةَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْبَحْثِ وَالتَّحْرِيسِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي مَدْرَسَةٍ اتَّبَعَ شَرْطَهَا ، ويدعو عقيب القراءة لنفسه وللحاضرين وسائر المسلمين بعد أن يدعو العلماء الْأُمَاة ، ومشايخه ووالديه والحاضرين ولو أقف المَلِكُ ، وكان بعضهم يؤخِّرُ ذِكْرَ نَفْسِهِ فِي الدُّعَاءِ عَنِ الْحَاضِرِينَ تَأْذِيباً وَالْأَكْلَ حَسَنَ ، وقد عمل قوم بالأوَّل ، وقوم بالثاني انتهى .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا لِلْعِلْمِ قِرَاءَةُ سُورَةِ . وَكَانَ الْخَافِضُ الشَّهَابُ ابْنُ حَبِيزٍ يَسْتَفْتِحُ مَجْلِسَ إِمْلَائِهِ بِسُورَةِ الْأَعْلَى ، وَسُئِلَ عَنِ الْحِكْمَةِ فِي قِرَاءَتِهَا فَقَالَ : تَبِعْتُ فِي ذَلِكَ شَيْخَنَا الْعِرَاقِي وَمُنَاسِبَتُهَا : (سَنَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى) . وَقَوْلُهُ : (فَذَكِّرْ) وَقَوْلُهُ : (إِنَّ هَذَا لَنَبِيِّ الْأَوَّلَى) . وَيُسْتَحَبُّ إِذَا اجْتَمَعَ صَاحِبَانِ أَنْ يَقْرَأَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ سُورَةَ الْعَصْرِ ، وَلِمَنْ رَأَى مَا يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَمَّ بِنِعْمَتِهِ الْأَصْلَاحُ ، أَوْ يَكْرِهَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، أَوْ أَعْجَبَهُ شَيْءٌ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَلِمَنْ أَتَاهُ خَيْرٌ صَالِحٌ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ شُكْرًا ، وَلَكَ الْمُنَّةُ فَضْلًا ، وَلِمَنْ غَضِبَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، وَلِمَنْ قَامَ مِنْ مَجْلَسِهِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وفي رواية : اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ
وَأَغْفِرْ لِي ثَلَاثًا . وفي رواية : سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

ومنها إذا تعددت الدُّروسُ أَنْ يُقَدِّمَ أَشْرَفَ الْعُلُومِ وَأَهْمَهَا ، فَيُقَدِّمَ
التَّفْسِيرَ ثُمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ الْفِقْهَ ، ثُمَّ الْأُصُولَ الَّذِينَ ثُمَّ أُصُولَ الْفِقْهِ ثُمَّ الْمَذْهَبَ
ثُمَّ الْخِلَافَ أَوْ النَّحْوَ أَوْ الْجَدَلَ ، وبعضهم آخرَ الْجَدَلِ عن الْخِلَافِ . وكان بعضهم
يختم درسه برفائق تُبَيِّنُ تَطْهِيرَ الْبَاطِنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَدْرَسَةٍ لَوَاقِفَهَا فِي الدُّرُوسِ
شَرْطُ اتِّبَاعِهِ وَلَا يُخَلِّ بِمَا هُوَ أَهْمٌ مَا بَنِيَتْ لَهُ تِلْكَ الْبَنِيَّةُ وَوَقِفَتْ لِأَجَلِهِ .

ومنها أَنْ لَا يُطِيلَ مَجْلِسَهُ تَطْوِيلًا يَلْهُمُ أَوْ يَمْنَعُهُمْ فَهَمُّ الدَّرْسِ وَضَبْطُهُ ، لِأَنَّ
الْمُقْصُودَ إِفَادَتَهُمْ وَضَبْطَهُمْ ، فَإِذَا صَارُوا إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فَاتَّامَقُودُ ، وَلَا يَقْصُرُهُ
تَقْصِيرًا يَخْلُ ، فِيرَاعِي الْمَصْلَحَةَ فِي التَّطْوِيلِ وَالتَّقْصِيرِ .

ومنها أَنْ لَا يَدْرُسَ بِهِ مَا يَرْجُو وَيَذْهَبُ اسْتِحْضَارُهُ كَمَرَضٍ أَوْ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ
أَوْ مُدَافَعَةٍ حَدَثَ ، أَوْ شِدَّةٍ فَرَحٍ أَوْ غَمٍّ أَوْ غَضَبٍ أَوْ نُعَاسٍ أَوْ قَلَقٍ وَلَا فِي حَالٍ
بَرَدِهِ الْمَوْتِ ، وَحَرِّهِ الْمَزْعَجِ ، فَرْجًا أَوْ أَفْتَى بَغَيْرِ الصَّوَابِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنُ
مَعَ ذَلِكَ مِنْ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ ، وَلَا يَكُونُ فِي مَجْلِسِهِ مَا يُؤْذِي الْحَاضِرِينَ بَلْ يَكُونُ
وَاسِعًا مَصُونًا مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالرَّيْحِ وَالْغُبَارِ وَالْدُّخَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

ومنها يَنْبَغِي مُرَاعَاةُ مَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ فِي تَقْدِيمِ وَقْتِ الْحُضُورِ وَتَأْخِيرِهِ فِي النَّهَارِ ،
وَأَفْتَى بَعْضُ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُدْرَسَ إِذَا دَرَسَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ آخِرَهُ
إِلَى بَعْدِ الظُّهْرِ لَمْ يَسْتَحِقَّ مَعْلُومَ التَّدْرِيسِ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَهُ شَرْطُ الْوَاقِفِ لِمُخَالَفَتِهِ
الْعُرْفَ الْمَعْتَادَ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ زِيَادَةً عَلَى الْحَاجَةِ ، وَلَا يَخْفِضُهُ خَفْضًا يَمْنَعُهُمْ مِنْ
كَمَالِ الْفَهْمِ . رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الصَّوْتَ
الْخَفِيفَ وَيُبْغِضُ الصَّوْتَ الرَّفِيعَ . قَالَ أَبُو عَثْمَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا : مَا سَمِعْتُ أَبِي يُنَاطِرُ أَحَدًا قَطُّ فَرَفَعَ صَوْتَهُ ، أَيْ لَمْ يَرْفَعْ فَوْقَ الْعَادَةِ
فَإِنْ حَضَرَ فِيهِمْ ثَقِيلُ السَّمْعِ ، فَلَا بَأْسَ بَعَلُو صَوْتَهُ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُهُ .

ومنها أن يصون مجلسه من الالطاف وعن رفع الأصوات، وسوء الأدب في المباحثة
وأختلاف جهات البحث . قال الربيع : كان الشافعي إذا نظره أحد في مسألة
فعدا إلى غيرها يقول : نفرغ من هذه المسألة ثم نعود إلى ما تريد . والقصد من البحث
ظهور الحق ، وحصول الفائدة ، واستفادة البعض من البعض لا القيام مع النفوس
والجدل والممازاة ، فإن ذلك مذموم شرعاً ، فلا يليق بأهل العلم تعاطي المناقشة
بالمناقشة والشجناء ، لأن ذلك يورث العداوة والبغضاء ، بل يجب الاجتماع
على الحق عملاً بقول الله تعالى : (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) .
وليزجر من تعدى في بحثه ، وظهر منه سوء أدب ، أو كذب ، أو ترك الإنصاف
بعد ظهور الحق ، أو أكثر الصياح بغير فائدة ، أو أساء أدبه على غيره من
الحاضرين أو الغائبين ، أو ترفع في المجلس على من هو أولى منه ، أو نام ، أو
تحدث مع غيره ، أو ضحك ، أو استهزأ بأحد . وينبغي أن يكون له نقيب فطن
كيس درب يرتب الحاضرين ومن يدخل عليه على قدر منازلهم ، ويوقظ
النائم ، وينبه الغافل ، ويأمر بسماع الدروس والإنصات لها .

ومنها أن يلازم الإنصاف في بحثه وخطابه ، ويسمع السؤال من موره
على وجهه ، وإذا عجز الأسئل عن تقرير ما أورد له حياء ونحوه عبر الشيخ عن
مراده ، وبين وجه إيراده ، ثم يجيبه عن ذلك السؤال ، ويفهمه إياه على أحسن
منوال . وينبغي أن يتودد لغريب حضر عنده لينشرح صدره ، فإن للقدام
دهشة .

ومنها إذا أقبل بعض الفضلاء وقد شرع في مسألة أمسك عنها حتى يجلس
وإن جاء في أثناء بحثها أعادها له .

ومنها إذا سئل عن شيء لا يعرفه ، أو عرض في الدرس ما لا يعرفه فليقل
لا أعرفه أو لا أتحققه أو لا أدري ، ولا يستنكف عن ذلك فمن علم العالم
أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم والله أعلم . قال ابن مسعود رضي الله عنه : يا أيها
الناس من علم شيئاً فليقل به ، ومن لا يعلم فليقل : الله أعلم . فإن من العلم

أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ) . وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَهَيْنَا عَنْ التَّكَلُّفِ . وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا سُئِلْتُمْ عَمَّا لَا تَعْلَمُونَ فَأَهْرُبُوا . قَالُوا : كَيْفَ الْهَرْبُ ؟ قَالَ : تَقُولُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِذَا تَرَكَ الْعَالَمَ لَا أَدْرِي أُصِيبَتْ مُقَاتَلُهُ ، وَقَدْ نَظَّمَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ دُرَيْدٍ فَقَالَ :

وَمَنْ كَانَ يَهْوِي أَنْ يَرَى مُتَصَدِّراً وَيَكْرَهُ لَا أَدْرِي أُصِيبَتْ مُقَاتَلُهُ .

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ : لَا أَدْرِي ثُمَّ أَتْبَعَهَا فَقَالَ : أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا ظَهْرَنَا لَكُمْ جَسوراً فِي جَهَنَّمَ أَنْ تَقُولُوا : أَفَنَأْتَانَا بِهَذَا أَبُو عَمْرٍو . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو أَيْضاً الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ : كِتَابٌ نَاطِقٌ ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ ، وَلَا أَدْرِي . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَعْلَمُ لَا أَدْرِي فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ لَا أَدْرِي عِلْمُكَ حَتَّى تَدْرِي ، وَإِنْ قُلْتَ أَدْرِي سَأَلُوكَ حَتَّى لَا تَدْرِي . قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْنَوَوِيُّ كَغَيْرِهِ : وَأَعْلَمُ أَنْ مَعْتَقِداً مُحَقِّقِينَ أَنْ قَوْلَ الْعَالَمِ لَا أَدْرِي لَا يَضَعُ مَنْزِلَتَهُ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ مَحَلِّهِ وَتَقْوَاهُ وَكَمَالِ مَعْرِفَتِهِ لِأَنْ الْمُتَمَكِّنَ لَا يَضُرُّهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ بَلْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ لَا أَدْرِي عَلَى تَقْوَاهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجَازِفُ فِي فِتْوَاهُ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ لَا أَدْرِي مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ وَضَعُفَتْ تَقْوَاهُ ، لِأَنَّهُ يَخَافُ لِقَا صَوْرَهُ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ أَعْيُنِ الْحَاضِرِينَ . وَهَذِهِ جَهَالَةٌ مِنْهُ فَإِنَّهُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْجَوَابِ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ يَبْهُوُ بِالْإِثْمِ الْعَظِيمِ ، وَهُوَ مُجَازِفٌ لِحَبْلِهِ وَقَلَّةُ دِينِهِ . وَفِي الصَّحِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اَلْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَالِيسَ تَوْبَتِي زُورٌ . وَقَدْ أَدَّبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعُلَمَاءَ بِقِصَّةِ مُوسَى وَأَخْضَرَ عَلَيْهَا السَّلَامَ حِينَ لَمْ يَرُدَّ مُوسَى الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِمَا سُئِلَ هَلْ أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ أَعْلَمُ مِنْكَ .

وَمِنْهَا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يَقُولَ الْمُدْرِسُ عِنْدَ خَتْمِ كُلِّ دَرَسٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ أَبُو جَمَاعَةَ : الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ كَلَامٌ يُشِيرُ بِخَتْمِ الدَّرَسِ كَقَوْلِهِ : وَهَذَا آخِرُهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ يَأْتِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ لِيَكُونَ قَوْلُهُ : وَاللَّهُ أَعْلَمُ خَالِصاً لَذِكْرِ اللَّهِ

ولقصد معناه . قال : ولهذا ينبغي أن يستفتح كل درس بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليكون ذا كراً لله في بدئه وخاتمته .

ومنها ينبغي للمدرس أن يمكث قليلاً بعد قيام الجماعة لئلا يزدحموا عند خروجهم ، ولأنه إن كان في نفس أحد بقايا سؤال تأخر وسأله .

النوع الثالث

آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : آدابه في نفسه ، وآدابه مع شيخه ، وآدابه في مجالس درسه .

القسم الأول

آدابه في نفسه

منها أن يطهر قلبه من الأدناس ليصالح لقبول العلم وحفظه ، ويقصد بتعلمه وجه الله والعمل وإحياء الشريعة . قال صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ** . قالوا : تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للمزراعة ، فبذلك ينمو وتظهر بركته ، وإلا فلا ينمو ولا يزكو ، كالزرع في أرض بور غير مُمطبة . وقال سهل بن عبد الله : **حرام على قلب أن يدخله النور وفيه شيء مما يكره الله عز وجل** .

ومنها أن يعتنم التحصيل وقت الفراغ والنشاط وحال الشباب وقوة البدن ونباهة الخطاير ، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وأرتفاع المنزلة . رويناعن عمر رضي الله عنه : **تفقهوا قبل أن تسودوا أي تصيروا سادة فتستحيوا من العلم** . قال الشافعي رضي الله عنه : **تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه** . وجاء في الخبر : **مَنْ لِيَ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ فِي صِغَرِهِ كَالْبَقْشِ**

عَلَى الْحَجَرِ وَمَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ فِي كِبَرِهِ كَالَّذِي يَكْتُبُ عَلَى الْمَاءِ .
 وقال ابن عباس رضي الله عنه : ما أوتي عالمٌ إلَّا وهو شابٌ ، وهذا باعتبار
 الغالب ، وإلَّا فمن كبر لا ينبغي له أن يُحجَبَ عن الطلب ، فإن الفضل واسعٌ
 والكرم وافرٌ . وقد قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمَكُمُ اللَّهُ) . وقال
 تعالى : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى اتَّيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا) . وقال تعالى :
 (فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا) إلى غير ذلك .
 وقصة القفال وأشتغاله في كِبَرِهِ بِالْعِلْمِ مشهورةٌ معلومةٌ مسطورةٌ . فها هذا أحذر
 التَّسْوِيفِ في شبابك والكَسَلِ ، وسدَّ عَلَى كِبَرِكَ بابَ الرَّجَاءِ وَالْأَمَلِ ، وَأَغْنِمِ
 مَا بَقِيَ مِنْ عَمْرِكَ ، وما أحسن قول من قال :

بَقِيَةُ الْعَمْرِ عِنْدِي مَا لَهَا ثَمَنٌ وَإِنْ مَضَى غَيْرُ مُحَمَّدٍ مِنَ الزَّمَنِ
 يَسْتَدْرِكُ الْمُرَّةَ فِيهَا مَا أَفَاتَ وَيَحْيِي مَا أَمَاتَ وَيُجَوِّ السُّوءَ بِالْحَسَنِ
 ومنها أن يقطع ما يقدر عليه من العلائق الشاغلة ، والعوائق المانعة عن تمام
 الطلب وكمال الاجتهاد ، ويرضى بما تيسر من القوت ، وبما ستر مثله من اللباس
 وإن كان خَلَقًا ، فبالصبر على ضيق العيش ينال سعة العلم . وتتفجر ينابيع الحكمة
 قال الشافعي رضي الله عنه : لا يطلب أحدٌ هذا العلمَ بالملك وعزِّ النفس فيفلج .
 وقال أيضًا : لا يدرك العلمَ إلَّا بالصبر على الدُّلِّ . وقال أيضًا : لا يصلح طلبُ
 العلمِ إلَّا لمفس . ونقل الخطيب البغدادي عن بعضهم قال : لا ينال هذا
 العلمَ إلَّا من عطلَّ دكانه ، وخرَّبَ بُستانه ، وهجرَ إخوانه ، ومات أقربُ أهله
 فلم يشهد جنازته . وهذا كله وإن كان فيه مبالغةٌ فالمتصور به أنه لا بدَّ
 فيه من جمع القلب ، واجتماع الفكر . وقيل أمر بعض المشايخ طالبًا بنحو ما رواه
 الخطيب فسكان آخر ما أمر به أن قال : اصبح ثوبك كيلا يشم لك فكر غيلة .
 ومما يقال عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : لو كُفِّتُ شِراءَ بَصَلَةٍ لَمَا فَهِمْتُ
 مسألة . وقال إمام الحرمين رحمه الله :

أخي لن تنال العلمَ إلَّا بستةٍ سَأُنبئك عن تفصيلها ببيان

ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ^(١) وَتَلَقُّنُ أُسْتَاذُ وَطُولُ زَمَانٍ
فَالْعِلْمُ لَا يُعْطِيكَ بَعْضُهُ حَتَّى تُعْطِيَهُ كَمَلُكَ . وَقَدْ قِيلَ عَلَى رِوَايَةٍ وَعُزْبَةٍ : يَشْتَغِلُ
بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ بِحَدِيثٍ : خَيْرُكُمْ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ كُلُّ
خَفِيفِ الْحَاذِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ خَفِيفُ الْحَاذِ ؟ قَالَ : مَنْ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا
مَالٌ . قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ رَكِبَ الْبَحْرَ فَإِنْ وُلِدَ لَهُ فَقَدْ كُسِرَ بِهِ .
وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ : مَنْ تَعَوَّدَ أَفْخَاذَ النِّسَاءِ لَمْ يُفْلَحْ . وَعَنْ بَشْرِ الْحَافِي :
مَنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّسَاءِ فَلَيْتَقَى اللَّهَ وَلَا يَأْلَفُ أَفْخَاذَهُنَّ . قَالَ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ :
وَهَذَا كَلِمَةٌ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّكَاحِ اسْتَحَبَّ لَهُ تَرْكُهُ وَكَذَا إِنْ
أَحْتَاجَ وَعَبَّرَ عَنْ مُؤْتَمَةٍ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ هِيَ أَضَرُّ عَلَى
الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ وَإِنَّ
اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ
أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَتَوَرَّعَ فِي جَمِيعِ شَأْنِهِ ، وَيَتَحَرَّى الْجَلَالَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلِبَاسِهِ
وَمَسْكَنِهِ ، لِيَسْتَذِيرَ قَلْبَهُ وَيُصْلِحَ لِقَوْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَقْنَعَ لِنَفْسِهِ بِظَاهِرِ الْحِلِّ
شَرْعًا مِمَّا أَمَكَنَهُ التَّوَرُّعُ ، وَلَمْ تُلْجِئْهُ حَاجَةُ بَلِّ يَطْلُبُ الرَّبَّةَ الْعَلِيَّةَ ، وَيَقْتَدِي
بِالسَّالِفِ الصَّالِحِ فِي التَّوَرُّعِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا كَانُوا يُفْتَنُونَ بِجَوَازِهِ . وَأَحَقُّ مِنْ أَقْتَدَرِي
بِهِ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يَأْكُلِ الزَّمْرَةَ الَّتِي وَجَدَهَا
فِي الطَّرِيقِ خَشِيَةً أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ .

(١) قِيلَ عَنِ السَّالِفِ هَكَذَا : وَغُرْبَةٌ مِنَ التَّغْرِيبِ عَنِ الْأَهْلِ ، لِأَنَّ الْأُكْرَةَ
إِذَا تَوَزَّعَتْ قَصُرَتْ عَنْ إدْرَاكِ الْحَقَائِقِ ، وَقِيلَ : وَغُرْبَةٌ مِنَ الْعَزُوبَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ
أَيْضًا لِثَلَاثِ شُغْلٍ بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَقِيلَ : وَبُلْغَةٌ مِنَ السَّعَةِ
فِي الْمَالِ ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ : لَوْ كَلَفْتُ شِرَاءَ بَصَلَةٍ ، مَا تَعَلَّمْتُ مَسْأَلَةً .
فَإِذَا كَانَ مَعَهُ بُلْغَةٌ فَكَأَنَّهُ مَا تَكَلَّفَ .

وينبغي له أن يستعمل الرُّخص في مواضعها عند الحاجة إليها ووجود سببها ليقْدِرَ به ، فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه .

ومنها أن تترك العِشرة ، فإن تركها من أهم ما ينبغي لطالب العلم ، ولا سيما أمير الجنس ، وخصوصاً لمن كثر لُعبُهُ وقلَّتْ فُكرته ، فإنَّ الطَّبْعَ سَرَّاقٌ ، وآفة العِشرة ضياعُ العمر بغير فائدة ، وذهابُ العِرضِ والدين والمال ، ولا يخالط طالبُ العلم إلا من يفيدُه أو يستفيدُ منه ، فإن عاشر من يُضيعُ عمره معه بلا فائدة فليتأطّف في قطع عِشرته قبلَ تمكُّنها ، فإن الأُمور إذا تمكّنت عسّرت إزالتها . ومن الجاري على ألسنة النُقهاء بل هو من القواعد : الدَّفْعُ أسهل من الرِّفْعِ ، فإن أحتاج إلى المصاحبة فليكن المصاحبُ صالحاً ديناً تقياً ورعاً ذكياً ، كثير الخير قليل الشرِّ ، حسن المداواة ، قليل المماراة ، إن نسي ذكرك ، وإن ذكر أعانه ، وإن أحتاج واساه ، وإن ضجر صبره . ومما يُنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب :

لا تصحب أخاك الجهل وإياك وإياه
فكم من جاهل أُردي حليماً حين وإخاه
يُقاس المرءُ بالمرء إذا ما هو ما شاء
ولشيء على الشيء مقاييسُ وأشباهُ

ولبعضهم :

إن أخاك الصدِّقَ من كان معك ومن يضرُّ نفسه لينفعك
ومن إذا رُبُّ زمان صدعك شئتَ شملَ نفسه ليجمعك
ومنها الحلم والأناة والصبر جهده مطلقاً في كلِّ أحواله ، وأن يكون حريصاً على العلم مواظباً عليه في جميع أوقاته : ليلاً ونهاراً ، حضراً وأسفراً ، ولا يذهب شيئاً من أوقاته في غير العلم إلا بقدر الضرورة لأكلٍ ونومٍ قدر لا بُدَّ منه ، وأستراحة يسيرة لإزالة الملل وأداء حقِّ الزَّوجة ، ومواساة الزائر وتحويل القوت وغيره مما يحتاج إليه ، وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم قوتها ، ففي صحيح مسلم عن يحيى بن أبي كثير : لا يُستطاع العلمُ براحة

الجسم . وفي الحديث : حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَسْكَارِهِ . وكما قيل :
ولا بدُّ دُونَ الشَّهْدِ مِنْ إِبْرِ الدَّجَلِ

وكما قيل :

لا تحسب المجد تَمَرًا أَنْتَ تأكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصِّبْرَا
ومنها أَنْ تكون هِمَّتُهُ عَالِيَةً فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثیر ، ولا
يسوف في اشتغاله ، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت وعن الرِّبِّيع قال : لم
أَرِ الشَّافِعِيَّ أَكَلًا بِنَهَارٍ وَلَا نَائِمًا بَلِيلَ لَاهِتَمَامِهِ بِالْتَّحْذِيفِ .

ومنها أَنْ يحذر في ابتداء أمره من الاشتغال في الاختلاف بين العلماء مُطلقًا
في العقليات والسمعيات ، فإنه يُحَيِّرُ الذَّهْنَ وَيُدْهَشُ الْعُقْلَ ، بل يُتَقِنُ أَوَّلًا
كُتَابًا وَاحِدًا فِي فَنٍّ وَاحِدٍ أَوْ كُتُبًا فِي فَنٍّ كَمَا مَرَّ أَنَّ احْتِمَالَ عَقْلِهِ ذَلِكَ ،
ولا ينتقل من كتابٍ حتى يُتَقِنَهُ ، ويحذر من النُّقْلِ مِنْ كِتَابٍ إِلَى كِتَابٍ قَبْلَ
إِتْقَانِهِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ فَإِنَّهُ عِلَامَةُ التَّسَجُّرِ وَعَدَمِ الْفَلَاحِ . أما من تحققت أهليته
وتأكدت معرفته فالأولى له أَنْ لا يدع فنًّا من العلوم المحموده ولا نوعًا من أنواعها
إِلَّا وَيَنْظُرَ فِيهِ يَطْلُعُ بِهِ عَلَى مَقَاصِدِهِ وَغَايَتِهِ ، ثُمَّ إِنْ سَاعَدَهُ الْعُمُرُ طَلَبَ التَّبَحُّرِ
فِيهِ ، وَإِلَّا اشْتَمَلَ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ ، فَإِنَّ الْعُلُومَ مُتَقَارِبَةٌ وَبَعْضُهَا مُرْتَبِطٌ بِبَعْضٍ ،
وَالشَّخْصُ بِمَادِي مَا يَجْهَلُهُ وَببَعْضِهِمْ :

تَقَنَّ وَخُذْ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ فَإِنَّمَا يَفُوقُ أَمْرُؤُ فِي كُلِّ فَنٍّ لِمَا عِلْمُ
فَأَنْتَ عَدُوٌّ لِلَّذِي أَنْتَ جَاهِلٌ بِهِ وَلِعِلْمٍ أَنْتَ تَفْقَهُهُ سِلْمٌ

والمُخْلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي أَخِيهِ لِمَا تَعَقَّبَ عَلَيْهِ فَنَّ الشَّعْرِ :

لَوْ كُنْتُ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَّرْتَنِي أَوْ كُنْتُ أَجْهَلُ مَا تَقُولُ عَذَّرْتُكَ
لَكِنْ جَهَلْتُ مَقَالَتِي فَعَذَّرْتَنِي وَعِلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذَّرْتُكَ

النَّاسُ أَعْدَاءُ لِمَا جَهِلُوا . قال تعالى : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَنَسَبُوا وَهَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ) . قال الفُزَارِيُّ : الأمر لا يتسع لجميع العلوم ، فالحزم أَنْ يأخذَ مِنْ
كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهُ ، ويصرف هِمَّتَهُ وَجَلَّ عَمْرُهُ فِي الْعُلُومِ الْنَافِعَةِ فِي الْآخِرَةِ ،

وأشرف العلوم وغايتها علم معرفة الله ، وهو بحر لا يدرك غوره ، وأقصى درجات البشر فيه رتبة الأنبياء ، ثم الأولياء ، ثم الذين يلونهم .
ومنها أن لا يحمل نفسه في الاشتغال ما لا طاقة له به مخافة الملل والسآمة ، بل يكون أمره قصداً ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، وكل إنسان أبصر بنفسه .

القسم الثاني

آدابه مع شيخه وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرمة

فهي ينبغي للطالب أن يقدم النظر ويستخير الله فيمن يأخذ العلم عنه ، ويكتسب حسن الأخلاق والآداب منه . وليكن ممن كملت أهليته ، وظهرت ديانتها ، وتحققت معرفته ، وعرفت عفته ، وأشتهرت صيانه وسيادته ، وظهرت مودته وحسن تعليمه ، ولا يرغب الطالب فيمن زاد علمه ونقص ورعه أو دينه ، فغن السلف : هذا العلم دينٌ فأنظروا عمن تأخذون دينكم . قالوا ولا يأخذ العلم ممن كان أغذه له من بطون الكتب من غير قراءة على شيوخ أو على شيخ جازق له معرفة تامة ولو بعلم واحد ومشاركة في بعض العلوم خوفاً من التصحيف والغلط . وقال الشافعي : من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام . وقيل : من تفقه من بطون الكتب بدل الأحكام ، ومن طب من بطون الكتب قتل الأنام . وليحذر من أن يتقيد الطالب بالمشايخ المشهورين ، وترك الأخذ عن الخاملين ، فقد عد الغزالي ذلك من الكبر على العلم ، وجعله عين الحماقة لأن الحكمة ضالة المؤمن يَلْقَظُهَا حيث وجدها ، ويَقْتَنِمُهَا حيث ظفر بها ، ويتقلد المنة ممن ساقها إليه ، وربما يكون الخامل له بركة ونفع فيحصل به تمام النفع .

ومنها أن ينظر معلمه بعين الاحترام ، والإجلال والإكرام ، ويعتقد فيه كمال الأهلية فإن ذلك ينفعه . وكان بعض السلف إذا توجه إلى شيخه

تصدق بشيء وقال : اللهم أسأرك عيب معلمي عني ، ولا تذهب بركة علمه مني .
وقال الشافعي رضي الله عنه : كنت أصفح الورقة بين يدي مالك رحمه الله
صفحة رفيقاً هيبة له لئلا يسمع وقعها . وقال الربيع : والله ما أجتأرت أن أشرب
الماء والشافعي ينظر هيبة له . قال حمدان بن الأصهباني : كنت عند شريك
فأتاه بعض أولاد الخليفة المهدي فاستند إلى الحائط وسأله عن حديث فلم يلتفت
إليه وأقبل علينا ، ثم عاد فعاد شريك بمنزل ذلك ، فقال ابن الخليفة : أتستخف
بأولاد الخلفاء ؟ قال : لا ولكن العلم أجل عند الله من أن أضيعه فجثي على
ركبتيه فقال شريك : هكذا يطلب العلم . روي أن يحيى بن سعيد القطان
كان يصلي العصر ثم يستند إلى أصل منارة مسجده ، فيقف بين يديه علي بن
المدني والشاذكوني ، وعمرو بن علي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم
يسألونه عن الحديث وهم قيام على أرجلهم إلى أن تحين صلاة المغرب لا يقول
لواحد منهم اجلس ولا يجلسون هيبة له وإعظاماً . قلت : وهذا القيام بين يديه
لله لا له ، وإنما لما خصه الله من العلم وهيبة ومنحته ، فلا يدخل في قوله صلى
الله عليه وسلم : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَثَّلَ النَّاسُ لَهُ قِيَامًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ
النَّارِ ، لأنه لا يحب ذلك لنفسه وإنما لئلا يستر المودع فيه من العلم ،
ولتهذيب أخلاق الطلبة وصونهم عن التكبر وتخليقهم بالتواضع والله أعلم .
ومنها أن يعرف للمعلم حقه ، ولا ينسى له فضله ويتواضع له ويدل ، ويعلم
أن ذله لشيخه عز ، وخضوعه له فخر ، وتعظيم حرمة مثوبة ، والأشمير في خدمته
شرف . قال صلى الله عليه وسلم : تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ
وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُوا مِنْهُ . وأخذ ابن عباس رضي الله عنهما مع جلالته
ومزيتة بركاب زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال : هكذا أمرنا أن نفعل
بعلمائنا . ويقال : إن الشافعي رحمه الله عوتب على تواضعه للعلماء فقال :
أهين لهم نفسي فهم يكرمونها وإن تكرم النفس التي لا تهينها
ومنها أن لا ينكر عليه ، ولا يتأمر عليه ، ولا يشير عليه بخلاف رأيه .

فيرى أنه أعلم بالصواب منه .

وإن عسأ أن تعلم جاهلاً فيزعم جاهلاً أنه منك أفهم
بل ينقاد إليه في أموره كلها ، ويُلقي إليه زمام أمره ، ويدعن لنصحه ، ويتحرى
رضاه ، ولا يختار إلا اختياره ، ويأتمر بأمره ، ولا يخرج عن رأيه ، وليدع
رأيه فخطأ مرشده أنفع له من صوابه في نفسه ، وفي قصة موسى والخضر تنبيه
على ذلك ، وبأجملة فيكون معه كالمريض مع الطبيب الماهر الناصح ، بل هذا
أولى لتفاوت ثمرتيهما والله أعلم .

ومنها أن يُجَلَّ في خطابه وجوابه في غيبته وحضوره ، ولا يُخاطبه بقاء الخطاب
وكافه ، ولا يُناديه من بُعد ، بل يقول : يا سيدي يا أستاذ أو يا أيها العالم
أو الحافظ ويُخاطبه بصيغة الجمع نحو ما تقولون في كذا ، وما رأيكم في كذا ،
وقلتم رضي الله عنكم ، وأجزتم رضي الله عنكم ، ولا يُسميه في غيبته بأسمه
إلا مقروناً بما يُشعر بالتعظيم كقوله : قال الشيخ أو شيخنا أو سيدنا أو شيخ
الإسلام أو حجة الإسلام ونحو ذلك . فمراعاة حرمة وهدية في غيبته أو بعد
موته فلا يففل عن الدعاء له مدة حياته ، ويرد غيبته ويغضب لها ، فإن عجز
عن ذلك قام وفارق المجلس الذي يُقَاب فيه شيخه ، ويراعي ذريته وأقاربه
بعد موته ، ويتعاهد زيارة قبره والاستغفار له والترحم عليه والصدقة عنه ،
ويسلك مسلكه ، ويراعي في الدين عاداته ، ويقندي بحركاته وسكناته في عباداته
وعاداته ، ويتأدب بآدابه ، ويشكر الشيخ إذا نصحه في أمر نقيصة صدرت منه ،
وعلى فضيلة نهه عليها وشوهدت منه ، ويعد ذلك من نعم الله عليه من الشيخ بأعتناء
الشيخ به ونظره إليه .

ومنها أن يصبر على هفوة تصدر من شيخه أو جفوة أو سوء خلق ، ولا يصدّه
ذلك عن ملازمته وحسن عقيدته واعتقاده كماله ، ويتأول أفعاله التي ظاهرها
مذموم على أحسن تأويل ، فما يعجز عن ذلك إلا قليل التوفيق ، ويبدأ هو عند
جفوة الشيخ بالاعتذار والتوبة والاستغفار ، وينسب المرجب إليه ، ويوقع العتب

عليه ، فإن ذلك أبقي لمودة شيخه ، وأحفظ لقلبه ، وأنفع في الدنيا والآخرة .
فمن صبر على ذلّ التعليم آل أمره إلى عزّ الدنيا والآخرة ، ومن لم يصبر بقي
عمره في غاية الجباله . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : ذلّت طالباً فعزّزت مطلوباً .
ولبعضهم :

فأصبر لذاتك إن أهدت طبيبه وأصبر لجهلك إن جفوت معلماً
إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كَلَاهَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هَا لَمْ يُكْرَمَا
قال الشافعي رضي الله عنه : قيل لسفيان بن عيينة : إن قوماً يأتونك من
أقطار الأرض تغضب عليهم يوشك أن يذهبوا ويتركوك فقال للقائل : هم حمقاء
إذاً إن تركوا ما ينفعهم لسوء خلقٍ .

ومنها أن لا يدخل على الشيخ في غير المجلس العام بغبر إذنه سواء كان
الشيخ وحده أو معه غيره ، فإن استأذن ولم يأذن له أنصرف ، ولا يكرر
الاستئذان ، فإن لم يعلم الشيخ يكرر ثلاثاً أو ثلاث طرقات للباب ، وليكن
طرق الباب خفيفاً بقدر ما يسمع ، وإن أذن وكانوا جماعةً تقدّم أفضلهم وأسنهم
للدخول ثم يسلم الأفضّل فالأفضّل .

ومنها أن يجتهد على أن يسبق في الحضور إلى المجلس قبل حضور الشيخ
ويحمل نفسه على ذلك وإن انتظره على باب داره ليخرج ويمشي معه إلى المجلس
فهو أولى ، ولا يتأخر بحيث يجعل الشيخ في انتظاره ، فإن فعل ذلك من غير
ضرورة عرض نفسه للذم . وإذا دخل على الشيخ فليدخل كامل الهيئة فارغ
القلب من الشواغل ، مشرح الصدر ، صافي الذهن لا في حال نعاس أو غضب أو
جوع أو عطش ، متطهراً نظيفاً متسوكاً مزيلاً روائح الكريهة ، ولا يقرأ
على الشيخ عند شغل قلبه وماله ونعاسه وجوعه وعطشه واستيفازه وألمه وقائلته
ونحو ذلك مما يمنعه من استيفاء الشرح ، ومتى دخل على الشيخ في غير المجلس
العام وعنده من يتحدث معه فسكترا عن الحديث ، أو دخل الشيخ ليصلي
أو يقرأ أو يطالع أو يكتب ولم يبدأه بكلام فليسلم ويخرج سريعاً إلا أن

بأمره الشيخ بالمكث ، فإذا مكث فلا يُطيل المكث خشية أن يدخل في عموم من شغل مشغولاً بالله أدركه الملت في الوقت . وإذا حضر مكان الشيخ فلم يجده أنتظره ولا يفوت على نفسه درسه ، وإن كان نائماً صبر حتى يستيقظ . وروي أن ابن عباس رضي الله عنها كان يجلس في طلب العلم على باب زيد ابن ثابت وهو نائم فيقال له : ألا نوقظه لك ؟ فيقول : لا ، وكذلك كان السلف يفعلون .

ومنها أن لا يطلب من الشيخ وقتاً يقرأ فيه وهو عليه مشق ، أو لم تجر عاداته بالإقراء فيه ، وإن كان رئيساً ، لما فيه من الترفع وألحق على الشيخ والطلمة ، وربما استجى الشيخ منه وأقرأه وعطل غيره بسببه فلا يفلح ، فإن أشار الشيخ عليه بوقت خاص فلا بأس ، وأن يجلس بين يديه متأدباً بسكون وإطراق رأس وخضوع وتواضع وخشوع وجلوس الافتراش أو التورك ، ويحسن هُنباً للإقراء المستحب على وجه في الجلوس بين السجدين في الصلاة ، وهو أن يفرش قدميه ويجلس على بطونها ، ويتعاهد تغطية أقدامه وإرخاء ثيابه . ولا يستند بحضرة الشيخ إلى خائط أو ميخدة ، ولا يعطي الشيخ جنبه ولا ظهره ، ولا يجعل يديه ماسكة وراء ظهره ، ولا يضع رجله أو يده أو شيئاً من بدنه أو ثيابه على ثياب الشيخ أو وسادته أو سجادته . قال بعضهم : ومن تعظيم الشيخ أن لا يجلس إلى جانبه ولا على مصلاه ، وإن أمره شيخه بذلك فلا يفعله إلا إذا جزم عليه جزمًا تشق عليه مخالفته ، فيمثل أمره ثم يعود إلى ما يقتضيه الأدب : هذا وقد تكلم الناس في أي الأمرين أولى : امثال الأمر ، أو سلوك الأدب . وكان مذهب أبي بكر وعلي رضي الله عنها الثاني ، ومذهب عبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل رضي الله عنها الأول ، وقصصهم مشهورة . قال شيخ الإسلام البدر بن جماعة : والذي يرجح التفصيل ، فكل على قدر مقامه ، فأبو بكر وعلي مقامهما المراجعة في الأمر ، وعبد الرحمن ومعاذ بن جبل مقامهما أمثال الأمر لا المراجعة . وأيضاً صاحب الأدب جبره حاصل ، وصاحب

امتنال الأمر قد يقصد جبره وإظهار احترامه والأعتناء به .

ومنها أن يلقي السمع وهو شهيد لما يلقيه الشيخ ، بحيث لا يُجوجه إلى إعادة الكلام ، ولا يانفت عنه ميمناً ولا شمالاً وفوقاً وتحتاً وأماماً ووراء من غير ضرورة ، ولا يضطرب لصيحة يسمعها ، ولا يتكلم بيديه إلى وجه الشيخ وصدره ولا يعث بهما ، ولا يضع يده على لحيته أو فمه ، أو يعث بهما في أنفه ، ولا يشبك أصابعه ، ولا يكثر التنجس من غير حاجة ، ولا يبصق ولا يمتخط ولا يتنخع ما أمكنه ، وإذا كان كذلك فليأخذها بمنديل ونحوه من فمه ، ولا يتجشأ ولا يتمطى ، ولا يكثر التثاؤب ، وإذا تنأب ستر فاه بعد رده جُده ، وإذا عطس خفض صوته جُده وستر وجهه بمنديل ونحوه ، ويكون ساكناً مطمئناً وقوراً وقوراً وذلك لا يخفى على من له أدنى أدب طبيعي .

ومن تمات ما نحن فيه أنه لا يُسارر في مجلس شيخه ولو في مسألة ، ولا يغمز أحداً ، ولا يُكثر كلامه بغير ضرورة ، ولا يحكي ما يُضحك منه أو ما يتضمن سوء أدب ، ولا يتكلم بما لم يسأله شيخه عنه ، ولا يسأل شيخه ما لم يستأذنه أولاً ، ولا يضحك من غير عجب دون الشيخ ، فإن غلب الضحك تبسم بغير صوت ، ولا يعتاب أحداً في مجلسه ، أو ينم له عن أحد ، أو يوقع بينه وبين أحد بنقل ما يسوءه كأسد نقاص به وتكلم فيه ، أو يقول له فلان يؤد أن لو أقرأ عليه كالحات له في أمره ، وتركت ذلك لأجلك ، ففاعل ذلك مع كونه أرتكب مكرهاً أو حراماً أو كبيرةً مستحق للزجر والإهانة ، والطرد والإبانة . وقد جاء عن علي رضي الله عنه أن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال ، ولا تُعنته في الجواب ، ولا تُلح عليه إذا أعرض ، ولا تأخذ بثوبه إذا كسل ، ولا تشير إليه بيديك ، ولا تعمره بعينك ولا تعمر بعينك غيره ، ولا تُسار في مجلسه ، ولا تطلب زلته ، وإن زل فأقبل معذرتة ، وإن لا تقول : قال فلان خلاف قولك ، وأن تحفظه شاهداً وغائباً ، وأن نعم القوم بالسلام ، وأن تخصه بالتحية ، وأن تجلس بين يديه ، وعليك أن توقره الله تعالى ، وإن كانت له حاجة سبقت

القوم إلى خدمته ، وأن لا تمل من طول صحبتته ، إنما هو كالدخلة تنتظر متى يسقط عليك منها منفعة .

ومنها أن يحسن خطابه مع الشيخ ما أمكنه ، ولا يقول له : لم ؟ ولا نسلم ، ولا من نقل هذا ؟ ولا أين موضعه ؟ ولا يقل المحفوظ أو المنقول غير هذا وشبه ذلك ، فإن أراد الاستفادة أصله أو من نقله ، فيراجعه بلطف في مجالس آخر بحسن الأدب ولطف العبارة ، وإذا أصر الشيخ على قول أو دليل ولم يظهر له ، أو أصر الشيخ على خلاف الصواب سهواً ، فلا يغير وجهه أو عينيه أو يشير إلى غيره كما ذكر لما قاله ، بل يأخذ به بشر ظاهر وإن لم يكن الشيخ مصيباً لعفلة أو سهواً أو قصور نظر في تلك الحال ، فإن العصمة في البشر للأنبياء عليهم السلام .
ليجذر من مفاجأة الشيخ بصورة رد عليه مثل أن يقول له : أنت قلت فيقول : ما قلت ، فحاصله إذا فاجأه أو أراد أن يرد عليه فيمكن باللفظ عبارة ولو في غير ذلك لمجالس كأن يقول : هل تلمحتم جواباً عن ذلك الإشكال أو على ذلك التعقب ؟ . وإذا سبق لسان الشيخ إلى تحريف كلمة أن لا يضحك ولا يستهزئ ولا يعيد لها كأنه يتنادر بها عليه ، ولا يغمز غيره ولا يشير إليه بل ولا يتأمل ماصدر منه ولا يدخله قلبه ، ولا يصغي إليه بسمعه ، ولا يحكيه لأحد ، فإن اللسان سباق والإنسان غير معصوم ، وفاعل شيء مما ذكر مع شيعته معرض نفسه للحرمان ، والبلاء والخسران ، مستحق للزجر والتأديب ، والهجر والتأنيب والله أعلم .

ومنها أن لا يسبق الشيخ إلى شرح مسألة أو جواب سؤال منه أو من غيره ، لا سيما إذا كان من غيره وتوقف الشيخ ، ولا يساوقه فيه ، ولا يظهر معرفة به أو إدراكه له قبل الشيخ ، إلا أن يعلم من الشيخ إنبات ذلك منه ، أو عرض الشيخ عليه ذلك ابتداءً وأتمسه منه فلا بأس به حينئذ ، ولا يقطع على الشيخ كلامه ولا يسابقه ، وإذا سمع الشيخ يذكر حكماً في مسألة أو فائدة مستغربة أو يحكي حكاية أو ينشد شعراً وهو يحفظ ذلك أن يصغي إليه إصغاءً مستفيد متعشٍ إليه فرح به كأنه لم يسمعه قط . قال عطاء : إني لأسمع الحديث

من الرّجل وأنا أعلم به منه فأريه من نفسي أني لا أحسن منه شيئاً . وعنه قال : إن الشاب ليتحدث بحديث فأستمع له كأنني لم أسمع ، ولقد سمعته قبل أن يولد . فإن سأله الشيخ عند الشروع في ذلك عن حفظه للحديث أو المسألة فلا يجيب إلا لما فيه من الكذب ، ولا يجيب بنعم لما فيه من الاستغناء عن الشيخ ، بل يقول : أحب أن أستفيده ، أو عهدي به بعيد ، فإن علم من حال الشيخ أنه يسره ألا يراد امتحاناً لضبطه وحفظه وتحصيله فلا بأس بذلك . ولا ينبغي أن يكرر ما يعلمه ، ولا أستفهام ما يفهمه ، فإنه يضع الزمان ، وربما أضجر الشيخ . قال الزهري : إعادة الحديث أشد من نقل الصخر . ولا ينبغي أن يُنصر في الأصغاء والفهم ، أو يشغل ذهنه بنكر أو حديث ثم يستعيد الشيخ ما قاله لأن ذلك إساءة أدب ، بل يكون مصغياً لكلامه حاضر الذهن لما يسمعه من أول مرة . وكان بعض المشايخ لا يعيد لمثل هذا إذا استعاده ، ويزبره عقوبة له ، أما إذا لم يسمع كلام الشيخ لبعده أو لم يفهمه مع الأصغاء إليه والأقبال عليه فله أن يسأل الشيخ إعادته أو تفهيمه بعد بيان عذره بسؤال لطيف .

ومنها أن لا يسأل عن شيء في غير موضعه فنأعل ذلك لا يستحق جواباً ، إلا أن يعلم من حال الشيخ أنه لا يكره ذلك ، ويغتنم سؤاله عند طيب نفسه وقراه ، ويتلطف في سؤاله ليحسن في جوابه . قال صلى الله عليه وسلم : الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة والتودد إلى الناس نصف العقل وحسن السؤال نصف العلم .

ومنها أن لا يستحي من السؤال عما أشكل عليه ، بل يستوضحه أكمل استيضاح ، فمن رق وجهه رق علمه ، ومن رق وجهه عند السؤال ، ظهر نقصه عند اجتماع الرجال . وقال ابن شهاب : العلم خزائن ومفتاحه المسألة ، وإذا قال له الشيخ : أفهم ؟ فلا يقل نعم قبل أن يتضح له المقصود من المسألة إيضاحاً جلياً لئلا يكذب ولا يستحي من قوله لم أفهم ، لأن استنابته يحصل

له مصالح عاجلة وآجلة ، فمن العاجلة : حفظ المسألة وسلامته من الكذب وإظهار فهم ما لم يكن فهمه ، وأعتقاد الشيخ أعتناءه بالعلم ورغبته وكال عقله وورعه ونصحه لنفسه ، ومن الآجلة : ثبوت الصواب في قلبه دائماً . وعن الخليل ابن أحمد : منزلة الجليل بين الحياء والألفة .

ومنها أن يكون ذهنه حاضراً مع الشيخ ، فإن أمره بشيء بادر إليه ولم يعاوده فيه ، وإذا تناول شيئاً تناول التلميذ باليمين ، وإذا تناول هو شيئاً تناول باليمين ، وإذا ناول هو شيخه شيئاً ناول باليمين ، وإن كان ورقة كفتيل أو قصة مثلاً نشرها ثم دفعها إليه ، ولا يدفعها مطوية إلا إذا علم أو ظن إينار الشيخ لذلك ، وإذا أخذ من الشيخ ورقة بادر إلى أخذها منشورة قبل أن يطويها ويُنزِها ثم يطويها ، وإذا ناول الشيخ كتاباً ناوله إياه مهياً لفتحه من غير احتياج إلى إدارته ، وكذا إن كانت مطالعته في موضع معين يهيمه له ولو بالتقريب ، ولا يحذف إليه الشيء ، ولا يمدّ يده إلى حاجة إذا كان بعيداً عنها كأن يتكى لجنبه ليأخذ ذلك الشيء ، بل يقوم إليه ولا يزحف زحفاً ، وإذا وضع بين يديه دواة فليضعها مفتوحة ، وإذا ناوله سكيناً فلا يصوب إليه رأس نصلها ولا نصابها ، بل يناوله إياها عرضاً لأنه إن ناوله نصلها فقلة أدب من حيث أنه أشار إليه بنصل السكين ، وإن ناوله نصابها يخشى على يد المناول من أن تنال الحد إلى أصبعه ، فألاً على العرض ، وليكن الحد في العرض إلى جهته قابضاً على طرف النصاب مما يلي النصل ليأخذ هو بأول النصاب . وإن ناوله سجادة ليصلي عليها نشرها أولاً ، وألاً دب أن ينرشها عند قصد ذلك . قال ابن جماعة : وإذا فرشها ثني مؤخر طرفها ألا يسر كمادة الصوفية ، فإن كانت مثنية جعل طرفها إلى يسار المصلي ، وإن كان فيها صورة محراب تحرى به القبلة إن أمكن ، ولا يجلس بحضرة الشيخ على سجادة ، ولا يصلي عليها إذا كان المكان طاهراً ، وإذا قام بادر القوم إلى أخذ السجادة وإلى الأخذ بيده أو عضده إن احتاج ، وإلى تقديم نعله إن لم يشق ذلك على

الشيخ ويتصد بذلك كله التقرب إلى الله تعالى وإلى قلب الشيخ وقيل : أربعة لا يأتى الشريف منهم وإن كان أميراً : قيامه من مجلسه لأبيه ، وخدمته للعالم الذي يتعلم منه ، والسؤال عما لا يعلم ، وخدمته للضيف .

ومنها أن يقوم بقيام الشيخ ولا يجلس وهو قائم ، ولا يضطجع وهو قائم أو قاعد ، بل ولا يضطجع بحضرته مطلقاً إلا أن يكون وقت نوم ويأذن له ، ويقوم له كلما ورد عليه ولو تكرر لزيادة التوقير والإعظام والاحترام ، وقد تقدم أن شيخ الإسلام النووي ألف كتاباً في مسألة القيام .

ومنها إذا مشى مع شيخه ليلاً فليكن أمامه ^(١) ، أو نهاراً فليكن وراءه إلا أن يقتضي الحال خلاف ذلك لزحمة أو غيرها ، وليتبع في ذلك عادة أهل البلد فحتى خالف نسب لقلة الأدب . ومما يُنسب لشيخ الإسلام البرهان بن جماعة ما لفظه : فائدة من عادة الفقراء المشي خلف الشيخ ، ومن عادة الفقهاء المشي بين يدي الشيخ ، وقد ورد في الحديث أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يمشون بين يديه ولا يدع أحداً يمشي خلفه ويقول : دَعُوا ظَهْرِي لِلْمَلَائِكَةِ . قلت : ولهذا ترى الدولة يكون رئيسهم وكبيرهم وراء القوم وهذا أصله ، ومن فعل عكس ذلك من الأكاابر فمراده أن لا يتشبه بمن هو أكبر منه ولكن تفوته السنة ، ولا يخفى الفرق بين صدر الصحابة ورئيسهم ، ولا بين من تأخر عنهم خصوصاً في زماننا ، لأن الصحابة ورئيسهم صلى الله عليه وسلم كان كأحدهم لا يتميز من بينهم بزيادة ثوب فاخر ولا فرس مسومة ، ولا تقدم القوم عليه بمسافة ليمشي وحده مما يفعل في زماننا من ذلك من تقدم الفرسان ثم المشاة ثم السعاة ، ثم الانفراد ، وهذا عين الجبروت ، فأصله سنة ولكن انقلب ذلك إلى طريق البدعة ، اللهم إلا أن يقصد بذلك رهبة العصاة والطغاة والنادرين فلا بأس وهو أعلم بالنيات ، والمطالع على الطوبات .

ويتعين تقدم التلميح على الشيخ ليلاً ونهاراً في المواضع المجهولة الحال

(١) أي ليفديه بنفسه من غادر يدهم أو حفرة ونحو ذلك .

كأول حل والوجل والحوض والمواضع الخطيرة ، ولا يمشي إلى جانبه إلا حاجة أو إشارة منه ، ويعرفه بمن يقصده وهو ماش من الأعيان إن لم يعلم به ، ويؤثره بجهة الظل في مشيه في الصيف ، وفي الشتاء بجهة الشمس ، ولا يمشي بين الشيخ وبين من يحدثه الشيخ ، ويتأخر عنها أو يتقدم ولا يتسمع ، فإن أدخله في حديثهما فليدخل من الجانب الآخر عن يمينه أو يساره ليكون الشيخ وسطاً ، وإذا مشى مع الشيخ اثنان فليكن الأسن عن يمينه ، وإذا صادف الشيخ في الطريق بداه بالسلام ، ويقصده إن كان بعيداً ولا يناديه ، وإذا رافقه لا يسير ابتداءً بالأخذ في طريق حتى يستشيريه والله أعلم .

القسم الثالث

في آداب درسه وقراءته وما يعتمده مع شيخه ورفقته حينئذ

فنها أن يتدبى أولاً من وفقه الله تعالى بحفظ كتاب الله العزيز حفظاً متقناً فهو أصل العلوم وأهمها ، وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا بمن حفظ القرآن ، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بغيره من العلوم كألحديث والفقه اشتغالا يودى إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان ، بل يتعهد دراسته وملازمة ورد منه كل يوم أو أيام أوجعة دائماً كما تقدم . قال ابن جماعة : ويجتهد بعد حفظه على إتقان تفسيره وسائر علومه انتهى .

ثم يحفظ في كل فن مختصراً يجمع فيه بين طرفيه ، ويقدم الأهم فالأهم ، ومن أهمها الفقه والنحو والتصريف ، ثم الحديث وعلومه والأصول ثم الباقي على ما تيسر ، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته على المشايخ ، وليحذر من الاعتماد على الكتب ابتداءً ، بل يعتمد من الشيوخ في كل فن أكثرهم تحقيقاً فيه وتحصيلاً منه وأحسنهم تعليماً ، فإن أمكن شرح دروس في كل يوم فعل وإلا

أقتصر على الممكن من درسين وثلاثة ، وإذا اعتمد شيخاً وكان لا يتأذى بقراءة ذلك ألفن على غيره فليقرأ على ثان وأكثر ما لم يتأذوا ، فإن تأذى المعتمد عليه أقتصر الطالب عليه وراعى قلبه فهو أقرب إلى انتفاعه ، ولا يقرأ في كتب لا يحتملها عقله ولا تصوّره ، والمطالعة في التصانيف المتفرقة بضيع الزمان ويفرق الذهن ، بل يعطي الكتاب الذي يقرأه والفن الذي يأخذه كليلته حتى يتقنه .

ومنها أن يعتني بتصحيح درسه الذي يتحفظه قبل حفظه تصحيحاً متقناً على شيخه أو على غيره ممن يكون أهلاً لذلك ، ثم يكرر عليه بعد حفظه تكراراً جيداً ، ثم يعين له أوقات للمواضي ليرسخ رسوخاً تاماً ، ولا يحفظ ابتداءً من الكتب ، لأنه ربما يقع في التحريف والتصحيف ، ويخسر معه الدّواة والسكين للتصحيح ، ويضط ذلك لغة وإعراباً ، وإذا رد عليه الشيخ لفظة وظن أو علم أن رده خلاف الصواب راجعه برفق لأحتمال سهوه ، أو في مجلس آخر لأحتمال أن يكون الصواب مع الشيخ ، وهذا لا يفوت على التلميذ بخلاف ما يفوت كأن يكتب الشيخ على رقعة فتوى على خلاف الصواب ، وكون السائل غريباً أو بعيد الدار أو مشغعاً تعين تنبيه الشيخ في الحال بإشارة أو تصريح ، فإن تركه ذلك خيانه للشيخ ، فيجب نصحه بلطف . وإذا وقف على مكان في الكتاب المحفوظ منه كتب قبالة بلغ العرض أو التصحيح ، ويبدأ بالدرس الأهم بالأهم من العلوم .

ومنها أن يذكر بحفظاته ويدبّر الفكر فيها ويعتني بما يحصل فيها من الفوائد . ويقسم أوقات ليله ونهاره ويغتنم ما بقي من عمره ، وأجود الأوقات للحفظ الأسحار ، وللبحث الألبكار ، وللكتابة وسط النهار ، وللمطالعة والمذاكرة الليل . وقال الخطيب : أجود أوقات الحفظ الأسحار ، ثم وسط النهار ، ثم الأداة ، وحفظ الليل أنفع من حفظ النهار ، ووقت الجوع أنفع من وقت الشبع ، وأجود أماكن الحفظ الغرف وكل موضع بعيد عن الملهيات . قال : وليس بمحمود

أَلْحَفْظُ بِخُضْرَةِ النَّبَاتِ وَالْخُضْرَةِ وَالْأَنْهَارِ وَقَوَارِعِ الطُّرُقِ وَضَجِيجِ الْأَصْوَاتِ ،
لأنَّهَا تَمْنَعُ مِنْ خُلُوعِ الْقَلْبِ غَالِبًا .

ومنها أَنْ يَبْكِرَ بِدَرْسِهِ لَخَبَرِ بُورِكَ لِأُمِّتِي فِي بُكُورِهَا ، وَلَخَبَرِ اغْدُوا
فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُبَارِكَ لِأُمِّتِي فِي بُكُورِهَا . ويجعل ذلك
يَوْمَ الْخَمِيسِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وفي رواية : بُورِكَ لِأُمِّتِي فِي بُكُورِهَا
يَوْمَ سَبْتِهَا وَخَمِيسِهَا . وجاءَ في الخبر أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَطْلُبُوا
الْعِلْمَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يُبَسِّرُ لِطَالِبِيهِ . وروى بعضهم في يومِ الْأَرْبَعَاءِ
خَبَرَ مَا مِنْ شَيْءٍ بُدِئَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ إِلَّا وَقَدْ تَمَّ . ويُقَالُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْفِقُ بِدَايَةِ الْأَشْتَغَالِ عَلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ . ورأيت كثيرًا
مِنْ مُشَايِخِنَا يَتَجَرَّوْنَ الْإِبْتِدَاءَ يَوْمَ الْأَحَدِ . فينبغي مزيدُ الْأَعْتِنَاءِ بِهَذِهِ
الْأَيَّامِ وَهَذِهِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا أَنْ تَجْرِيَ عَادَةُ الشَّيْخِ بغيرِ مَا ذَكَرَ ، فَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ .
ومنها أَنْ يَبْكِرَ بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ وَلَا يَهْمِلَ الْأَشْتَغَالَ بِهِ وَبِعِلْمِهِ ، وَالنَّظَرَ
فِي إِسْنَادِهِ وَرِجَالِهِ وَمَعَانِيهِ وَأَحْكَامِهِ وَفَوَائِدِهِ وَلَفْظِهِ وَتَوَارِيخِهِ ، وَيَعْتَنِي أَوَّلًا
بِصَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ ، ثُمَّ بَبَقِيَةِ الْكُتُبِ الْأَعْلَامِ الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي هَذَا
الشَّأْنِ كَمَوْطَأِ مَالِكَ وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَأَبْنِ مَاجَةَ وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ
وَمُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ، وَيَعْنِي بِالدَّرَايَةِ عَنِ الرَّوَايَةِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
مِنْ نَظَرِ الْحَدِيثِ قَوِيَّتِ حُجَّتِهِ ، وَلِأَنَّ الدَّرَايَةَ هِيَ الْمَقْصُودُ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ وَتَبْلِيغِهِ .
ومنها أَنْ يَعْتَنِيَ بِرَوَايَةِ كُتُبِهِ الَّتِي قَرَأَهَا أَوْ طَالَعَهَا لِأَسْيَا مَحْفُوظَاتِهِ ، فَإِنْ
الْأَسَانِيدُ أَنْسَابُ الْكُتُبِ ، وَأَنْ يَحْتَرِصَ عَلَى كَلِمَةٍ يَحْفَظُهَا مِنْ شَيْخِهِ أَوْ شَعْرَ
يُنْشِدُهُ أَوْ يُنْشِئُهُ أَوْ مَوْلَفَ يُوَلِّفُهُ لِيُرْوِيَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَيَجْتَهِدُ عَلَى رَوَايَاتِ الْأُمُورِ
الْمُهْمَةِ كَالْفَقْهِ وَالْفَوَائِدِ الْفَنِيسَةِ وَالْمَسَائِلِ الرَّقِيقَةِ وَالْفُرُوعِ الْغَرِيبَةِ وَحُلِّ
الْمَشْكَلاتِ وَالْفُرُوقِ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَشَابِهَاتِ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ وَيَعْلُقُ ذَلِكَ
بِالْكِتَابَةِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَيِّدُوا الْعِلْمَ ، قُلْتُ : وَمَا تَقْيِيدُهُ ؟ قَالَ :
كِتَابَتُهُ . وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْمَعُ

منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم : اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأْ بِيَدِهِ أَيَّ خُطٍّ . وعن عمر رضي الله عنه قال : قيدوا العلم بالكتاب . وعن معاوية بن قرة قال : كان يقال من لم يكتب علمه لم يعد علمه علماً . وروي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه دعا بنيهِ وبني أخيه فقال : إنكم صغار قوم ويوشك أن تكونوا كبار قوم آخرين فتعلموا العلم ، فمن لم يستطع منكم أن يحفظه فليكتبه وليضعه في بيته . وينبغي بل يتعين أن تكون همته في طلب العلم عالية ، فلا يكتب في بقليل العلم مع إمكان كثيره ، ولا يقنع من إرث الأنبياء بسيره ، ولا يؤخر تحصيل فائدة تمكن منها ، ولا يشغل الأمل والتسويف عنها ، فإن للتأخير آفات ، ولأنه إذا حصلها في الزمان الحاضر نفعته في الزمان الآت ، ويقتنم وقت الفراغ والنشاط ، ويجتهد في الاستنتاج والاستنباط ، قبل عوارض البطالة ، وموانع الرئاسة والملالة ، وليحذر كل الحذر من نظر نفسه بعين الكمال ، والاستغناء عن المشايخ فإن ذلك من فعل الجهال ، ويلازم حلقة شيخه في التدريس والإقرا ، فإنه لا يزيد التحصيل إلا خيراً ، كما قال علي رضي الله عنه وقد سلف : ولا تشبع من طول صحبته فإنما هو كالتخلة تنتظر متى يسقط عليك منها منفعة ، ولا يقتصر على سماع درسه فقط فإن ذلك من قصور المهمة ، بل يعتني بسائر الدروس شرحاً وتعليقاً ونقلًا إن أحتمل ذهنه حتى كأن كل درس منها له .

وأما دروس التقسيم فشأنها كدرس واحد فمن لم يطبق ضبطها لا يصلح لدخوله فيها . وإذا حضر مجلس الشيخ فيسلم على الحاضرين بصوت يسمعونهم ويخص الشيخ بمزيد تحية ، وكذا يسلم إذا انصرف . قال ابن جماعة : وعد بعضهم خلق العلم في حال أخذهم العلم منه من المواضع التي لا يسلم فيها ، وهذا عليه العمل لكن محله في شخص واحد مشتغل بحفظ درسه . وإذا سلم فلا يتخطى رقاب الحاضرين إلى قرب الشيخ إن لم تكن منزلته ، بل يجلس

حيث أنهى به المجلس كما ورد في الحديث . فإن قدمه الشيخ والحاضرون
فليتقدموا لأنفع الحاضرين بهذا كرهته مع الشيخ أو لكبر سنه أو لإصلاح .

ومنها أن يحرص على قربه من الشيخ ليفهم منه بلا مشقة بشرط أن لا يرتفع
على أفضل منه ، ولا يؤثر بقربه من الشيخ إلا من هو أولى منه ، ولا يقرب من
ينتسب فيه إلى قلة أدب ، وإذا سبق التلميذ إلى مكان في مجلس الدرس والفقه كان
أحق به ، فليس لغيره أن يقيمه منه ، ولا يبطل حقه بأنقطاعه يوماً أو يومين
مثلاً لضرورة إذا حضر ، والكلام فيه كالكلام في محترف إذا ألف مكاناً من
شارع ، والمسألة مشروحة في محابها من كتب الفقه . وأعلم أنه إذا كان الشيخ
في صدر المكان فأفضل الجماعة أحق بما على يمينه ثم شماله ، وقد جرت العادة
في مجالس التدريس بجلاس المتميزين قبالة وجه المدرس والمبجلين من معيدي
وزائر عن يمينه ويساره . وينبغي أن يتأدب مع رفيقه وحاضري مجلس شيخه ،
فإن تأدبه معهم تأدب مع الشيخ واحترام له ، ولا يقيم أحداً من مجلسه ولا
يزاحمه ولا يقبل من يؤثره بمجلسه . عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن
تفسحوا وتوسعوا . وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له الرجل من مجلسه
لم يقعد فيه ، ولا يجلس وسط الحلقة ولا قدام أحد بلا ضرورة . وينبغي
أن يكون حراماً شديداً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من جلس وسط الحلقة .

ومنها أن لا يجلس بين أخوين أو أب وابن أو قريبين أو متصاحبين إلا
برضاها معاً . قال ابن عمر رضي الله عنهما : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يجلس الرجل بين الرجلين إلا بإذنها ، وإذا جاء قادم أن يرحبوا له
ويوسعوا له ويتفسحوا لأجله ويكرموا بما يكرم به مثله ، ولا يخرج عن بنية الحلقة
بتقدم أو تأخر ، ولا يتكلم أثناء درس غيره أو درسه بما لا يتعلق به أو يقطع
عليه بحثه ، ولا يشارك أحد من الجماعة أحداً في حديثه . قال بعض الحكماء :

من الأدب أن لا يشارك الرجل في حديثه وإن كان أعلم به منه ، وأنشد الخطيب في هذا المجل :

ولا تُشارك في الحديث أهله وإن عرفت فرعه وأصله

ومنها إذا أساء بعض الطلبة أدباً على غيره لم ينتهره غير الشيخ إلا بإشارته ، وإن أساء أحد أدباً على الشيخ تعين على الجماعة أنتهاره وردده وألا انتصار للشيخ بقدر الإمكان وفاء لحقه ، وإذا أراد القراءة على الشيخ يراعي نوبته تقديمًا وتأخيرًا . روي أن أنصارياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا أَخَا ثَقِيفٍ إِنَّ الْأَنْصَارِيَّ قَدْ سَبَقَكَ بِالْمَسْأَلَةِ فَأَجِسْ كَيْمًا نَبْدًا بِحَاجَةِ الْأَنْصَارِيِّ قَبْلَ حَاجَتِكَ . ولا يؤثر بنوبته غيره ، فإن الإيثار بالقرب مكروه . قال الخطيب : يستحب للسابق أن يقدم على نفسه من كان غريباً لئلا كدحرمته ، وكذلك إذا كان للمتقدم حاجة ضرورية وعلمها المتقدم يستحب له تقديمه عليه ، وتحصل الثوبة بتقديم الحضور ، ولا يسقط حقه بذهابه إلى ما يضطر إليه من قضاء حاجة وتجديد وضوء إذا عاد بعده ، وإذا تساوى وتنازعا أقرع بينهما ، ومعيد المدرسة إذا شُرط عليه إقراء أهلها فيها في وقت ، فلا يقدم عليهم الغرباء بغير إذنهم ، ويكون جلوسه بأدب مع شيخه ، ويحمل كتابه بنفسه ولا يضعه حال القراءة مفتوحاً ، بل يحمله بنفسه يديه ، ويقرأ منه بعد الاستعاذة والبسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ثم يدعو للشيخ ولوالديه ومشايخه وللعلماء ولنفسه ولسائر المسلمين ، وكذلك يفعل كلما شرع في قراءة درس أو مطالعة أو مقابلة في حضور الشيخ أو في غيبته ، ويترحم على صاحب الكتاب عند قراءته ، وإذا فرغ من الدرس دعا للشيخ أيضاً ، فإن ترك الطالب الاستفتاح بما ذكرناه جهلاً أو نسياناً ذكره الشيخ أو علمه إياه ، فإنه من أهم الآداب . وقد ورد الحديث الحسن في ابتداء الأمور المهمة باسم الله وبمحمد .

ومنها أن يذكر من يرافقه من مواظبي مجلس الشيخ بما وقع فيه من الاداب والفوائد والضوابط والقواعد وغير ذلك ، ويعيدوا كلام الشيخ فيما بينهم ، وينبغي الاسراع بها بعد القيام من المجلس قبل تفرُّق الأذهان وتشتت الخواطر . قال بعض الحكماء : من أكثر المذاكرة بالعلم لم ينس ما علمه ، وقال الشاعر :

إذا لم يذكر ذو العلوم بعلمه ولم يستفد علماً نسي ما تعلماً
فكم جامع للكتب في كل مذهب يزيد مع الأيام في جمعه عُمى

وأجود الأوقات للمذاكرة الليل كما قال بعضهم . وكان جماعة يتدئون من العشاء فرجاء لم يقوموا حتى يسمعوا أذان الصبح ، فإن لم يجد الطالب من يذكره ذكر نفسه بنفسه ليعلق ذلك بخاطره إذا كرهه ، فإن تكرر المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللسان ، فإذا امتثل ذلك وتكاملت أهليته ، وأشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف ، والجمع والتصنيف ، لاكتسابه من النهاية حلة البشريف .

فصل

في التصنيف

ينبغي لمن كملت أهليته ، وتمت فضيلته أن يعتني بالتصنيف ، ويجيد في الجمع والتأليف ، مُحققاً مسائله ، مُثبتاً نقوله واستنباطه ، متحرّياً إيضاح العبارة وإيجازها ، ولا يوضح إيضاحاً ينتهي إلى الركة ، ولا يوجز إيجازاً ينتهي إلى المحق والاستغلاق ، ولا يطول تطويلاً يؤدي إلى الملالة ، ويجنب الأدلة الضعيفة ، والتعليقات الراهية ، ويبين المشكلات ، ويحجب عن التعقبات ويفكّ المضلات ، ويستوعب معظم أحكام ذلك الفن ، ويستعمل القواعد والنوادر ، فبذلك يظهر له حقائق العلم ودقائقه . ويثبت عنده العلم ويرسخ إن أكثر التفتيش والمطالعة ، والتّقيب والمراجعة ، والاختلاف من كلام الأئمة ، وتفقه ووضحه ومشكله وصحيحه وضعفه وراجحه ، إلى غير ذلك ، من سلوك هذه المسالك ، فبذلك يتصف المحقق بصفة المجتهدين ، ويرتفع عن

درجة الجمود والتقليد وينخرط في سلك الأئمة المحققين . قال الخطيب
 البغدادي : التصنيف يُثبت الحفظ ، ويذكر القلب ، ويجيد البيان ، ويكسب
 جميل الذكر ، وجزيل الأجر . ولا يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له فإن
 ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه . وليحذر من إخراج تصنيفه من يده
 إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه . وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما
 لم يسبق إليه أكثر . والمراد أن لا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه في جميع
 أساليبه ، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يختلف
 بها مع ضم ما فاتته من الأساليب ، وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر
 الاحتياج إليه ، وليعتن بعلم المذهب فإنه من أعظم الأنواع نفعاً ، وبه يتسأط
 الممكن على المعظم من باقي العلوم . قال صاحب الأحوذى : ولا ينبغي لمصنف
 يتصدى إلى تصنيف أن يعدل إلى غير صنفين : إما أن يخترع معنى ، أو يبتدع
 وضعاً ومبنى ، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد للورق ، والتخلي بحيلة السارق .
 وهذا لا ينافي ما ذكره بعضهم من أن رتب التأليف سبعة : استخراج ما لم
 يسبق إلى استخراجها ، وناقص في الوضع يتم نقصه ، وخطأ يصحح الحكم فيه ،
 ومستغلق بإجفاف الاختصار يشرح أو يتم بما يوضح استغلاقه ، وطويل
 يُبدد الزمن طوله يختصر من غير إغلاق ولا حذف لما يخل حذفه بغرض
 المصنف الأول ، ومتفرق يجمع أشباه تبذره على أسلوب صحيح قريب ،
 ومشور غير مرتب يرتب ترتيباً يشهد صحيح النظر أنه أولى في تقريب العلم للمتعلمين
 من الذي تقدم في حسن وضعه وترتيبه وتبويبه ، فهذا كالشرح لما ذكره
 صاحب الأحوذى والله أعلم . قال العلامة الشيخ بدر الدين بن جماعة : ومن
 الناس من ينكر التصنيف والتأليف في هذا الزمان على من ظهرت أهليته ولا
 وجه لإنكاره إلا التناقص ، وإلا فمن تصرف في ورقه ومداده بكتابة ماشاء من
 أشعار وحكايات مباحة أو غير ذلك لا ينكر عليه ، فلم إذا تصرف بتسويد ما يُنتفع
 به من علوم الشريعة ينكر ويستهجن ؟ أما من لا يتأهل لذلك فالإنكار عليه متجه .

ومما نقل عن فعل الأئمة من آداب التصنيف أنه كان أُلزِمَ في إذا فرغ من مسألة من المختصر صلى ركعتين . وكان أبو إسحاق الشيرازي شيخ أبي الوفاء بن عقيل لا يخرج إلى فتير إلا إذا أحضر الأئمة ، ولا يتكلم في مسألة إلا إذا قدم الاستعانة بالله تعالى ، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى ركعات . وما روي عن الشيخ أبي إسحاق أيضاً أنه قال لبعض من يخدمه : جعلت على نفسي أنني كلما صنف مسألة في المذهب أو المذهب قرأت مائة مرة (قل هو الله أحد) ثم سألت الله أن يعيد بركتها على تلك المسألة ورغبت إليه في الانتفاع بها . وكان الشيخ أبو إسحاق يصلي ركعتين عند فراغ كل فصل من المذهب . وكان ابن الأَرغِياني من كبار أئمتنا ما يعلق شيئاً من المذهب إلا على طهارة . وكان الإمام محمد ابن أُمِّبَاعِيل البُخَارِي لا يضع حديثاً في كتاب الصحيح إلا أغتسل وصلى ركعتين . وقد جرت عادة أئمتنا بعقد مجلس أو عمل وليمة عند ختم كتاب معتبر بولفونه أو يحفظونه ، وأصل ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلم البقرة في بضع عشرة سنة . وفي رواية : أثنى عشرة سنة ، فلما ختمها نحر جزوراً شكراً لله تعالى . وقد اتفق ذلك للخبر شيخ الإسلام ضياء الدين عبد الملك إمام الحرمين عند ختم كتابه الحفيل الجليل المسمى بنهاية المطلب ، فإنه عقد مجلساً لنتمة حضره الأئمة والكبار ، وختم الكتاب على رأس الأئملاء والأستملاء وتجمع الحاضرون ، لذلك وضع وليمة لحاضري مجلسه ، حكاه جماعة منهم ابن السبكي في طبقاته . ولما فرغ شيخ الإسلام ابن حجر شرحه على البخاري المسمى بفتح الباري عمل وليمة حافلة بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة بين كوم الرِّيش ومنية الشَّيْرَج ، ويسمى بالتاج والسبع وجوه في يوم السبت ٨ شعبان سنة ٨٤٢ ، وكان المصروف في الوليمة على ذلك نحو خمسمائة دينار . سئل الإمام أبو عبد الله التِّلْمِيسَانِي عن كثرة تصانيف هذه الأئمة واشتغالها بالتصنيف فقال : هذا من فوائد تحريم الخمر عليها وهو قول بديع ومما يلحق بذلك ختم إقراء الكتب أيضاً وهي سنة كثير من العلماء المعتبرين الأورعين وفي ذلك مصالح وحكم لطيفة تنوف عن الحصر والضبط والله يعلم المفسد من المصلح .

البَيِّنَاتُ

في أدب المفتي ، والفنوي ، والمستفتي ، وفيه أربعة أنواع

وانتقدم على المقصود مقدمة فنقول : اعلم أنَّ الإفتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ، لأنَّ المفتي وارث الأنبياء ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه معرض للخطأ والخطر ، ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله ، وقد ورد في آدابه والتوقف فيه والتحذير منه من الآيات والأخبار والآثار أشياء كثيرة نورد هنا جملة من عيونها .

قال الله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) الآية . وقال تعالى : (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ) الآية . وقال في التحذير : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ) الآية . إلى غير ذلك من الآيات . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ الله لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْزَاءً يَنْزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَيْكِنْ يَقْبِضُهُ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهْلًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا مِنْ غَيْرِ ثَبَّتَ وَفِي لَفْظٍ بَغَيْرِ عِلْمٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَجْرُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ وَرَجُلٌ بَضِلَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مَصُورٌ يُصَوِّرُ التَّمَاثِيلَ . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ أَحَدُهُمْ عَنْ

المسألة فيردها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول . وقال البراء : لقد رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما فيهم من أحد إلا وهو يحب أن يكشفه صاحبه الفتيا . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون . وعن أبي حصين التابعي رضي الله عنه قال : إن أحدكم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر^(١) . وعن محمد بن المنكدر أن العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل بينهم . وعن ربيعة قال : قال أبو خلد : يا ربيعة أراك تفتي الناس ، فإذا جاءك الرجل يسألك فلا يكن همك أن تخرجه مما وقع فيه ، ولتكن همتك أن تتخلص مما يسألك عنه . وعن عطاء بن السائب التابعي : أدركت أقواما يسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد . وعن عكرمة قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنطلق فأفت الناس وأنا لك عون ، فمن جاءك يسألك عما يعنيه فأفته ، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تفته فإنك تطرح عن نفسك ثاثة مؤنة الناس . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل عن شيء فقال له : لا تسأل عما لم يكن فإني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلعن من سأل عما لم يكن . وعن معاوية قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطن . وعن ثوبان مرفوعا : سيكون أقوام من أمي يتعاطون فقهاؤهم غضل المسائل أولئك شرار أمي . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره المسائل ويعيبها . وعن ابن مسعود عسى رجل أن يقول : إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا فيقول الله له : كذبت . وعن يحيى بن سعيد قال : كان ابن المسيب لا يفتي فتيا إلا قال : اللهم سلمني

(١) أقول : قوله لجمع لها أهل بدر معناه والله أعلم زيادة عن الجمعية أن أهل بدر قال في حقهم صلى الله عليه وسلم : وما يدريك أن الله اطاع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، إن أهل بدر وإن أخطأوا في الفتوى فهم مغفور لهم بخلاف من يتأخر عن زمان أهل بدر وفتواه غير عارف بها جمع بل يستقل بها وحده مع البضاعة المزجاة .

وسلم مني . وقال الشافعي : ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آله الفتيا ما جمع في ابن عيينة ، وما رأيت أسكت منه على الفتيا . وعن مالك أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها ، وكان يقول : من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب . وسئل عن مسألة فقال : لا أدري فقل : مسألة خفيفة سهلة فغضب وقال : لبس من العلم خفيف ، أما سمعت قول الله تعالى : (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) . فأعلم كله ثقیل . وسئل الإمام مالك عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري . وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن تسع مسائل فقال فيها : لا أدري ! وهي : ما الدهر فيما إذا غلب لا يكلم فلا تأ الدهر ، ومحل أطفال المشركين ، ووقت الختان ، وإذا بال الخنثى من الفرجين ، والملائكة أفضل أم الأنبياء ؟ ومتى يصير الكلب معلماً ؟ وسوء الحمار ؟ ومتى يطيب لحم الجلالة ؟ وهل يجوز نقش جدار المسجد من غلة الرفق ؟ وعنه رضي الله عنه : لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفتيت ، يكون لهم المهناء وعليّ الوزر . وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم أنه سئل عن شيء فقال : لأحسنه فقال السائل : إني جئت إليك لأعرف غيرك فقال القاسم : لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه . فقال شيخ من فريش جالس إلى جنبه : يا ابن أخي الزمها ، فوالله ما رأيته في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله لأن يقطع لساني أحب إليّ أن أتكلم بما لا أعلم لي به . وعن الحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترباذي صاحب المقدمة في النحو وشروحها الثلاثة التي أشهرها المتوسط أنه كان مدرساً بمدرسة بهاردين تسمى مدرسة الشهيد ، فدخلت عليه يوماً امرأة فسألته عن أشياء مشككة في الحليض فعجز عن الجواب فقالت له : أنت عذبتك واصله إلى وسطك ، وتعجز عن جواب امرأة ؟ فقال لها : يا خالة لو علمت كل مسألة يسأل عنها لوصلت عذتي إلى قرن الثور ، وأقوالهم في هذا كثيرة ، وقد أسلفنا منها نبذة في آداب المعلم . قال

الصَّيْمَرِيَّ وَالْخَطِيبَ: كُلُّ مَنْ حَرَصَ عَلَى الْفُتْيَا وَسَابَقَ إِلَيْهَا وَثَابَرَ عَلَيْهَا قَلَّ تَوْفِيقُهُ وَأُضْطَرِبَ فِي أُمُورِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ كَارِهًا لِنَدَاكَ وَأَحَالَ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ كَانَتْ الْمُعُونَةُ لَهُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَكْثَرُ ، وَالصَّلَاحُ فِي جَوَابِهِ أَغْلَبَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : لَا تَسْأَلُ الْأِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْنِتَ عَلَيْهَا .

النوع الأول

في الأمور المعتبرة في كلِّ مُنْتِ ، وفي تقسيم المفتين ، وما أنفرد به كلُّ واحدٍ من الأحكام . وفيه فصلان .

الفصل الأول

في الأمور المعتبرة في كلِّ مُنْتِ

اعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً ثقةً مأثراً متميزاً عن أسباب الفسق وخوارم الأمروء ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط ، قوي الضبط متيقظاً ، سواءً فيه الحرُّ والعبد ، والمرأة والأعمى والآخرس إذا كتب أو فهمت إشارته . قال أبو عمرو : وينبغي أن يكون كالراوي في أنه لا يُؤَثَّرُ فيه قرابة وعداوة ، وجرّ نفع ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص فكان كالراوي لا كالشاهد ، وفتواه لا يرتبط بها إلزام بخلاف القاضي .

وذكر صاحب الحلاوي أن المفتي إذا نابذ في فتواه شخصاً معيناً صار خصماً معانداً ، فتردّ فتواه على من عاداه كما تردّ شهادته . واتفقوا على أن الفاسق لا تصح

فتواه . ونقل الخطيب فيه الإجماع . نعم يجب عليه أن يعمل لنفسه باجتهاده ، وأما المستور الظاهر العدالة ولم تختبر عدالته باطناً ، ففيه وجهان كالوجهين في صحة النكاح بحضور المستورين والأصح الجواز . قال الصيمري والخطيب : وتصح فتاوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا نكح فرقه ببدعته ولا نفسه ، واستثنى الخطيب الشراة والرافضة الذين يسبون السلف . والقاضي كميده في جواز الفتياء بلا كراهة على الصحيح . وقيل : تكره في مسائل الأحكام . ونقل عن شريح أنه قال : أنا أقضي ولا أفتي . قالوا : وينبغي أن يكون المفتي ظاهراً الورع مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة .

فرع قال الخطيب : ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال الممتنين ، فمن صالح أقره ، وإلا منعه وأمره أن لا يعود ، وتواعده بالعقوبة على العود ، وطريق الإمام إلى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته ، ويعتمد أخبار الموثوق بهم ، ثم روى بإسناده عن مالك رحمه الله قال : ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أئمة أهل لذلك ؟ وفي رواية : ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم مني هل يراني موضعاً لذلك ؟ وقال أيضاً : لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه ، وما أفتيت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك . ولو نهاني انتهيت .

الفصل الثاني

في تقسيم المفتين

قال أبو عمرو: المفتون قسان: مستقل وغيره ، فألستقل شرطه مع ما ذكرناه ان يكون قياً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما التحق بها على التفصيل ، وقد فصلت في كتب الفقه فتيسترت والله الحمد ، وأن يكون عالماً بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالتها وبكيفية اقتباس الأحكام منها ، وهذا يستناد من أصول الفقه ، عارفاً من علوم القرآن والحديث والناسخ والمنسوخ والنحو والتصريف واللغة ، واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة والاقتباس منها ، ذا دربة وأرتياض في استعمال ذلك ، عالماً بالفقه ضابطاً لأمهات مسائله وتفاريعه حافظاً لها . فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتأدى به فرض الكفاية لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بمذهب أحد . قال ابن الصلاح : وما شرطنا من حفظه لمسائل الفقه لم يشترط في شيء من الكتب المشهورة لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد ، لأن الفقه ثمرته وهي تتأخر عنه ، وشرط الشيء لا يتأخر عنه . ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه ، بل يكفي كونه حافظاً للمعظم متمكناً من إدراك الباقي على قرب لما مرّ عن مالك وغيره .

تنبيه : هل يشترط في المفتي أن يعرف من الحساب ما يصحح به المسائل الحسابية الفقهية ؟ فيه خلاف والأصح اشتراطه .

تنبيه آخر : إنما يشترط اجتماع العلوم المذكورة فيما مرّ في مفت مطلق في جميع أبواب الشرع ، فأما مفت في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه

معرفة ذلك الباب ، كذا قطع به المزالي وصاحبه ابن برهان وغيرهما ، ومنهم من منعه مطلقاً ، وأجازاه ابن الصباغ في الفرائض خاصة ، والأصح جوازه مطلقاً .
القسم الثاني — المفتي الذي ليس بمستقل ومن دهرٍ طويلٍ عدم المفتي المستقل ، وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة ، والآن قد اقتصروا على الأربعة المذاهب في هذه البلاد ، وللمفتي المنتسب أربعة أحوال :

الحالة الأولى — أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقل ، وإنما ينسب إليه لسلكه طريقه في الاجتهاد ، وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا ، فحكى أن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليداً ، قال : والأصحح الذي ذهب إليه المحققون أن أصحابنا إنما صاروا إلى مذهب الشافعي لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بدٌّ من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي لا أنهم قلدوه . وذكر أبو علي السنجي نحو هذا فقال : اتبعنا الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدها لا أنا قلدناه . قال شيخ الإسلام النووي : وهذا الذي ذكره موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزي في أوّل مختصره وغيره بقوله مع إعلامهم نهيه عن تقليده وتقليد غيره . قال ابن الصلاح : ودعى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم أحوال أكثرهم . وحكى بعض أصحاب الأصول منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل ، ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها . والاعتداد بها في الإجماع والخلاف .

تنبيه : إذا كان رجل مجتهد في مذهب إمام كما ذكر ولم يكن مستقلاً بالفتيا عن نفسه ، فهل له أن يفتي بقول ذلك الإمام وجهان : أحدهما نعم ويكون متبعه مقلداً للميت لا له . والثاني لا لأنه مقلد له لا للميت ، والسائل إنما أراد الاستفتاء على قول الميت . والأوّل أصح وعليه ما نقل عن القفال في فتاويه .

أنه قال في مسألة بيع صاع من صبرة مجهولة الصيغان نص الشافعي على الجواز وعندى لا يجوز فقيل : كيف كان يفتي في هذه المسألة ؟ فقال : على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسأل عن مذهب الشافعي لا عن مذهبي .

الحالة الثانية — أن يكون مجتهداً متبدياً في مذهب إمامه ، مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشرطه ، عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً ، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني ، تام الأرياض في التخريج والاستنباط ، قيمياً بالحق ما ليس منصوباً عليه لإمامه بأصوله ، ولا يعرى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية ، وكثيراً ما أخل بهما المقيّد ، ثم يتخذ أصول إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ، ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص ، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه ، وعليها كان الأئمة من أصحابنا أو أكثرهم ، والعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لا له ، لأن معوله على صحة إضافة ما يقول إلى إمامه لعدم استقلاله بتصحيح نسبته إلى الشارع بلا واسطة إمامه . قال بعضهم : والظاهر اشتراطه معرفته بما يتعلق بذلك من حديث ونحو ولغة انتهى . ثم ظاهر كلام الأصحاب أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية . قال ابن الصلاح : ويظهر تأدي الفرض به في الفتوى ، وإن لم يتأد في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى لأنه قام فيها مقام إمامه المستقل فهو يؤدى إليه ما كان يتأدى به الفرض حين كان حياً قائماً بالفرض منها ، وهذا مفرع على الصحيح وهو جواز تقليد الميت ، ثم قد يستقل المقيّد في مسألة أو باب خاص كما تقدم ، وله أن يفتي بما لا نص فيه لإمامه بما يخرج على أصوله ، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل ، وإليه منزع المفتين من مدّ طوبى ، ثم إذا أفتى بتخريجه فالمستفتي مقلد لإمامه لا له ، هكذا قطع به إمام الحرمين في كتابه الغياثي . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يخرج هذا على خلاف حكاة الشيخ

أبو إسحاق وغيره أن ما يخرجهم أصحابنا هل يجوز نسبته إلى الشافعي؟ والأصح أنه لا ينسب إليه . ثم تارة يخرج من نص معين لإمامه ، وتارة لا يجده فيخرج على أصوله بأن يجد دليلاً على شرط ما يحتاج به إمامه فيفتي بوجهه ، فإن نص إمامه في مسألة على شيء ونص في مسألة تشبهها على خلافه فيخرج من أحدها إلى الآخر سمي قولاً مخرجاً ، وشرط هذا التخريج أن لا يجد بين نصيه فرقاً ، فإن وجد وجب تقريرها على ظاهرها ، ويختلفون كثيراً في القول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في إمكان الفرق . قال شيخ الإسلام النووي : وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكره . انتهى . وقد بسطت الكلام على القول المخرج في غير هذا الكتاب .

الحالة الثالثة — أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس ، حافظ مذهب إمامه ، عارف بأدلته ، قائم بتقريرها ، يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح ، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب والأرتياض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم ، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج . وأما فتاويهم فكانوا يتسبطون فيها تبسط أولئك أو قريباً منه ، ويقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي ، وربما تطرق بعضهم إلى تخريج قول واستنباط وجه أو احتمال ، وفتاويهم مقبولة ، ومنهم من جمعت فتاويه ، ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوي أصحاب الوجوه .

الحالة الرابعة — أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الموضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته ، وتحرير أقسيته ، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه ، وتقرير المجتهدين في مذهبه وتخريجهم ، وله فيما لا يجده منقولاً إذا وجد في المنقول ما هو في معناه بحيث يذكرك بغير كبير فكر وتأمل أنه لا فرق بينهما أن يلحقه به ويفتي به ،

وكذا ما يعلم أندرججه تحت ضابط ممهد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور، إذ يبعد كما قال إمام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت شيء من ضوابط المذهب، وشرطه كونه فقيه النفس إذا حفظ وافراً الفقه. قال ابن الصلاح: وينبغي أن يكتفي في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها بكون المعظم على ذهنه، فيتمكن لدربته من الوقوف على الباقي على قرب انتهى.

فصل

هذه أصناف المفتين وهي خمسة، وكل صنف منها يشتراط فيه حفظ المذهب، وفقه النفس. فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد بآء بامر عظيم، ولقد قطع إمام الحرمين وغيره بأن الأصولي الماهر التصرف في الفقه لا يحل له الفتوى لمجرد ذلك، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها، ويلتحق به المتصرف النظار البجاث من أئمة الخلاف وفحول المناظرين، لأنه ليس أهلاً لإدراك حكم الواقعة استقلالاً لقصور آفته، ولا من مذهب إمام لعدم حفظه له على الوجه المعتبر، فإن قيل من حفظ كتاباً أو أكثر في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد ممن سبق ولم يجد العامي في بلد غيره هل له الرجوع إلى قوله؟ فالجواب: إن كان في غير بلد مفت يجد السبيل إليه وجب التوصل إليه بحسب إمكانه، فإن تعذر ذكر مسألته للقاضي، فإن وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمها بنصه، وكان العامي فيها مقلداً صاحب المذهب. قال ابن الصلاح: هذا وجدته في ضمن كلام بعضهم والدليل يعضده، وإن لم يجدها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطورة عنده وإن اعتقد أن لا فارق بينها، لأنه قد يتوهم ذلك في غير موضعه. فإن

قيل : هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه ؟ قلنا : قطع أبو عبد الله الحليمي وأبو محمد الجويني وأبو المحاسن الرؤياني وغيرهم بتحريمه . وقال القفال المروزي : يجوز . قال أبو عمرو بن الصلاح : وقول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله عند نفسه ، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده ، فعلى هذا : من عدناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة ، لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم وسبيلهم أن يقولوا مثلاً : مذهب الشافعي كذا ونحو ذلك ، ومن ترك منهم إلاضافة فهو أكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به ، ولا بأس بذلك إذن ، وذكر الماوردي فيما إذا عرف حكم حادثة بفي على دليلها ثلاثة أوجه : أحدها يجوز أن يفتي ويجوز تقليده ، لأنه وصل إلى علمه كوصول العالم . والثاني يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنة ، ولا يجوز إن كان غيرها . والثالث لا يجوز مطلقاً وهو الأصح ، والله أعلم .

فصول

لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً ليعمل أو يفتي أو يقضي به لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتيمم . وقيل : يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن . وقيل : يجوز للقاضي مخاطبته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاهه بخلاف غيره . وقيل : يجوز تقليد من هو أعلم منه . وقيل : يجوز عند ضيق الوقت وخوف الفتنة لما يسأل عنه . وقيل : يجوز فيما يخصه دون ما يفتي به غيره ، والأصح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه لقوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ) . (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لِيَوْمَ) . عوتب على استبقاء أسرى بدر بالفداء ، وعلى الإذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك ، والعتاب لا يكون فيما صدر عن وحي ، فيكون عن اجتهاد ، والأصح أن اجتهاده لا يخطئ ، وليس العتاب المأثر في الآيتين لكونه صدر عن خطأ ، بل للتنبيه

عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى إِذَا ذَاكَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْجَهْدَ جَاءَ فِي عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ وَقَعَ ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَّمَ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَقَالَ : تَقْتُلُ مَقَاتِلَهُمْ وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ . فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي مَسَائِلِ الْجَهْدِ حَكَمًا مَعِينًا قَبْلَ الْجَهْدِ ، وَأَنَّ عَلَيْهِ إِمَارَةً ، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ ، وَإِنِ الْمَخْطِئُ لَا يَأْتُمُّ بِهِ يَوْجُرُ لِبَذَلِهِ وَسَعَهُ فِي طَلَبِهِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ أَجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ فَإِنْ قَصَرَ أَتَمَّ . وَأَعْلَمُ أَنَّ لِلْمَصِيبِ فِي الْعُقُلِيَّاتِ أَجْرًا وَاحِدًا قَطْعًا ، وَهُوَ مَنْ صَادَفَ الْحَقَّ فِيهَا لِتَعَيُّنِهِ فِي الْوَاقِعِ ، وَالْمَخْطِئُ فِيهَا أَتَمُّ إِجْمَاعًا بَلْ كَافِرٌ إِنْ نَفَى الْإِسْلَامَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ ، وَلِلْمَصِيبِ فِي نَقْلِاتٍ فِيهَا قَاطِعٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَاحِدٍ قَطْعًا ، وَقِيلَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا لَا قَاطِعَ فِيهِ ، وَالرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ لِلْخَبَرِ الْمَارِّ .

النوع الثاني

في أحكام المفتي وآدابه ، وفيه مسائل

إحداها — الإفتاء في أصله فرض كفاية ، فإذا سئل وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب ، وإلاَّ فإن كان فيها غيره وحضر فالجواب في حقها فرض كفاية ، وإن لم يحضر إلاَّ واحد فوجهان : أحصحها لا يتعين لما سبق ، والثاني يتعين ، وهما كالوجهين في مثله في الشهادة ، ولو سأل عا مي لم يقع لم يجب جوابه الثانية — إذا تغير اجتهاده وعلم المقلد من مستفت وغيره برجوعه عمل بقوله الثاني ، فإن لم يكن عمل بالأوَّل لم يجز العمل به ، وإن كان عمل قبل رجوعه وجب نقضه إن خالف دليلًا قاطعًا ، فإن كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه لأن الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد ، نعم لو نكح المجتهد امرأة خالها ثلاثًا لرأيه الخلع فسحًا مثلاً ، أو أمسك امرأة رأى أنها لم تطلق منه ثم تغير اجتهاده

لزمه مفارقتها احتياطاً للإيضاح ، وكذا لو فعل المقلد ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده على الصحيح ، ولو قال مجتهد آخر : أخطأ بك من قلدته فلا أثر لقوله وإن كان أعلم إن كانت مسألة اجتهادية ، وإذا كان يفني على مذهب إمام معين فرجع لكونه بان له مخالفة نص مذهب إمامه وجب نقضه ولو كان في محل الاجتهاد أيضاً ، لأن نص إمامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل ، أما إذا لم يعلم المستفتي برجوع المفتي فكأنه لم يرجع في حقه ، ويلزم المفتي إعلامه برجوعه قبل العمل ، وكذا بعده حيث يجب النقض ، وإن عمل بفتواه في إتلاف ثم بات أنه أخطأ وخالف القاطع فعن الأستاذ أبي إسحاق كما حكاه ابن الصلاح أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى ، وإلا فلا لأن المستفتي قصر . قال شيخ الإسلام النووي : وهو مشكل وينبغي أن يخرج الضمان على قولي الغرور المعروفين في بابي الغصب والنكاح وغيرها أو يقطع بعدم الضمان ، إذ ليس في الفتوى إلزام ولا إجماع انتهى .

الثالثة — إذا أفتى في حادثة ثم حدثت مثلها ، فإن ذكر الفتوى الأولى ودليلها بالنسبة إلى أصل الشرع إن كان مستقلاً أو إلى مذهبه إن كان منتسباً أفتى بذلك بلا نظر ، وإن ذكرها ولم يذكر دليلها ولا طراً ما يوجب رجوعه فقيل : له أن يفتي بذلك ، والأصح وجوب تجديد النظر ، ومثله القاضي إذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة ، وكذا تجديد الطلب في التيمم والاجتهاد في القبلة وفيها الوجهان . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب استقبال القبلة : وكذا العامي إذا وقعت له مسألة فسأل عنها ، ثم وقعت له فيلزمه السؤال ثانياً ، يعني على الأصح قال : إلا أن تكون مسألة يكثر وقوعها ، ويشق عليه إعادة السؤال عنها فلا يلزمه ذلك ، ويكفيه السؤال الأول للمشفقة .

الرابعة — يحرم أن يتساهل في الفتوى كأن يسرع ولا يتثبت قبل استيفاء الفكر والنظر فيها ، أو تحمله أغراض فاسدة على تنبؤ الحليل المجرمة أو المكروهة والتحمس بالشبهة طلباً للترخيص لمن يروم نفعه ، أو التغليظ على من يروم ضرره

فإن تقدمت معرفته بالمسؤول عنه فلا بأس بالإسراع ، وعلى هذا يُحمل ما نُقل عن الماضين من المبادرة أحياناً ، أو صح قصده فأحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها ليخلص بها المستفتي من ورطة يمين ونحوها ، فذلك حسن . وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا وكفاه دليلاً قوله تعالى لا يؤب : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَجْنُثْ) لما حلف ليضربن أمراته مائة جلدة . وقد قال سفيان الثوري : إنما العلم عندنا بالرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كلُّ أحد ، ومن الحليل التي فيها شبهة ويُذم فاعلمها ، الحيلة السريجية في مسألة الطلاق ، وعن بعض العلماء : لا يعمل بها إلا فاسق ، ومن عُرف بالتساهل لم يجز أن يستفتي .

الخامسة — ينبغي أن لا يُفتي في حال يُغيّر خلقه ، ويشغل قلبه ، وينعه من التأمل كغضب وجوع وعطش ، وحزن وفرح غالب ، ونعاس وملاة ، ومَرَض مُقلق وحرٌّ مزعج ، وبرد مؤلم ، ومدافعة الأخبثين ونحو ذلك ، فإن أفتى في بعض هذه الأحوال معتقداً أنه لم ينعه من درك الصواب صحت فتواه مع الكراهة لما فيه من المخاطرة ، فإنه يعتقد أنه حقق المسألة والأمر بخلافه .

السادسة — الأولى للمتصدّي للفتوى أن يتبرع بذلك ، ويجوز أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال ، إلا أن يتعين عليه وله كفاية فيحرم على الصحيح ، ثم إن كان له رزق لم يجز أخذ أجره أصلاً ، وإلا فليس له الأخذ من أعيان المستفتين على الأصح كالحاكم . قال الشيخ أبو القاسم القزويني من أصحابنا : له أن يقول يلزمني أن أفتيك قولاً لا بكتابة ، فإن أستاجره عليها جاز وكره ، ثم على هذا فينبغي أن لا يأخذ إلا قدر أجره كتابة ذلك القدر ولو لم يكن فتوى . قال الصيمري والخطيب : لو اتفق أهل البلد على أن يجعلوا له رزقاً من أموالهم ليتفرغ لهم جاز .

وأما الهدية فيجوز قبولها له بخلاف الحاكم . قال ابن الصلاح : ينبغي أن تحرم إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد ، وعلى الإمام أن يفرض من بيت

ألمال لمن نصب لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يغنيه عن التمسك بالأحرف . روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة .

السابعة — لا يجوز أن يفتي فيما يتعاقى بالألفاظ كالأيمان والأقرار والأوصايا ونحوها إلا من كان من أهل بلد الألفاظ أو خبيراً بمرادهم في العادة فتنبه له فإنه مهم .

الثامنة — لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمام إذا اعتمد الكتب أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته ، وبأنه مذهب ذلك الإمام ، وقد تحصل له الثقة من نسخة سقيمة في بعض المسائل إذا كان الكلام منتظماً وهو فطن لا يخفى عليه موضع الإسقاط والتغيير . قال شيخ الإسلام : لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتب بمصنف ومضنف ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين ، لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح ، وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب ، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب ، ومخالف لما عليه الجمهور .

التاسعة — سيأتي قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وهذا من قواعده التي انفرد بها ، وإذا قلت قولاً فأنا راجع عن قولي فأقول بذلك الحديث وفي لفظ : فاضربوا بقولي الحائط ، وهو صريح في أن مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول المخالف له ، فيجوز التفتي بالحديث على أنه مذهبه ، ولكن ليس ليكل فقيه أن يعمل بما يراه حجة من الحديث حتى ينظر هل له معارض أو ناسخ ونحو ذلك أم لا إن كان أهلاً للاجتهاد ، ويسأل من يعرف ذلك ممن هو أهل فإن لم يجد أحداً يسأله ، ووجد في قلبه حزازة من مخالفة الحديث فالمختار أنه إن لم يكن أهلاً للاجتهاد في المذهب لم يجز له العمل به لاحتمال أن يكون قد خفي عليه هذا . وقد قيل لابن خزيمة : هل تعرف سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه ؟ قال : لا ، والله أعلم .
 العاشرة — يجوز للمفتي المنتسب إلى مذهب أن يفتي بمذهب آخر في مسألة
 إن كان مجتهداً فأداه اجتهاده إلى المذهب الآخر فيها ، أما غير المجتهد
 فلا يجوز أن يفتي بغير مذهب مقلده إن كان ذلك المذهب أوسع وأسهل ،
 وإن كان أحوط ، فالظاهر الجواز ، ثم عليه بيان ذلك في فتواه .

الحادية عشرة — ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي في مسألة ذات
 قولين أو وجهين أن يفتي أو يعمل بما شاء منها من غير نظر ، بل عليه في
 القولين أن يعمل بالمتأخر منها إن علمه ، وإلا فبالذي رجحه الشافعي ، وإلا
 لزمه البحث عن أرجحهما ، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعزلاً عن ذلك من
 نصوص الشافعي وما أخذه وقواعده ، وإلا فليقله عن الأصحاب الموصوفين بهذه
 الصفة والإتوقف . أما الوجهان فيعرف أرجحهما بما سبق إلا أنه لا اعتبار بالمتأخر
 إلا إذا وقع عن شخص واحد ، وإن كان أحدهما منصوباً للشافعي والآخر مخرباً
 فالمنصوص راجح غالباً ، ولو وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً في الأرجح
 اعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع ، فإن تعارض أعلم وأورع قدم
 الأعلم ، فإن لم يبلغه عن أحد ترجيح اعتبر صفات الناقلين للقولين ، والقائلين
 للوجهين ، فما رواه البونطي والمزني والربيع المرادي مقدم عند أصحابنا على
 ما رواه الربيع الجيزي وحرمة ، ويترجح أيضاً ما وافق أكثر أئمة المذهب ،
 وكذا ما وافق من القولين مذهب أبي حنيفة على الصحيح إن لم يجد مرجحاً
 بما سبق ، ولو تعارض جزم مصنفين فتعارض الوجهين ، ولو جزم ثالث
 مساوٍ لأحدهما بخلافهما رجحناها عليه ، ونقل العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد
 مذهبه ووجوه المتقدمين أثق وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً . ومما ينبغي
 أن يرجح به أحد القولين كون الشافعي ذكره في بابه ومطنته والآخر مستطرداً
 في باب آخر ، ووجوه الترجيح كثيرة لا يسع هذا المختصر أسنياعها .

الثانية عشرة — يكره للمفتي أن يقتصر في جوابه على ذكر الخلاف كقوله :
 في المسألة قولان ، أو وجهان ، أو روايتان ، أو خلاف ، أو يقول يرجع إلى رأي
 القاضي ونحو ذلك ، فإنه ليس بجواب ، ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به
 فينبغي أن يجزم بما هو الراجح ، فإن لم يظهر له أن تظهر ظهوره ، أو امتنع من الإفتاء
 في ذلك كما كان جماعات من كبار أصحابنا يمتنعون من الإفتاء في حث الناسي .
 وقيل : يأخذ بالأحوط .

الثالثة عشرة — يجوز له أن يفتي وهناك أفضل منه إذا كملت أهليته ،
 فقد كانت جماعة من الصحابة يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منهم
 الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، وجماعة من التابعين يفتون على عهد الصحابة
 منهم سعيد بن المسيب . وقد أخبر شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين بن قاضي
 عجлон عن أخيه شيخ الإسلام نجم الدين أنه جمع أسماء الذين أفتوا في عهد
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله :

أما كان يفتي في زمان نبينا	مع الخلفاء الراشدين أئمة
معاذ وعمار وزيد بن ثابت	أبي ابن مسعود وعوف حذيفة
ومنهم أبو موسى وسلمان حربهم	كذلك أبو الدرداء وهو تمة
وأفتى براه أبو بكر الرضى	وصدقه فيها وتلك مزية

النوع الثالث

في آداب الفتوى ، وفيه مسائل

أحداها — يلزم المفتي أن يبين الأجواب بيانا يزيل الإشكال ، ثم له الاقتصار على الأجواب شفاهاً ، فإن لم يعرف لسانه كفاه ترجمة ثقة واحد ، وله الأجواب كتابة وإن كانت على خطر . وكان القاضي أبو حامد كثير ألهرب من الفتوى في الرقاع .

الثانية — أن تكون عبارته واضحة يفهمها العامة ، ولا يزدريها الخاصة وليجتزئ عن القلاقة والاستمجان ، وإعراب غريب أو ضعيف ، وذكر غريب لغة ، ونحو ذلك .

الثالثة — إذا كان في المسألة تفصيل ، لا يطلق الأجواب فإنه خطأ ، ثم له أن يستفصل السائل إن حضر ، ويعيد السؤال في رُقعة أخرى إن كان السؤال في رُقعة ثم يجيب ، وهذا أولى وأسلم ، وله أن يقتصر على أحد الأقسام إذا علم أنه الواقع للسائل ، ثم يقول هذا إذا كان الأمر كذا ، وله أن يذكر الأقسام في جوابه ، ويذكر حكم كل قسم ، لكن هذا كرهه أبو الحسن القاسبي من أئمة المالكية وغيره وقالوا : هذا تعليم للناس الفجور ، وإذا لم يجد المفتي من يسأله فصل له الأقسام ، وأجتهد في بيانها .

الرابعة — إذا كان في الرُقعة مسائل فألأحسن ترتيب الأجواب على ترتيب السؤال ، ويجوز ترك الترتيب ويشبه معنى قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) الآية ، وليس أدباً كون السؤال بخط المفتي ، ويجوز أن يكون باملأته ، وكان الشيخ أبو إسحاق أحياناً يكتب السؤال على ورق له ، ثم يكتب الأجواب ، وليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة ، فإن أراد خلافة قال : إن كان الأمر كذا فجوابه كذا ، وليصدر المفتي على تفهم الجواب للمستفتي ، فتوابه

عَلَى ذَلِكَ جَزِيلٌ ، وَلَيْكُنْ تَأَمُّلُهُ لِلرُّقْعَةِ شَافِيًا ، وَيَعْنِي فِي آخِرِ الْكَلَامِ أَشَدُّ
فَإِنَّ السُّؤَالَ فِي آخِرِهَا ، وَقَدْ يَتَقَيَّدُ جَمِيعُ الْكَلَامِ بِكَلِمَةٍ فِي آخِرِهَا وَيَغْفُلُ عَنْهَا .
قَالَ الصِّمْرِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَوَقُّفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ السُّهْلَةِ كَالصَّعْبَةِ لِيَعْتَادَهُ ،
وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَفْعَلُهُ ، وَإِذَا وَجَدَ فِيهَا كَلِمَةً مُشْتَبِهَةً سَأَلَ الْمُسْتَفْتَى عَنْهَا
وَنَقَطَهَا وَضَبَّطَهَا ، وَإِنْ وَجَدَ لَحْنًا فَاحِشًا أَوْ خَطَأً يُحِيلُ الْمَعْنَى أَصْلَحَهُ ، وَإِنْ رَأَى
بَيَاضًا فِي أُنْتَاءِ سَطْرٍ أَوْ آخِرِهِ خَطَّ عَلَيْهِ أَوْ شَغَلَهُ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا قُصِدَ الْمُفْتَى بِالْإِيذَاءِ
فِي كِتَابِ الْبَيَاضِ بَعْدَ فِتْوَاهُ مَا يَفْسِدُهَا كَمَا يُقَالُ : إِنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْقَاضِي أَبِي حَامِدٍ :
مَا تَقُولُ فِيمَنْ مَاتَ وَخَلَّفَ بَنَاتًا وَابْنَ عَمٍّ ؟ فَأَجَابَ لِلْبَنَاتِ النِّصْفَ وَالْبَنَ
لَا بَنَ الْعَمِّ ، فَأُلْحِقَ بِمَوْضِعِ الْبَيَاضِ وَأَبَاً وَغُلِّطَ فِي الْجَوَابِ . وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يقرأَهَا عَلَى
حَاضِرِيهِ الْمُتَأَهِّلِينَ لِدَلَالَتِهِ وَيُشَاوِرُهُمْ وَيُبَاحِثُهُمْ بِرَفْقٍ وَإِنْ كَانُوا تَلَامِذَتَهُ ،
لِلْإِقْتِدَاءِ بِالسُّلُوفِ ، وَرَجَاءِ ظُهُورِ مَا يُخْفَى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَقْبَحُ
إِبْدَآؤُهُ ، أَوْ يَرِيدُ السُّأَالَ كِتَابَةً ، وَلِيَكْتُبَ الْجَوَابَ بِخَطِّ وَاضِحٍ وَسَطِّ
لَا دَقِيقٍ خَافٍ ، وَلَا غَلِيظٍ جَافٍ ، بِقَلَمٍ صَحِيحٍ غَيْرِ حَافٍ ، وَأُسْتَحَبُّ بَعْضُهُمْ أَنْ
لَا تَخْتَلِفَ أَقْلَامُهُ خَوْفًا مِنَ التَّزْوِيرِ وَلَثَلَا يَشْتَبِهَ خَطُّهُ ، وَإِذَا كَتَبَهُ أَعَادَ نَظْرَهُ
فِيهِ خَوْفًا مِنْ اخْتِلَالٍ وَقَعَ فِيهِ وَإِخْلَالٍ لِبَعْضِ الْمُسْئُولِ عَنْهُ ، وَيَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
قَبْلَ كِتَابَةِ اسْمِهِ وَخَتَمِ الْجَوَابِ .

الخامسة — إِذَا كَانَ هُوَ أَوَّلَ مَنْ يُجِيبُ عَلَى السُّؤَالِ فَجَرَتْ الْعَادَةُ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا بِأَنْ يَكْتُبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَنْحَاةِ الْبَسْرَى مِنَ الرُّقْعَةِ ، وَلَا يَكْتُبُ فَوْقَ
الْبَسْمَلَةِ بِحَالٍ ، وَيَسْتَحَبُّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِفْتَاءِ أَنْ يَسْتَعِذَّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ،
وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَدْعُو وَيَقُولُ : (رَبِّ
أَشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَأَحْلِلْ عَقْدَةَ مِنْ لِسَانِي يَقْهَرُوا قَوْلِي) ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ . وَجَاءَ عَنْ مَكْحُولٍ وَمَالِكٍ أَنَّهَا كَانَا لَا يَقْتِيَانِ حَتَّى يَقُولَا : لَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الْأَسْتِعَاذَةِ يَقُولُ : (سُبْحَانَكَ
لَا أَعْلَمُ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) الْآيَةُ . (فَفَهَمْنَاهَا سَلَامًا) الْآيَةُ . وَيُصَلِّيُ وَيُسَلِّمُ

على محمد وآله وصحبه وسائر النبيين والصالحين ، ويدعو اللههم وفقني وسدّني
وأجمع لي بين الصواب والثواب ، وأعذني من الخطأ والحرمان آمين ، فإن لم يأت
بذلك عند كل فتوى فليأت به عند أول فتوى يفتيها في يومه مضافاً إليه سورة
الفاتحة وآية الكرسي وما تيسر ، فمن ثابر على ذلك كان موفقاً في فتاويه انتهى .
وقال بعضهم : ويستحب أن يكتب في أول فتواه الحمد لله ، أو الله الموفق ، أو
حسبنا الله ، أو حسبي الله ، أو الجواب وبالله التوفيق ، ونحوه وحذفه آخرون ، قال
الصيّمرى : لو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول وحذف
في غيرها كان حسناً . قال شيخ الإسلام النووي : المختار قول ذلك مطلقاً ،
وأحسنه الابتداء بالحمد لله لحديث كل أمر ذي بال ، ويقول بلسانه ويكتبه
ويختم جوابه كما قال الصيّمرى بقوله : والله أعلم ، أو بالله التوفيق ، وليكتب بعده :
كتبه أو قاله فلان بن فلان الفلاني فينتسب إلى ما يعرف به من قبيلة أو بلد أو صفة
أو غير ذلك ثم إلى مذهبه ، فإن كان مشهوراً بالاسم فلا بأس بالأقتصار
عليه ، وإذا تعلقت الفتوى بالسلطان يدعوله بالصلاح أو التوفيق أو التسديد
ونحو ذلك ، ويكره الدعاء له بطول البقاء كما قاله شيخ الإسلام النووي نقلاً
عن أبي جعفر النحاس قال بعضهم : هي تحية الزنادقة ، وفي صحيح مسلم في حديث
أمّ حبيبة رضي الله عنها إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا الدعاء بطول
البقاء وأشباهه ، قال بعضهم : يكتب الملقى بالمداد دون الخبر خوفاً من الحك
قال : وأستحب الخبر لا غير ، قال شيخ الإسلام النووي : لا يختص واحد
منهما بالأستحباب بخلاف كتب العلم ، فالمستحب فيها الخبر لأنها تراد للبقاء
والخبر أبقى .

السادسة — ينبغي أن يختصر جوابه غالباً بحيث تفهمه العامة فهماً جلياً . قال
صاحب الحاوي : يجوز أو لا يجوز ، أو حق أو باطل . وحكي عن القاضي أبي حامد
أنه كان يختصر غاية ما يمكن ، واستفتي في مسألة آخرها يجوز أم لا ؟ فكتب
لا ، وبالله التوفيق .

السابعة — قال الصِّمْرِي والخطيب : إِذَا سئِلَ عَمَنْ قَالَ : أَنَا أَصْدَقُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَوْ الصَّلَاةُ لَعَبٌ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ أَيِّ مِمَّا يَقْتَضِي إِرَاقَةَ دَمِهِ فَلَا يَبَادِرُ بِقَوْلِهِ : هَذَا حِلَالُ الدِّمِّ ، أَوْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ ، بَلْ يَقُولُ : إِنْ ثَبَتَ هَذَا بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَسْتَتَابَهُ السُّلْطَانُ ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ تَوْبَتِهِ وَإِلَّا فَعَلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا وَأَشْبَحَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ سئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَعَدَمَهُ قَالَ : يَسْأَلُ هَذَا الْقَائِلُ فَإِنْ قَالَ : أُرَدَّتْ كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا ، أَوْ كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا ، وَإِنْ سئِلَ عَمَنْ قَتَلَ أَوْ قَلَعَ عَيْنًا أَوْ غَيْرَهَا احْتِطَا وَذَكَرَ شُرُوطَ الْقَصَاصِ ، وَإِنْ سئِلَ عَمَنْ فَعَلَ مَا يَقْتَضِي تَعْزِيرًا ذَكَرَ مَا يَعْزُرُ بِهِ فَيَقُولُ : ضَرَبَهُ السُّلْطَانُ مَا بَيْنَ كَذَا وَكَذَا وَلَا يَزَادُ عَلَى كَذَا انْتَهَى كَلَامُهَا . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَلَوْ كَتَبَ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ أَوْ التَّعْزِيرُ بِشَرْطِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ تَقْيِيدُهُ بِشَرْطِهِ يَحْمِلُ الْوَالِيَّ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ شَرْطِهِ وَالْبَيَانِ أَوَّلَى ، وَهَذَا يَجْرِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسْأَلِ الْمَحْتَاجَةِ إِلَى شَرْطٍ . قَالَ الصِّمْرِي وَابْنُ الصَّلَاحِ : وَإِذَا سئِلَ عَنْ مِيرَاثٍ فَلَيْسَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَقُولَ : يَشْتَرِطُ فِي الْإِرْثِ عَدَمُ الرِّقِّ وَالْكَفْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَوَانِعِ الْمِيرَاثِ ، بَلِ الْمَطْلُوقُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَبَنِيهِمْ فَلَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ فِي الْجَوَابِ مِنْ أَبِي بْنِ أَوْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ . وَإِذَا سئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ عَوْلِ كَالْمَنْبَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانُ وَبَنَاتَانِ فَلَا يَقُولُ : لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ وَلَا الثُّلُثُ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْ أَحَدٌ مِنَ الْأَسْلَفِ ، بَلْ يَقُولُ : لَهَا الثُّمْنُ عَائِلًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، أَوْ لَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، أَوْ يَقُولُ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَارَ ثُمْنُهَا تِسْعًا ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَذْكُورِينَ فِي رُقْعَةِ الْإِسْتِفْتَاءِ مَنْ لَا يَرِثُ أَفْصَحَ بِسُقُوطِهِ قَالَ : وَسَقَطَ فَلَانٌ ، وَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ قَالَ : وَسَقَطَ فَلَانٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَرِثُ بِحَالٍ . وَإِذَا سئِلَ عَنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَبَنِينَ وَبَنَاتٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : (لِذَلِكَ مِثْلُ حِظِّ الْأُثْنَيْنِ) فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْرٌ يَشْكَلُ عَلَى الْعَامِيِّ بَلْ يَقُولُ : يَقْتَسِمُونَ التَّرَكَةَ عَلَى كَذَا وَكَذَا سَهْمًا لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمَانِ

ولكلُّ أَثْنَى سَهْمٍ مثلاً هكذا قال الصَّيْمَرِيُّ . قال الشيخ أبو إسحاق : ونحن نجد في تعمد العدول عنه حُرَازَةً في النَّفْسِ لكونه لفظ القرآن العزيز وأنه قل ما يخفى معناه على أحد . وينبغي أن يكون في جواب مسائل المناسبات شديد التحرز والتَّحْفِظَ وليقل فيها : لفلان كذا وكذا بميراثه من أبيه ثم من أمه ثم من أخيه قال الصَّيْمَرِيُّ : وكان بعضهم يختار أن يقول : لفلان كذا وكذا سهماً بميراثه عن أبيه كذا وعن أمه كذا وعن أخيه كذا قال : وكلّ هذا قريب ، قال الصَّيْمَرِيُّ وغيره : وحسن أن يقول : تقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقديمه من دين أو وصية إن كانا .

الثامنة — ينبغي أن يلصق الجواب بآخر الاستفتاء ولا يدع فرجة لئلا يزيد السائل شيئاً يفسدها ، وإذا كان موضع الجواب ماصقاً كتب على موضع الإلصاق ، وإذا ضاق موضع الجواب فلا يكتبه في ورقة أخرى ، بل في ظهرها أو حاشيتها وهي أولى في أرجح الوجوه . وثالثها أسوأ والأمر قريب ، وإذا ظهر للمفتي أن الجواب خلاف غرض المستفتي فليقتصر على مشافهته بالجواب بلا كتابة ، وليحذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه ، ووجوه الميل كثيرة لا تحصى . فمنها أن يكتب في جوابه ما هو له ، ويترك ما هو عليه ، وليس له أن يبدأ في مسائل الدعوى والأبينات بوجوه المخالص منها ، ولا يعلم أحدها ما يدفع به حجة صاحبه كيلا يتوصل بذلك إلى إبطال حق ، وله أن يسأله عن حاله فيما ادعى عليه ، فإذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع ، قال الصَّيْمَرِيُّ : وينبغي للمفتي إذا رأى للسائل طريقاً يرشده إليه ويذهب عليه ، يعني ما لم يضر غيره ضرراً بنير حق ، قال كمن حلف لا ينفق على زوجته شهراً يقول : أعطها من صدقها أو قرضاً أو بيعاً ثم تبرئها منه . وكما حكى أن رجلاً قال لأبي حنيفة : حلفت أن أطأ أماً رأيتني في نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصي فقال : سافر بها ^(١) . قال الصَّيْمَرِيُّ : إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتي العامي بما فيه تغليظ

(١) قوله سافر بها مشكل لأنه إن سافر بها بنية الوطء المذكور فهو عاص -

وتشديد وهو مما لا يعتد ظاهره وله فيه تأويلٌ جاز ذلك زجرًا وتهديدًا في مواضع الحاجة حيث لا يترتب عليه مفسدة ، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل رجل عن توبة القتال فقال : لا توبة له ، وسأله رجل آخر فقال : له توبة ، ثم قال : أما الأول فرأيت في عينية إرادة القتل فمنعته ، وأما الثاني فجاء مستكينًا قد قتل فلم أقنطه . وكذا إن سأل رجل فقال : إن قتلت عبدي هل علي قصاص ؟ فواسع أن يقول : إن قتلت عبدك قتلناك ، لأن القتل له معان . ولو سئل عن سب الصحابة هل يوجب القتل ؟ فواسع أن يقول : روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من سب أصحابي فاقتلوه ويفعل ذلك زجرًا للعامة ومن قل دينه ومروءته .

التاسعة — يجب على المفتي أن يقدم الأسبق من رِقاع الفتوى ، كما يفعله القاضي في الخصوم ، فإن جاء ودفعه أو جهل السابق أقرع إن لم يحصل إشارته ومهاياة ، والصحيح تقديم امرأة ومسافر شد رحله ويتضرر بتخلفه عن الرقعة ونحوها . وإذا رأى المفتي خطأ غيره في فتوى ممن هو من أهلها وإن كان دونه ووافق ما عنده كتب تحت خطه : الجواب صحيح أو جوابي كجوابه ونحو ذلك ، وله أن يذكر الحكم بعبارة أخصر وأرشق . وأما إذا رأى فيها خطأ من ليس أهلاً للفتوى . فقال الصيمري : لا يفتي معه ، لأن في ذلك تفريراً لمنكر ، بل له أن يضرب عليه وإن لم يأذن صاحب الرقعة ، وله أنتهار السائل وزجره وتعريفه قبح ما فعله ، ولا يحبس الرقعة عنده ، وإن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه ، فإن لم يعرفه فله ألا متناع ، والأولى أن يشار على صاحبها بإبدالها ، فإن أبى أجابه شفاهاً . قال ابن الصلاح : وإذا خاف فتنة من الضرب على فتيا العادم الأهلية ولم تكن خطأ عدل إلى ألا متناع من الفتيا معه ، فإن غلبت فتاويه على فتاويه لتغلبه بجاه أو تلبس بحيث صار أمتناع التآهل من الفتيا معه مضرًا

— بفسره ، وكيف يترخص بالوطء والرخص لا تناط بالمعاصي ، أما إذا سافر بها لأمر آخر يدخل هذا في ضمنه فلا بأس .

بالمستفتين فليفت معه ، فإن ذلك أهون الضررين ، أما إذا وجد فتياً من هو أهل في مذهبه وهي خطأ فلا يجوز له الأمتناع من الافتاء ، وليقطع الرقعة بأذن صاحبها ، أو يكتب صواب جوابه عند ذلك . قال صاحب الحاوي : لا يسوغ لمفت إذا استفتي أن يتعرض لجواب غيره بردي ولا تخطئة ، ويجب بما عنده من موافقة أو مخالفة .

العاشرة — إذا لم يفهم المفتي السؤال أصلاً ، ولم يحضر صاحب الواقعة فقال الخطيب : ينبغي له أن يرشد المستفتي إلى مفت آخر إن كان ، وإلا فيمسك حتى يعلم الجواب ، وإذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضهم دون بعض أجاب عما فهم وسكت عن الباقي ، وإذا فهم من السؤال صورة وهو يحتمل غيرها فليتنص عليها في أول جوابه فيقول : إن كان قد قال كذا أو فعل كذا وما أشبه ذلك فالأمر كذا وكذا ، وإلا فكذا وكذا ، وليس بمنكر أن يذكر المفتي في فتواه حجة مختصرة قريبة من آية أو حديث ، ومنعه بعضهم ^(١) فرقاً بين الفتيا والتصنيف ، وفصل الصيمري فقال : لا يذكر الحجة إن أفتى عامياً ويذكرها إن أفتى فقيهاً ، قال شيخ الإسلام النووي : وهذا التفصيل أولى فقد يحتاج المفتي إلى أن يشدد ويبالغ فيقول : هذا إجماع المسلمين ، أولاً أعلم في هذا خلافاً ، أو من خالف هذا فقد خالف الواجب وعدل عن الصواب أو الإجماع ، أو فقد أثم أو فسق وعلى ولي الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر على حسب ما تقتضيه المصلحة وبوجه الحال . قال ابن الصلاح : وليس للمفتي إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل ، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أو في شيء منه وإن قل ، وبأمرهم بأن يقتصروا على الإيمان جملة من غير تفصيل ويقولوا فيها وفي كل ماورد من آيات الصفات وأخبارها المتشابهة : إن الثابت فيها في نفس الأمر هو اللائق فيها بجلال

الله ، وَنِكَلِّ علم تفصيله إلى الله ، فهذا ونحوه هر الصواب من أئمة الفتوى ، وهو سبيل السلف ، وهو أصول وأسلم للعامة ، وإذا عَزَّر ولي الأمر من حاد عن هذه الطريقة فقد تأمى بعمر بن الخطاب رضي الله عنه في تعزيز صبيح الذي كان يسأل عن الملتصبات على ذلك ، والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة ، وأنها أسلم لمن سلمت له ، وأستفتي الغزالي في كلام الله فكان من جوابه : وأما الخوض في أن كلام الله حرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ، وكل من يدعو العوام إلى الخوض في ذلك فليس من أئمة الدين ، وإنما هو من المخلين ، وقال في رسالة له : الصواب للمخلق كلهم إلا الشاذ النادر سلوك مسلك السلف في الإيمان المرسل ، والتصديت المجمع بل كل ما أنزله الله وأخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير بحث وتفتيش ، والأشتغال بالتقوى فيه شغل شاغل . وإذا سئل فقيه عن مسألة في تفسير القرآن فإن كانت تتعلق بالأحكام أجب عنها وكتب خطه بذلك ، كمن يسأل عن الصلاة الوسطى والقرء ومن بيده عقدة النكاح ، وإن كانت ليست من مسائل الأحكام كالأسوال عن النقيير والقطمير والغسلين رده إلى أهله ، ووكله إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير ، ولو أجابه شفاهاً لم يستقبح ، قال شيخ الإسلام النووي رحمه الله : ولو قيل إنه يحسن كتابته للفقهاء العارفين لكان حسناً ، وأي فرق بينه وبين مسائل الأحكام ، والله تعالى أعلم .

النوع الرابع

آداب المستفتي وصفته وأحكامه ، وفيه مسائل

إحداها — في صفة المستفتي . كل من لم يبلغ درجة المفتي فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية ، فهو مستفت مقلد من يفتيه ، والمختار في التقليد أنه قبول قول من يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله ،

ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة ، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه وإن بعدت دياره ، وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الليالي والأيام .

والثانية — يلزم المستفتي أن يستفتي من عرف علمه وعدالته ، فإن جهلت فالأصح ألاكتفاءً بستارته ، ولو جهل علمه لزمه البحث عنه ، ولا يجوز له استفتاء من انتسب للعلم وانتصب للتدريس والإلقاء ، وإذا وجب البحث فهل يفتقر إلى عدد التواتر أم يكفي عدل أو عدلان احتمالان صحح الغزالي الثاني ، والذي قاله الأصحاب انه يجوز استفتاء من استفاضت أهليته ، وإذا اجتمع اثنتان فأكثر ممن يجوز استفتاءهم فله استفتاء من شاء منهم على الصحيح ، قال أبو عمرو ابن الصلاح : متى أطلع على الأوثق فالأظهر أنه يلزمه تقليده ، كما يجب تقديم أرجح الدليلين وأوثق الراويين ، فعلى هذا يلزمه تقليد أروع العالمين ، وأعلم الورعين ، فإن جهل حالهم تخير . والأصح جواز تقليد الميت مطلقاً ، لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها ، ولهذا يعتد بها بعدهم في الإجماع والخلاف ، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف فسقه .

الثالثة — هل يجوز للعامي أن يتخير ويقلد أي مذهب شاء ليأخذ به خصه وعزائمه ؟ قال الشيخ أبو إسحاق : ينظر إن كان منتسباً إلى مذهب معين بني علي أن العامي له مذهب أم لا وجهان ، أحدهما عند الفقهاء نعم فلا يجوز مخالفته ، والثاني لا لأن المذهب لعارف الأدلة ، فيجوز أن يستفتي من شاء من شافعي وحنفي وغيرهما . قال شيخ الإسلام النووي وغيره : ليس له أن يتبع أي مذهب شاء بمجرد التشهي والميل إلى ما وجد عليه آباءه ، أي ونحوهم كأهل بلده ، وليس له التمسك بمذهب أحد من أئمة الصحابة وغيرهم من الأولين وإن كانوا أعلم وأعلا درجة ممن بعدهم ، لأنهم لم يتفرغوا لتدوين العلم وضبط أصوله وفروعه لأشتغالهم بجهاد الكفار لإعلاء كلمة الإسلام ،

فليس لأحد منهم مذهب محرّرٌ، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة
 الناخلين المهذبين لمذاهب الصحابة والتابعين، القائلين بتميد أحكام الوقائع
 قبل وقوعها، المناهضين بإيضاح أصولها وفروعها كمالك وأبي حنيفة وغيرها،
 ولما كان الشافعي قد تأخر عن هؤلاء الأئمة في العصر، ونظر في مذاهبهم
 ومذاهب من قبلهم نحو نظرهم في مذاهب من قبلهم، فسبرها وخبرها وانتقدها
 وأختار راجحها، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل فتفرغ
 للاختيار والترجيح والتكميل والتنقيح، مع كمال معرفته وبراعته في العلوم وترجيحه
 في ذلك على من سبقه، ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك، فكان مذهبه
 أولى المذاهب بالاتباع والتقليد، وهذا مع ما فيه رضي الله عنه من الإنصاف والسلامة
 من القدح في أحد الأئمة، فمذهبه جلي واضح، إذا تأمله العاوي وغيره منصفاً قاده
 إلى اختيار مذهب الشافعي والمذهب به . انتهى ما قالوه . وقولهم رحمهم الله : ثم لم
 يوجد بعده من بلغ محله في ذلك مما لا يمتري فيه ولا ياري فيه المنصف، هذا ومن
 قواعده : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وفي رواية : فأضربوا بقولي الخاطئ، وفي
 رواية عنه : إذا رأيتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الثبت فاضربوا على
 قولي وأرجعوا إلى الحديث وخذوا به فإنه قولي ، وليست هذه القاعدة لأحد
 غيره ، أما الحنفية والمالكية فلا يخرجون عن أقوال إمامهم ونقول أصحابهم
 قيد شبر ، وأما الخنابلة فإنهم وإن أخذ مجتهدوهم كما ذكروا بأصح الأدلة
 فهم مقيدون برواية عن إمامهم توافقه ، وإلا فلا يعدون ذلك من المذهب ، بل
 اختيار من ذلك المجتهد ، وأما الشافعي رضي الله عنه فترك نصه الصريح لصحة
 الحديث ، ويكون ما صح فيه الحديث مذهبه لقاعدته المقررة ، وناهيك بها
 وحدها ، ومن أشهر الأئمة بعده الإمام داود الظاهري والإمام أحمد رضي
 الله عنهما وهما من أتباعه وتلاميذه بلا شك ، وهما لم يصحبا الشافعي في مصر
 حين اتسع علمه وألف الكتب الجديدة التي هي مذهبه الآن ، وإنما
 أخذنا عنه الكتب القديمة ، والإمام أحمد هو أحد رواة كتابه القديم المسمى

بالحجة ، فها لم ينظرا إلا في الكتب القديمة مع حسن اعتقادها للشافعي .
ونحن نجد أكثر الأقوال القديمة موافقة قول الإمام أحمد ، هذا وقد قال
صلى الله عليه وسلم : قَدَّمُوا قُرَيْشًا ، وفي رواية : وَلَا تَقْدُمُوهَا ، والشافعي
من أشرف قريش من بني المطلب ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ
وَبَنُو الْمُطَّلِبِ فَشَيِّءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وسوى صلى الله عليه وسلم
بينها في التقديم في الغنيمة وفي سهم ذوي القربى دون غيرهم من بني عمهم مع
سواء لهم له ، وقال صلى الله عليه وسلم : الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ . وقال صلى الله
عليه وسلم : النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ . وفضل قريش على غيرهم
مجمع عليه وصح حديث : عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا ، وحديث : يَبْعَثُ اللَّهُ
لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا ، وفي لفظ
آخَرٍ : يَبْعَثُ اللَّهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَبَيِّنُ لَهُمْ
أَمْرَ دِينِهِمْ ، وممن ذكره الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، وقال عقبه :
نظرت في سنة مائة فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
أَبْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول
الله صلى الله عليه وسلم محمد بن إدريس الشافعي ، وهذا ثابت عن الإمام أحمد
سقى الله عهده ، ومن كلامه : إِذَا سَأَلْتُ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَا أَعْلَمُ فِيهَا خَبْرًا قُلْتُ
فِيهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ عَالِمٌ قُرَيْشٍ ، وذكر الحديث وتأوله عليه ، وهو رضي
الله عنه المتميز في الاستنباط من الكتاب والسنة ومعرفة النسخ والمنسوخ وغير
ذلك من أحكام القرآن وغيره ، وأوَّل من صنف في أصول الفقه قطعاً ، واشتغل
في العربية عشرين سنة مع أَنَّهُ عَرَبِيٌّ اللِّسَانِ مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَأَبْلَغُهَا ، وَيُحْتَجُّ
بِقَوْلِهِ كَمَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَالْبَاقَةِ وَغَيْرِهَا ، واجتمع فيه شرف
النسب ، وشرف المولد ، وشرف المنشأ ، وشرف المحل ، رضي الله عنه وأرضاه
وحشرنا في زمرته آمين .

الرابعة — حيث دوت المذاهب وقلنا يلزوم التقليد لمن يعتقد أفضل من غيره ، أو مساوياً له لا مفضولاً ، فهل للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب ؟ إن قلنا بالتخير ينبغي أن يجوز كما لو قلد في القبله هذا أياماً ، وهذا أياماً ، وكذلك لو لم نخبره بل ألزمنه بالبحث وتغير ظنه ، ولو قلد مجتهداً في مسائل وآخر في مسائل أخرى ، وأستوى المجتهدان عنده أو خيرناه جاز ما لم يؤدّ إلى تتبع الرخص ، ومنع الأصوليون منه مطلقاً للمصلحة ، أما تتبع الرخص فهو أن يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه فهو حرام ، وفي فسقه بذلك خلاف .

الخامسة — قال الخطيب البغدادي : إذا لم يكن في الموضوع الذي فيه المستفتي إلّا مُفْتٍ واحد فافتاه لزمه فتواه . وقال السمعاني : لم يلزمه العمل به إلّا بالتزامه ، ويجوز أن يقال : يلزمه إذا أخذ في العمل به ، وقيل : إذا وقع في نفسه صحته ، قال السمعاني : وهذا أولى الأوجه . قال في الروضة : من سأل مفتياً ولم تسكن نفسه إلى فتياه هل يلزمه أن يسأل ثانياً وثالثاً لسكن نفسه أم له الاختصار على الأول وهو القياس وجهان أنتهى ، وإذا أستمفتي فأجيب ثم حدثت تلك الواقعة مرةً أخرى فهل يلزمه تجديد السؤال ؟ وجهان : أحدهما نعم لأحتمل تغير رأي المفتي ، والثاني لا ، قال النووي : وهو الأصح لأنه قد عرف الحكم الأول والأصل استمرار المفتي عليه ، وله أن يستفتي بنفسه ، وأن يبعث ثقة يعتمد خبره أو رُفْعَة ، وله الاعتماد على خط المفتي إذا أخبره من يثق بقوله إنه خطه ، أو كان يعرف خطه ، ويكفي ترجمان واحد إذا لم يعرف لغته ، والله أعلم .

السادسة — ينبغي للمستفتي أن يتأدّب مع المفتي ويبجله في خطابه وجوابه ، وإذا خاطبه لا يومئ بيده إلى وجهه ، ولا يقل ما تحفظه في كذا ؟ أو ما مذهب امامك في كذا ؟ وإذا أجابه لا يقل هكذا أنا قلت ، ولا يقل إن كان جوابك موافقاً لمن كتب فأكتب وإلّا فلا تكتب ، ولا يسأله وهو قائم أو مستوفز أو مشغول بما يمنعه من تمام الفكر ، ولا يطالبه بدليل ، فإن أحبّ أن تسكن

نفسه بسأع الحجة طلبها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة . قال ابن السمعاني : لا يمنع من طلب الدليل ، وإنه يلزم المفتي أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، وإلا فلا لأفتقاره الى أجهاد يقصر فهم العامي عنه ، قال شيخ الاسلام النووي : وألصواب الأول ، وينبغي أن يبدأ من المفتين بالأسنن الأعلّم الأولى فالأولى إن أراد جمع الأجوبة في رقعة ، فإن أراد أفراد الأجوبة بدأ بمن شاء ، وتكون رقعة الاستفتاء واسعة ليتمكن المفتي من استيفاء الجواب .

السابعة — ينبغي أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال مع إبانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصحيف ، وبين موضع السؤال ، وينقطع موضع الاشتباه ويضبطها ، قال الصيمري : يحرص أن يكون كاتبها من أهل العلم . وكان بعض الفقهاء ممن له رياسة لا يفتي إلا في رقعة كتبها رجل بعينه من أهل العلم ببلده ، ولا يدع الدعاء في الرقعة لمن يستفتيه في أولها وآخرها كقوله : ما تقول رحمك الله ، أو سددك الله ، أو وفقك الله ، وإن جمع ضميره للتعظيم فلا بأس ، وإن كانوا جماعة يقول : رحمكم الله سددكم الله وفقكم الله رضي الله عنكم ، وفي آخرها أفتونا مأجورين أو مثابين ، أو ولكم جزيل الأجر والثواب ، ونحو ذلك . وإذا لم يجد صاحب الواقعة مفتياً ولا من ينقل له حكمها لا في بلده ولا في غيره ، فالصحيح أنه غير مكلف فلا يؤخذ بشيء يصنعه فيها والله أعلم ، ومنه نساء التوفيق والعصمة والهدى والرضوان والرحمة .

الباب الميسر

في شروط المناظرة وآدابها وآفاقها ، وفيه فصول

ملخصاً من كتاب فاتحة العلوم لحجة الاسلام الغزالي ، ولنقدم على ذكرها مقدمةً في بيان سبب إقبال الخلق على المناظرة .

اعلم أن الأعصار قد اختلفت في إقبال الخلق على أنواع العلوم ، فالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم تولوها الخلفاء الراشدون ، وهم أئمة مستقلون بالفتوى ، كانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا في وقائع نادرة ، وكان الإسلام في زمانهم على طراوتهم ، ولم يكن لهم رغبة في العلم إلا الله تعالى ، لا جرم كان اشتغالهم بمهمات الدين ، ومراقبة القلب وملازمة التقوى ، وطلب علم القرآن والحديث للعمل والهداية للربياء والرواية ، فأقبلوا على الله بكنههم ، فلما انقضى عصرهم تولى الخلافة أقوام لا استقلال لهم بعلم الفتوى ، واتسعت الولاية فأحتاجوا إلى القضاة والفقهاء المستقلين بالفتاوى والأقضية وكان قد بقي من علماء التابعين من هو على الطراز الأول في ملازمة صفو الدين من الشوائب ، وكانوا إذا طلبوا هربوا ، فأضطّر الخلفاء إلى إكرامهم والإحلاح في طلبهم ، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء بذلك فأكبوا على طلب علم الفتاوى توصلاً إلى نبيل العز والجاه ، وكثرت الرغبة في علم المذهب واتسع واكب الناس عليه ، ثم عرضوا أنفسهم على الولاية وتعرقوا إليهم ، وطلبوا الولايات والعائلات منهم ، فمنهم من حرم ، ومنهم من أكرم ، ولم يخل المكرم عن ذل الطلب ، فأصبح المطلوب طالباً ، والهابط الراهب راغباً ، إلا من وفقه الله تعالى

في كلِّ عصر من علماء دينه المعرضين عن السلاطين وولايتهم وأموالهم ، ومن فضل الله تعالى أنه لم يخلُ عصرٌ منهم ، وقد كان أكثر الإقبال في ذلك العصر على علم الفتاوى والأفضية ، وهو المسمى الآن بعلم المذهب ، ثم نبعت طائفة المتكلمين من المعتزلة وغيرهم ، وظهر من الصدور والخلفاء من مال إلى البحث عن العقائد وإلى التعصب فيه ، وأقبلوا على من أشتغل بذلك العلم ، فأكبَّ الناس على علم الكلام وأكثروا فيه التصانيف ، ورتبوا فيه طرق المجلدات والمناقضات ، وزعموا أن غرضهم الذب عن الدين والنضال عن السنة كما زعم من قبلهم أن غرضهم الاستقلال بالفتوى ليميز الحلال من الحرام ، ثم ظهر بعد ذلك من الصدور من لم يستصوب الخوض في أصول العقائد لما فيه من الفتنة فأعرض عن المتكلمين ، وأقبل على التعصب للمذاهب في الفروع ، وأقبل على من يناظر في الفقه وبيان الأولى من مذهب أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما خاصة ، فترك الناس الكلام وأثألوا على المسائل الخلافية بين أبي حنيفة والشافعي خاصة ، وزعموا أنهم إنما يفعلون ذلك لله تعالى ، وغرضهم استنباط دقائق الشرع وبيان مآخذ الأحكام ، وأكثروا فيه التصانيف ورتبوا طرق المجلدات ، وأعرضوا عن الخلاف مع مالك وأحمد بن حنبل وسفيان مع أنهم كانوا يخالفون في جملة من الأحاديث ، وأبحث عن معاني الأحاديث وما لا يصحُّ منها وما يصحُّ أهم في مآخذ الأحكام ، ولكن كانت رغبتهم بحسب ميل الصدور للتوسل إلى الصلوات والولايات ، فلم يشتغلوا إلا بما يروج عندهم ، ثم لم يسكتوا عن قولهم إنه لا باعث لهم إلا الدين وإحياء الشرع ، ولو مالت نفوس أرباب الولايات إلى الخلاف مع أحمد بن حنبل ومع مالك وغيرها لأشتغلوا بالبحث عن مذاهبهم ومناقضاتهم . قال : فهكذا كان ترتيب الأعصار إلى الآن ، ولا ندري ما قدره الله تعالى فيما بعد من الأعصار ، فهذا هو الباعث على الأكباب على الخلافات والمناظرة لا غير أنتهى . هذا ما كان في زمن

الغزالي ، وأما في عصرنا هذا فقد قصرت ألهمهم ، وراج الجهل وذووه ، فلا إكباب لمن ينتسب للعلم على شيء مما تقدم ، ولكن ربما وقع بينهم مناظرات ومناقضات لا ثقة بحالهم ، ونحن إنما أتبعنا الإمام الغزالي في ذكر أمرها تنبيهاً على شروطها وآفاتهما لأحتمل وقوعها فليعلم . قال الغزالي بعد ذكره الباعث على الإكباب على الخلاف والمناظرة المذكورة : فقل ما ترى رجلاً يتعلم الخلاف خوفاً من أن يقال له يوم القيامة : لم لم تتعلم الخلاف ؟ وما من أحد إلا ويتخاف أن يقال له يوم القيامة : لم لم تخلص في علمك وعملك ؟ ولم رأى يت الناس بطاعتك يا فاجر وبإغاوي يا فاسق يا مرأى كما ورد في الخبر أن المرأى ينادى بهذه الألقاب ، ومع ذلك لا يتعلم علم الإخلاص ، وطريق الحذر من الرياء ، وما يجري هذا المجرى من صفات القلب ، فأنظر الآن من يتعلم لخوف الآخرة ما أهم ما يشتغل به أنتهى .

الفصل الأول

في بيان شروط المناظرة

اعلم أن المناظرة في أحكام الشرع من الدين أيضاً ، ولكن لها شروط ومحل ووقت ، فمن اشتغل بذلك في وقته ومحلّه وقام بشروطه فقد اقتدى بالصحابه رضي الله عنهم ، فإنهم تشاوروا في مسائل ، وبالسلف الصالحين كالشافعي ومحمد بن الحسن وغيرهما ، فإنهم تناظروا في مسائل ، وما تناظروا إلا لله ولطلب ما هو حق عند الله تعالى ، وقد مرّ قول المذكورين وغيرها في ذلك ، وسياقي ذكر نبذة يسيرة من عيون مناظرتهم آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . ولمن يناظر الله وفي الله علامات :

الأولى — أن لا يشتغل به من لم يتفرغ عن فرض العين ، لأن غايته أنه فرض كفاية ، فيكون كمن ترك الصلاة المفروضة ، وأشتغل بنسج الثياب ويقول : غرضي بذلك ستر عورة من يصلي فيقال له : كذبت لو أردت ذلك لصليت أولاً لنفسك ، ثم نظرت إلى صلاة غيرك .

الثانية — أن لا يرى فرض كفاية آخر أهم من المناظرة ويتركه ، فإن المناظر طلب مآخذ الشرع لينال رتبة الاجتهاد ، وهذا من فروض الكفايات ، فإن رأى فرض كفاية معطلاً لا قائم به فلا يشتغل بما قام به جماعة ، وعلم الأحدث في هذا العصر من فروض الكفايات ولا قائم به وقد اشرف على الأندراس وهو أصل الدين ، فمن يهمل ذلك ويزعم أنه يتعلم الخلاف لله فهو كمن ترك جماعة من الناس عطاشاً مشرفين على الهلاك وهو قادر على أن يسقيهم ما يحييهم به فأشتغل بتعليم صناعة الحجامة ، وفي الحجامين كثرة وزعم أن غرضه القيام بفرض الكفاية إذ لو خلا البلد عن الحجامين لتعرضوا للهلاك ، ومن جملة فروض الكفايات التي لا قائم بها لاسيما الآن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد يكون المناظر في مجلس مناظرته مشاهداً للمحرير ملبوساً ومفروشاً وهو لا ينكره ، وينظر في دباغ جلد الكلب والتوضي بنبيذ التمر ونحو ذلك مما لا يتفق قط ، بل يجري منه ومن غيره في مجلس المناظرة من الغيبة والإيحاء والإيذاء ما يعصي به القائل والمستمع ولا يلتفت قلبه إلى شيء من ذلك ، ثم يزعم أنه ينظر لله تعالى ، فأنظر هل كانت مشاوره الصحابة ومناظرة السلف من هذا الجنس ؟

الثالثة — أن يكون المناظر مجتهداً يفتي برأيه لا بمذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى حتى إذا بان له الحق على لسان خصمه أنقل إليه ، كذلك كانت مناظرة السلف ، فأما من لا يجتهد فليس له مخالفة صاحب مذهبه ، فأني فائدة له في المناظرة وهو لا يقدر على تركه إن ظهر ضعفه ، ولو كانت مباحثته عن فعل القولين والوجهين لكان أحرى وأنفع ، فإنه ربما يفتي به ، ولكن ميله

إلى إظهار اتساع علمه في إفحام خصمه وإظهار ضعف كلامه .
 الرابعة — أن ينظر في واقعة مهمة ، أو في مسألة قريبة من الوقوع ، فما خاض الصحابة في المشاورة إلا بعد وقوع الواقعة لا قبله إلا في الفرائض العلمهم بأن ذلك لا بد من وقوعه عن قرب ، وقد مرّ النهي عن المسائل قبل وقوعها ، ولا ترى المناظر يهتم بتمييز ما نعم به البلوى كطلاق السكران وتخليل الخمر وكون أطلع فسخاً أو طلاقاً عما لا نعم به من التوضي بنبيذ التمر ، ودباغ جلد الكلب ، وذكاة الحمار ، ونحو ذلك .

الخامسة — أن تكون المناظرة في الخلوة أحب إليه منها في المحفل والصدور ، فإن الخلوة أجمع للهم وأحرى بصفاء الفكر ، وفي حضور الخلق ما يحرك دواعي الرياء والحرص على الإفحام ولو بالباطل ، وأنت تعلم كسلهم عن الجواب عن المسألة في الخلوة ، وتنافسهم في المسألة في المحفل .

السادسة — أن يكون في طلب الحق كمنشد ضالة يكون شاكراً متى وجدها ، ولا يفرق بين أن تظهر على يده أو على يد غيره فيرى رفيقه معيناً لا خصماً ، ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق كما لو أخذ طريقاً في طلب ضالته فنبهه غيره عليها أنها في طريق آخر ، والحق ضالة المؤمن يطلبه كذلك ، فحقه إذا ظهر الحق على لسان خصمه أن يفرح به ويشكره لأنه يخجل ويسود وجهه ويربد لونه ، ويمتد في مجادته ومدافعتة جهده ، فقد ردت امرأة على عمر رضي الله عنه وهو في خطبته على ملأ من الناس فقال : صدقت أصابت امرأة وأخطأ رجل . ورد رجل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : أصبت وأخطأت ووقى كل ذي علم عليم . وسئل أبو موسى الأشعري وكان أمير الكوفة عن رجل قاتل في سبيل الله فقتل فقال : هو في الجنة ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه حاضراً فقال : أعيد على أمير فلعله لم يفهمه فأعاداً عاد الجواب فقال ابن مسعود : وأنا أقول : إن أصاب الحق فقتل فهو في الجنة ، فقال أبو موسى : لا تسألوني عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم . ولو أعترض الآن بمثل هذا على أقل فقيه لا نكر

وَأَسْتَبْعِدُ وَقَالَ : هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ . وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السابعة — لَا يَمْنَعُ مَعِينَهُ مِنَ الْإِتِّعَالِ مِنْ دَلِيلٍ إِلَى دَلِيلٍ ، وَمِنْ سَوْأَلٍ إِلَى سَوْأَلٍ ، بَلْ يُوْرِدُ مَا يَحْضُرُهُ وَيَخْرُجُ مِنْ كَلَامِهِ جَمِيعُ دَفَائِقِ الْجَدَلِ ، هَكَذَا كَانَتْ مَنَازِرُهُ أَهْلَ الدِّينِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : هَذَا لَا يَلْزَمُنِي وَقَدْ تَرَكْتُ كَلَامَكَ الْأَوَّلَ وَلَيْسَ لَكَ ذَلِكَ ، فَهَذَا مُحْضَرٌ عِنَادٌ ، بَلِ الرَّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَبَدًا يَكُونُ مَنَاقِضًا لِلْبَاطِلِ فَيَجِبُ قَبُولُهُ ، وَأَنْتَ تَرَى الْمَنَازِرَاتِ فِي الْمَحَافِلِ تَنْقُضِي بَعْضُ الْمَجَادِلَاتِ حَتَّى يَقْيِسَ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى أَصْلِ فَيَطَالِبُ بَعْلَتَهُ فَيَذْكُرُهَا ، فَيَطَالِبُ بِاللَّدْلِيلِ عَلَى عِلَّةِ الْأَصْلِ فَيَقُولُ : هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَإِنْ ظَهَرَ لَكَ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَأَذْكُرْهُ ، فَيَصْرُحُ بِالْمُعْتَرِضِ وَيَقُولُ : أَعْرِفْهُ وَلَا أَذْكُرْهُ وَلَا يَلْزَمُنِي ذِكْرُهُ ، وَيَنْقُضِي الْمَجْلِسَ فِي الْإِصْرَارِ عَلَى الْعِنَادِ . وَقَوْلُهُ أَعْرِفْهُ وَلَا يَلْزَمُنِي ذِكْرُهُ مَعَ سَوَالِهِ عَنْهُ كَذِبٌ عَلَى الشَّرْعِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ يَعْرِفُ وَقَصْدُهُ تَعْجِيزُ خَصْمِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ كَذَّابٌ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَدْ فَسَقَ بِإِخْفَائِهِ مَا عَرَفَهُ مِنْ أَمْرِ الشَّرْعِ وَقَدْ سَأَلَهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمَ لِيَفْهَمَهُ وَيَنْظُرَ فِيهِ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ عِنْدَ قُوَّتِهِ ، وَيُظْهِرَ لَهُ أَمْرَهُ وَيُخْرِجَهُ عَنْ ظُلُمَةِ الْجَهْلِ عِنْدَ ضَعْفِهِ ، وَلَا خِلَافَ أَنْ إِظْهَارَ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ وَاجِبٌ عِنْدَ السُّوَالِ ، وَمَنْ كَتَمَهُ أَجْلَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ ، فَانْظُرْ فِي مَنَازِرَاتِ السَّلَفِ هَلْ سَمِعْتَ فِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ ؟ أَوْ إِنْكَارًا عَلَى مَنْ اتَّقَلَ مِنْ آيَةٍ إِلَى خَيْرٍ ، وَمَنْ أَثَرٍ إِلَى خَيْرٍ ، بَلْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَنَازِرَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْحِنِي وَأُمِّيْتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِّيْتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ) ، فَانْتَقَلَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ لَمَّا رَأَى الْأَوَّلَ لَا يَدْرِكُهُ فَهَمَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثامنة — أَنْ يَنْظُرَ مَعَ مَنْ هُوَ مُسْتَقِلٌّ بِالْعِلْمِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَطْلُبُ الْحَقَّ ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُمْ يَحْتَرِزُونَ مِنْ مَنَازِرَةِ النُّحُولِ وَالْأَكَابِرِ خَوْفًا مِنْ ظُهُورِ الْحَقِّ عَلَى لِسَانِهِمْ ، وَبِرَغْبَتِهِمْ فَيَحْتَرِزُونَ مِنْهُمْ طَمَعًا فِي تَرْوِيجِ الْبَاطِلِ عَلَيْهِمْ ، وَوَرَاءَ

هذه الشروط والآداب شروط وآداب دقيقة ، ولكن في هذه الثانية ما يهديك إلى مَنْ يَناظرُ الله وإلى مَنْ يَناظرُ لَعْلَةً . وأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَناظرُ الشَّيْطَانَ وهو عَلَى قلبه مُسْتَوِلٍ وقد شهد الله له بالعداوة وأنه لَا يزال يدعوه إلى هلاكه ، ثم يَناظر في مسائل الممخطئ فيها أجرٌ واحدٌ وللمصيب أَجْرَانِ فهو ضَحِكَةٌ للشَّيْطَانَ ، وعِبْرَةٌ للمخلصين ، ولذلك يَشْتُمُ الشَّيْطَانَ به لما غَمَسَهُ في ظِلْمَاتِ الآفَاتِ كما نَعُدُّهَا ونَفْصَلُهَا .

الفصل الثاني

في آفات المناظرة وما يتولد منها من مَهْلِكَاتِ الأخلاق

اعلم أَنَّ المناظرة الموضوعَة لقصد الغلبة والإفحام والمباهاة والتشوف لإظهار الفضل هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله المحمودَة عند عدوه إبليس ، ونسبتها إلى الفواحش الباطنة من الكبر والعُجب ونحوها نسبة الخمر إلى الفواحش الظاهرة من الزنا والقتل وغير ذلك ، وكما أَنَّ مَنْ خَبِرَ بين الشرب وبين سائر الفواحش فاختار الشرب استصغاراً له ، فدعاه ذلك إلى ارتكاب سائر الفواحش ، فكذلك مَنْ غلب عليه حبُّ الإفحام والغلبة في المناظرة وطلب الجاه والمباهاة دعاه ذلك إلى إضمار الخبائث كلها .

فمنها الحسد — قال صلى الله عليه وسلم : الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ الْذَّارُ الْحَلَبَ ، ولا يَنفِكُ الْمُنَاطِرُ مِنْهُ فَإِنَّهُ تَارَةً يَغَابُ وَتَارَةً يُغْلَبُ وَتَارَةً يَحْمَدُ فِي كَلَامِهِ ، وَتَارَةً يَحْمَدُ كَلَامَ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : سَخِّدُوا الْعِلْمَ

حيث وجدتموه ، ولا تقبلوا أقوال النُّقَمَاءِ بعضهم في بعض فإنهم يتغايبون كما تتغايب التُّيُوس في الزَّرَبَةِ .

ومنها الكُبر والتَّرفع على الناس — قال صلى الله عليه وسلم : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ، أَي لا يدخل الكُبر مع صاحبه إلى الجنة ، ولا تنفك المناظرة عن الكُبر على الأقران والأمثال والتَّرفع فوق المقدار حتى إنهم ليتقاتلون على القرب من الصدور .

ومنها الحقد — ولا تكاد تنفك المناظرة عنه لا سيما لمن حرَّك رأسه في كلام خصمه أو رجَّحه عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : الْمُؤْمِنُ غَيْرُ حَقُودٍ ، وورد في ذم الحقد ما لا يخفى .

ومنها الغيبة — وقد شبهها الله تعالى بأكل الميتة ، ولا يزال المناظر ماثراً عليها ، فإنه لا يخلو عن حكاية كلام صاحبه في معرض التَّهجين ، والذَّم والتَّوهين ، وربما يحرف كلامه فيكون كاذباً ملبساً ، وقد يصرح باستجباله واستحقاقه ، والغيبة أشد من الزَّنا كما ورد في الخبر .

ومنها تزكية النفس — قال تعالى : (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ) ولا يخلو المناظر عن تزكية نفسه تصرِّحاً أو تعريضاً بنفي غيره وتهجين كلام غيره .

ومنها التَّجسس وتتبع العورات — قال الله تعالى : (وَلَا تَجَسَّسُوا) . قال صلى الله عليه وسلم : يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِقَلْبِهِ لَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ ، ولا يخلو المناظر عن طلب عورات الأقران والخصوم .

ومنها الفُرح بما يسوء الناس وألغم بسرورهم — ومن لا يجب لأخيه المسلم ما يجب لنفسه فهو ناقص الإيمان ، بعيد عن أخلاق أهل الدين ، وهذا غالب بين من غلب عليهم إفحام الأقران ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : العلم بين أهل العلم رحم متصل ، فأَيُّ خير لك في علم يدعوك إلى العداوة والشُّحناء مع الأقران والشُّرَكَاء في العلم ؟ وقد كان بجري بين الشافعي وأحمد مفاوضات في

علم الحديث وغيره ثم يقول أحمد : ما صليت منذ أربعين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي ، كما مرّ مع بقية كلامه في حقه .

ومنها التفاف — وهم يضطرون إليه ، فإنهم يلقون الخصوم والأقران وأتباعهم بوجه مسلم وقلب منازع ، وربما يظهرون الشوق المنرط إلى لقاءهم ، وفرائضهم مرتعدة من بغضهم ، ويعلم كلّ منهم أنه كاذب فيما يبديه . قال عليه الصلاة والسلام : إِذَا تَعَلَّمَ النَّاسُ الْعِلْمَ وَتَرَكَوا الْعَمَلَ وَتَحَابُّوا بِالْأَلْسُنِ وَتَبَاغَضُوا بِالْقُلُوبِ وَتَقَابَعُوا فِي الْأَرْحَامِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ .

ومنها الاستكبار عن الحقّ وكرهته ، والحرص على مدافعته بالمماراة — حتى إن أبغض الأشياء إلى المناظر أن يظهر الحقّ على لسان خصمه ، ومما ظهر تشمر لجحده بما قدر عليه من المدافعة والنزيب والمخادعة ، ثم تصوير المماراة له عادة وطبيعة ، والمكر والحيلة له سايقة ، حتى لا يسمع كلاماً إلا وتنبعث داعيته للاعتراض عليه إظهاراً للفضل ، واستحقاقاً للخصم وإن كان حقّاً إظهاراً لنفسه لا للحقّ ، وقد تقدّم في فضل ترك المراءأحاديث تنفي عن الإعادة ، وهذا وقد سوى الله تعالى بين من افتأرى على الله كذباً ، وبين من كذب بالحقّ لمأ جاءه فقال تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ) .

ومنها الرياء وملاحظة الخلق واستمالة قلوبهم وصرف وجوهمهم — والرياء هو النأء العضال ، فهذه عشر خصال من أمهات الفواحش الباطنة ، ويتولد منها من الرذائل بل من كلّ واحدة عشرة أخرى لا تظيل بذكرها وتفصيل آحادها ، مثل الغضب والأنفة والبغضاء والطمع وحب المال والجاه ، ليتسكن من الغلبة والمباهاة والأشر والبطر ، وتعظيم الأغنياء والسلاطين ، والتردّد إليهم ، والأخذ من حرامهم ، واستحقار الناس ، والفخر والخيلاء ، ومغاينة الأقران بالتجميل بالخيول والحراكب والملابس المحظورة ، والخوض فيما لا يعني ،

وكثرة الكلام ، وخروج الخشية من القلب ، وأستيلاء الغفلة حتى في عبادته ، وأستفراق العمر في العلوم التي تعين في المناظرة مع أنها لا تنفع في الآخرة ، وتحسين العبارة ، وتسجيع اللفظ ، وحفظ النوادر للمباهاة ، إلى غير ذلك ، والمناظرون يتفاوتون فيها على حسب درجاتهم ، ولهم درجات شتى ، وأعلم أن هذه الرذائل لازمة للمشتغل بالتذكير والرَّعْظ إذا كان قصده طلب القبول ، وإقامة ألجاء ، ونيل العزِّ والثروة ، وهي لازمة للمشتغل بعلم المذهب والفنلوي إذا كان طلبه القضاء ، وولاية الأوقاف والتقدم على الأقران ، وهي لازمة لكل من يطلب العلم لغير وجه الله ، فالعلم لا يهمل العالم بل يهأسكه ويُسقيهِ ، أو يسعده ويُقرِّبه من الله ويُدنيه ، فإن قلت في المناظرة فائدتان إحداها ترغيب الناس في العلم ، إذ لولا حبُّ الرِّئاسة لَأُندِرت العلوم ، وفي سداً بابها ما يفتقر هذه الرِّغبة . والأخرى أن فيه تشجيد الخطار وتقوية النفس لدرك مأخذ الشرع فنقول : صدقت لم نذكر ذلك لسد باب المناظرة ، بل ذكرنا شروطها وأقائتها ليحترز المناظر عن أَلآفات بعد مراعاة الشروط ، ثم يستدرّ فوائدها من الرِّغبة في العلم لوجه الله لا للدُّنيا ، نسأل الله العافية ، ولننغم الكلام في هذا الباب بذكر مناظرات نفيسة من عيون مناظرات السلف تكملة للفائدة وتبرُّكاً بأنفاسهم حشرنا الله في زمرة هم آمين .

مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنها

وهي سبب إذن مالك له بالإفتاء وسنه أربع عشرة سنة ، نقل الدِّميري في حياة الحيوان وغيره أن الشافعي كان جالساً بين يدي مالك فجاء رجل فقال لمالك : إني رجل أبيع القُمري وإني بعث في يومي هذا قُمرياً فردّه عليّ المشتري وقال : قُمريك ما يصيح فحلفت له بالطلاق أنه لا يهدأ من الصياح فقال له مالك : طلقتُ مرأتك ولا سبيل لك عليها ، وكان الشافعي يومئذ ابن أربع عشرة سنة فقال لذلك الرجل : أيما أكثر صياح قُمريك أو سكوته ؟ فقال : لا بل صياحه ، فقال : لا طلاق عليك ، فعلم بذلك مالك فقال : يا غلام

من أين لك هذا ؟ فقال : لأنك حدثتني عن الزُّهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أمِّ سلمة أنَّ فاطمة بنت قيس قالت : يا رسول الله : إن أبا جهم ومعاوية خطباني فقال : أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَمَعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّ أبا جهم كان يأكل وينام ويستريح ، وقال : لا يضع عصاه عن عاتقه على المجاز ، والعرب يجعل أغلب الأعمال كمد أومته ، ولما كان صباح قُمريِّ هذا أكَثَرَ من سكوته جعلته كصياحه دائماً ، فتمعَّب مالك من أحتجاجه وقال له : أَفَتِ فَقِدَ أَنْ لَكَ أَنْ تُقِيَّ فَأُفِيَّ فِي ذَلِكَ السَّنِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

مُناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : حدثنا الشافعي قال : ذكرت للمحمد بن الحسن الدُّعَاءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ لِي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعِيَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَمَا أَشْبَهَهُ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ : اللَّهُمَّ أَطْعِمْنِي قَدْءًا وَبَصَلًا وَعَدَسًا وَأُرْزُقْنِي ذَلِكَ ، أَوْ أَخْرِجْه لِي مِنْ أَرْضِي ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَهَذَا فِي الْقُرْآنِ ، فَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تَجِيزُ مَا فِي الْقُرْآنِ خَاصَّةً فَهَذَا فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتُ تَجِيزُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلِمَ حَظَرْتَ شَيْئًا وَأَبْجَتَ شَيْئًا ؟ قَالَ : فَمَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : كُلُّ مَا جَازَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَدْعُوَ بِهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَجَازٌ أَنْ يَدْعُوَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بَلْ أَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَرْجَى سُرْعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ الْقُرْآنُ وَالْدُّعَاءُ ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ كَلَامُ الْآدَمِيِّينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي غَيْرِ أَمْرِ الصَّلَاةِ ، قَالَ أَبُو السُّبُكِيِّ : فِي الْمُنَازَعَةِ رَدُّ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ فِي مَنَعِهِ الدُّعَاءَ بِجَارِيَةِ حَسَنَاءَ .

مُناظرة بينهما أيضاً ، وهي مشهورة

وقد رويناها من طريق الحميدي وملخصها : قال له محمد بن الحسن : ما تقول في رجل غصب من رجل ساجدة^(١) فبني عليها بناءً أُنْفَقَ فِيهِ أَلْفَ دِينَارٍ ، ثُمَّ جَاءَ

(١) أي خشبة .

صاحب الساجدة أثبت بشاهدين عدلين أن هذا اغتصب هذه الساجدة وبنى عليها هذا البناء ، ما كنت تحكم ؟ قال الشافعي : اقول لصاحب الساجدة يجب أن تأخذ قيمتها ، فإن رضي حكمت له بألقيمة ، وإن أبي إلا ساجته قلعناها ورددتها عليه ، قال محمد : فما تقول في رجل اغتصب من رجل خيطاً إبريسم فخط به بطنه ، فجاء صاحب الخيط فأثبت بشهادة عدلين أن هذا اغتصب هذا الخيط أكنت تنزع الخيط من بطنه ؟ فقال الشافعي : لا ، فقال محمد : الله أكبر تركت قولك فقال الشافعي : لا تعجل أخبرني لو لم يغصب الساجدة من أحد وأراد أن يقطع هذا البناء عنها أيباح له ذلك أم يحرم عليه ؟ فقال محمد : بل أيباح ، فقال الشافعي : أفرايت لو كان الخيط خيط نفسه فأراد أن يتزعه من بطنه أمباح له ذلك أم محرم ؟ فقال محمد : بل محرم ، فقال الشافعي : فكيف تقيس مباحاً على محرم ؟ فقال محمد : أرايت لو أدخل غاصب الساجدة في سفينة ولجج في البحر أكنت تنزع اللوح من السفينة ؟ فقال الشافعي : بل أمره أن يقرب سفينته إلى أقرب المراسي إليه ثم أنزع اللوح وأدفعه إلى صاحبه ، فقال محمد : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار ؟ فقال الشافعي : هو أضر بنفسه لم يضر به ، ثم قال الشافعي : ما تقول في رجل اغتصب من رجل جارية فأولدها عشرة كلهم قد قرأوا القرآن وخطبوا على المنابر وحكموا بين المسلمين ، فأثبت صاحب الجارية بشاهدين عدلين أن هذا اغتصبها منه ناشدتك الله بماذا كنت تحكم ؟ قال : أحكم بأن أولاده أرقاء لصاحب الجارية ، فقال الشافعي : أيهما أعظم ضرراً أن تجعل أولاده أرقاء أو تطلع البناء عن الساجدة ؟ .

مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما

روي عن إسحاق قال : كنا بمكة والشافعي بها ، وأحمد بن حنبل أيضاً بها ، وكان أحمد يجالس الشافعي وكنت لأجاسه ، فقال لي أحمد : يا أبا يعقوب لم لا تجالس هذا الرجل ؟ فقلت : ما أصنع به وسينه قريب من سننسا ؟ كيف

أترك ابن عيينة وسائر المشايخ لأجله ؟ فقال : ويحك إن هذا يفوت وذلك لا يفوت^(١)
 قال إسحاق : فذهبت إليه فتناظرنا في كراء بيوت أهل مكة ، وكان الشافعي تساهل
 في المناظرة ، وأنا بالغت في التقرير ، ولما فرغت من كلامي وكان معي رجل
 من أهل مرو فالتفت إليه وقلت : مرّدك هكذا مرّدك لا كمالي نيسنت ، يقول
 بالفارسية : هذا الرجل ليس له كمال^(٢) ، فقال لي : أتناظر ؟ قلت : للمناظرة
 جئت فقال الشافعي : قال الله تعالى : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ
 دِيَارِهِمْ) فنسب الديار إلى مالكها أو إلى غير مالكها ؟ وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم فتح مكة : مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي
 سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ . فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها ؟ وأشتري عمر
 ابن الخطاب داراً للسجن من مالك أو من غير مالك ؟ وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ قال إسحاق : فقلت : الدليل على صحة
 قولي أن بعض التابعين قال به ، فقال الشافعي لبعض الحاضرين : من هذا ؟
 فقيل : إسحاق بن إبراهيم الحنظلي فقال الشافعي : أنت الذي يزعم أهل خراسان
 أنك فقيهم قال إسحاق : فقلت : هكذا يزعمون ، فقال الشافعي : ما أحوجني أن
 يكون غيرك في موضعك فكنت أمر بعرك أذنيه ، أقول لك : قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ، وأنت تقول : قال عطاء وطاوس وأحسن وإبراهيم ، وهل
 لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ؟ فقال إسحاق : اقرأ (سَوَاءَ الْعَاكِفُ
 فِيهِ وَالْبَادِ) ، فقال الشافعي : هذا في المسجد خاصة . وفي رواية قال إسحاق :
 لما عرفتُ أَنِّي أَفْجَمْتُ قُمْتُ ، ثم يحكي عن إسحاق أنه إذا ذكر الشافعي كان يأخذ
 لحيته بيده ويقول : واحيائي من محمد بن إدريس يعني من هذه المناظرة ولا
 سيما من قوله مرّدك لا كمالي نيسنت .

(١) أي إن هذا ليس بمقيم عندنا .

(٢) القائل بالفارسية إسحاق بن راهويه للرجل الذي من أهل مرو هذا

الرجل عن الشافعي ليس له كمال ، فعلم الشافعي أن إسحاق قال فيه سهواً .

مُناظرة بينهما أيضاً

روينا أن إسحاق بن راهويه ناظر الشافعي - وأحمد بن حنبل حاضر - في جلوس الميمنة إذا دُبغت ، فقال الشافعي : دباغها طهورها ، فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال الشافعي : حديث الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بشاة ميمنة فقال : هَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِبَيْلِهَا ؟ قال إسحاق : حديث ابن عكيم كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميمنة بإهاب ولا عصب أشبه أن يكون ناسخاً لحديث ميمونة لأنه قبل موته بشهر ، فقال الشافعي : هذا كتاب وذاك سماع ، قال إسحاق : إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقبصر وكن حجة عليهم عند الله ، فسكت الشافعي ، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عكيم وأفتى به ، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي فأفتى بحديث ميمونة ، قال السبكي بعد ذكره هذه المناظرة : وقد يظن قاصر الفهم أن الشافعي أنقطع فيها مع إسحاق ، وليس الأمر كذلك ، وكيفيه مع قصور فهمه أن يتأمل رجوع إسحاق إلى الشافعي ، فلو كانت حجته قد نهضت على الشافعي لما رجع ، قال : ثم تحقيق هذا أن اعتراض إسحاق فاسد الوضع لا يقابل بغير السكوت ، وذلك أن كتاب عبد الله بن عكيم كتاب عارضه سماع ولم يُيقن أنه مسبوق بالسمع وإنما ظن ذلك ظناً لقرب التاريخ ، ومجرد هذا لا ينهض بالنسخ ، أما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقبصر فلم يعارضها شيء بل عضدها القرآن وساعدها التواتر الدال على أن هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاءنا بالدعوة إلى ما في الكتاب ، فلاح بهذا أن السكوت من الشافعي تشكيك على إسحاق بأن اعتراضه فاسد الوضع فلم يستحق عنده جواباً ، وهذا شأن الخارج عن البحث عند الجدلين فإنه لا يقابل بغير السكوت ، ورب سكوت أبلغ من نطق .

مُناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
 حكى أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة فقال له الشافعي : يا أحمد ما تقول
 إنه يكفر ؟ قال : نعم ، قال : إذا كان كافراً فبِمَ يُسَلِّم ؟ قال : يقول : لا إله
 إلا الله محمد رسول الله ، قال الشافعي : فالرجل مستديمٌ لهذا القول لم يتذكره ،
 قال : يُسَلِّم بأن يصلي ، قال : صلاة الكافر لا تصح ولا يُحكم بإسلامه بها ،
 فأقطع أحمد وسكت .

مُناظرة جرت بحضرة الشافعي رضي الله عنه
 حكى أن الفضل بن الربيع قال للشافعي : أحب أن أسمع مناظرتك مع الحسن
 ابن زياد اللؤلؤي ، فقال الشافعي : ليس هو في هذا الحد ، ولكنني أحضر بعض
 أصحابي حتى يكلمه بخبرتك ، ثم أحضر الشافعي رجلاً كوفيّاً كان على مذهب
 أبي حنيفة ، ثم صار من أهل مذهب الشافعي ، فلما دخل اللؤلؤي قال الكوفي : إن
 أهل المدينة ينكرون على أصحابنا بعض أقوالهم فأريد أن أسألك عنه
 فقال اللؤلؤي : قل ، فقال الكوفي : ما تقول في رجل قذف محصنة وهو في
 الصلاة ؟ فقال : صلاته فاسدة ، فقال : ما حال طهارته ؟ قال : طهارته باقية ،
 قال : ما تقول : إن ضحك في صلاته ؟ قال : يُعيد الطهارة والصلاة ، فقال
 الكوفي : قذف المحصنات في الصلاة أيسر من الضحك فيها ؟ قال : فوثب
 اللؤلؤي وأخذ نعله ومضى وقال : وضعنا في هذا ، فضحك الفضل بن الربيع ، فقال
 الشافعي : ألم أقل لك إنه ليس في هذا الحد .

مُناظرة جرت بحضرة الشافعي وأقام هو والحجة فيها
 حكى أن بشر المريسي دخل يوماً على الشافعي وعنده رجل من أهل المدينة
 وكان الشافعي عليلًا متكئاً مضطجعاً ، فنظر بشر المديني في أفراد الإقامة
 فقال : أجمعنا على أنه إذا ثنى الإقامة فقد أثنى بالإقامة ، واختلفنا في أنه إذا
 أفرداهل أثنى بها ؟ فيجب أن نأخذ بالمتفق وترك المختلف قال : فتحير
 المديني ، فاستوى الشافعي عند ذلك وقال : إن كان ما قلت صحيحاً فقد لزمك

أَنْ تَقُولَ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْأَذَانِ لَأَنَّا قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ مَعَ التَّرْجِيعِ صَحِيحٌ
وَإِخْتِلَافُنَا فِي صِحَّتِهِ بِدُونِهِ ، فَسَكَتَ بِشَرْحِي ظَهَرَ لِلْكَسَلِ انْقِطَاعَهُ ، ثُمَّ عَادَ الشَّافِعِيُّ
إِلَى اضْطِجَاعِهِ .

مُنَازَرَةٌ بَيْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ دَاوُدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
حَكَى أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا ، فَأَحْتِجَّ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تُبَاعُ ، قَالَ : اجْتَمَعْنَا
عَلَى أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً تُبَاعُ ، فَهِيَ أَدْعَى أَنْ هَذَا الْحُكْمُ يَزُولُ بِوَلَادَتِهَا ، فَعَلِيهِ
الدَّلِيلُ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سُرَيْجٍ : وَاجْتَمَعْنَا أَنَّهُمَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَا تُبَاعُ ، فَهِيَ أَدْعَى
أَنَّهَا تُبَاعُ إِذَا انفصل الحمل فعليه الدَّلِيلُ فَبَيَّتْ أَبُو بَكْرٍ .
مُنَازَرَةٌ بَيْنَهُمَا أَيْضًا

وَهِيَ مِنَ الطُّفْلِ الْمُنَازَرَاتِ ، رَوَيْنَا عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الدَّائِدِيِّ قَالَ : كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ وَابُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ إِذَا حَصَلَا
فِي مَجْلَسِ الْقَاضِي أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ لَمْ يَجِرْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِيمَا يَتَفَاوَضَانِهِ
أَحْسَنَ مِمَّا يَجِرُ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ أَبُو سُرَيْجٍ كَثِيرًا مَا يَتَقَدَّمُ أَبَا بَكْرٍ إِلَى الْحُضُورِ
فِي الْمَجْلِسِ ، فَتَقَدَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ يَوْمًا فَسَأَلَهُ حَدَّثَ مِنْ الشَّافِعِيِّينَ عَنِ الْعُودِ الْمَوْجِبِ
لِلْكَفَارَةِ فِي الظَّهَارِ مَا هُوَ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ إِعَادَةُ الْقَوْلِ ثَانِيًا وَهُوَ مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ
دَاوُدَ ، فَطَالَبَهُ بِالْأَدْلِيلِ فَشَرَعَ فِيهِ ، وَدَخَلَ أَبُو سُرَيْجٍ وَأَسْتَشْرَحَهُمْ مَا جَرَى
فَشَرَحُوهُ ، فَقَالَ أَبُو سُرَيْجٍ لِأَبْنِ دَاوُدَ أَوَّلًا : يَا أَبَا بَكْرٍ أَعَزَّكَ اللَّهُ هَذَا قَوْلُ
مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمَ مَعَكُمْ فِيهِ ؟ فَاسْتَشَاطَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ : أَتَقْدَرُ مِنْ أَعْتَقَدْتَ
أَنْ قَوْلَهُمْ إِيْجَاعٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِيْجَاعٌ عِنْدِي ؟ أَحْسَنَ أَحْوَالَهُمْ أَنْ أَعْذِمَ خِلَافًا
وَهِيئَاتُ أَنْ يَكُونُوا كَذَلِكَ ، فَغَضِبَ أَبُو سُرَيْجٍ وَقَالَ : أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ بَكْرٌ
الزُّهْرَةُ أَمِيرُ مَنْكَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَبَكْرٌ الزُّهْرَةُ تَعِيرُنِي ؟
وَاللَّهُ مَا تُحْسِنُ أَنْ تَسْتَمَّ قِرَاءَتَهُ قِرَاءَةً مِنْ بَنِيهِمْ ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَحَدِ الْمُنَاقِبِ إِذْ
كَنتُ أَقُولُ فِيهِ :

أَكْرَرْتُ فِي رَوْضِ الْمُحَاسَنِ مُقَاتِي وَأَمْنَعُ نَفْسِي أَنْ تَنَالَ مُحَرَّمَا

وَيَنْطِقُ سُورِيَّ عَنْ مُتَرْجِمٍ خَاطِرِي فَلَوْلَا اخْتِلَاسِي رَدَّهُ لَتَكَلَّمَا
رَأَيْتُ أَهْلِي دَعَوَى مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَمَا إِنْ أَرَى حَبَابًا صَحِيحًا مُسْلِمًا
فَقَالَ لَهُ ابْنُ سُورِيٍّ : أَوْتَفَخِرْ عَلَيَّ بِهَذَا الْقَوْلِ وَأَنَا الَّذِي أَقُولُ ؟
وَمَسَاهِرِي بِالْغُنْجِ مِنْ لَحْظَاتِهِ قَدْ بَتُّ أَمْنَعُهُ لَذِيذَ سِنَاتِهِ
صَبَاً بِحَسَنِ حَدِيثِهِ وَعَتَابِهِ وَأَكْرَزُا لِلْحَخَطَاتِ فِي وَجَنَاتِهِ
حَتَّى إِذَا مَا الصُّبْحُ لَاحَ عَمُودُهُ وَلِيَّ بِخَاتَمِ رَبِّهِ وَبِرَاتِهِ
فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ لِأَبِي عَمْرٍ : أَيَّدَ اللَّهُ الْقَاضِي قَدْ أَقَرَّ بِالْبَيْتِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي
ذَكَرَهَا وَأَدْعَى الْبِرَاءَةَ مِمَّا تَوَجَّهَ ، فَعَلِيَّةُ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ، فَقَالَ ابْنُ سُورِيٍّ : مِنْ مَذْهَبِي
أَنْتَ الْمَقَرَّرُ إِذَا أَقَرَّ إِقْرَاراً وَنَاطَهُ بِصِفَةٍ كَانَ إِقْرَارُهُ مُوَكَّلاً إِلَى صِفَتِهِ ،
فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ : لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ : فَقَالَ ابْنُ سُورِيٍّ : فَهَذَا الْقَوْلُ
الَّذِي قَلَّمْتُهُ اخْتِيَارِي السَّاعَةَ .

مُناظرة بين إمام السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي علي الجبائي
في أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ

دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الْجَبَّائِيِّ فَقَالَ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عَاقِلًا ؟ فَقَالَ الْجَبَّائِيُّ :
لَا ، لِأَنَّ الْعَقْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِقَالِ وَهُوَ الْمُنَاعُ ، وَالْمُنْعُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ ، فَامْتَنَعَ
الْإِطْلَاقُ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ : فَقُلْتُ لَهُ : فَعَلَى قِيَاسِكَ لَا يُسَمَّى اللَّهُ سَبْحَانَهُ حَكِيمًا ،
لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ اللَّجَامِ ، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الْمَانِعَةُ لِلدَّابَّةِ عَنْ
الْجُمُوحِ ، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُ حَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هِجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّمَاءُ
وَقَالَ الْآخَرُ :

أَبْنِي حَنِيفَةً حَكِيمًا وَسُفْهَاءَ كَمْ إِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
أَيُّ نَمْنَعٍ بِالْقَوَافِي مِنْ هِجَانَا ، وَأَمْنَعُوا سُفْهَاءَكُمْ ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَقًّا مِنَ
الْمُنْعِ ، وَالْمُنْعُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ ، لَزِمَكَ أَنْ تَمْنَعَ إِطْلَاقَ حَكِيمٍ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى

قال : فلم يُعِزْ جواباً إلا أنه قال : فلم منع أنت أن يسمى الله عاقلاً وأجزت أن يسمى حكيماً ؟ قال فقلت له : لأنَّ طريق في مأخذ أسماء الله تعالى الأذن الشرعي دون القياس اللغوي فأطلقت حكيماً لأنَّ الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلاً لأنَّ الشرع منعه ، ولو أطلقه الشرع لأطلقته ، قال ابن السبكي : وقع في هذه المناظرة في إنشاد البيت حكموا بالسكاف ، وهو المشهور في روايته ، وكنت أجوز أن يكون حكموا باللام لمقابلته بالسفهاء ، ثم رأيت في كتاب الكامل للمبرد رحمه الله ، وهذان البيتان لجرير :
أبني حنيفة نههوا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا
أبني حنيفة إني إن أهجكم أدع اليمامة لا توارى أربنا
مناظرة بينها أيضاً في الأصلح والتعليل

سأل الشيخ رضي الله عنه أبا علي فقال : ما قولك في ثلاثة : مؤمن وكافر وصبي ؟ فقال : المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل الدرجات ، والصبي من أهل النجاة ، فقال الشيخ : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟ قال الجبائي : لا ، يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثله ، قال الشيخ : فإن قال التقصير ليس مني ، فلو أحييتني كنت عملت الطاعات بعمل المؤمن ، قال الجبائي : يقول له الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولعوقبت ، فراعيت مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهي إلى سن التكليف ، قال الشيخ : فلو قال الكافر : يا رب علمت حاله كما علمت حاله فهلاً راعيت مصلحتي مثله ؟ فأقطع الجبائي .

ومناظرات الأصحاب وغيرهم في سائر العلوم لا تكاد تنحصر ، وهذه النبذة التي اخترناها كافية في هذا المختصر .

الكتاب الثاني

في الادب مع الكتب التي هي آية العلم ، وما يتعلق بنسخها وضبطها
ووضعها وعملها وشراؤها وعازينها ونسخها ، وغير ذلك ، وفيه مسائل

الأولى — ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها في
العلوم النافعة ما أمكنه شراء أو إجارة أو عارية ، لأنها آلة التحصيل ، ولا
يجعل تحصيلها وجمعها وكثرتها حظه من العلم ، ونصيبه من الفهم ، وقد أحسن القائل :
إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع
وإن أمكنه تحصيلها شراء فلا يشتغل بنسخها ، لأن الاشتغال أهم من النسخ ،
ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تحصيله ملكاً أو إجارة .

الثانية — يستحب إجارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه
بها ، وكره تاريتها قوم ، والأول هو الأصح المختار لما فيه من الإعانة على
العلم مع مساهلة مطلق العارية من الفضل والأجر . رويناعن وكيع : أول بركة
أخذت إجارة الكتب ، وعن سفيان الثوري من يخل بالعلم أبطل ياحدى ثلاث :
أن ينساه ، أو يموت فلا ينفع به ، أو تذهب كتبه . وقال رجل لأبي العتاهية :
أعزني كتابك ، فقال : إني أكره ذلك ، فقال : أما علمت أن المكارم
موصولة بالمسكاره ؟ فأعاره . وكتب الشافعي إلى محمد بن الحسن رضي الله عنهما :

قولاً لمن لم تر عي	نا من رآه مثله
ومن كان من رآ	ه قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله	أن ينعموه أهله

لعله يبذلُه لأهله لعائله

وإذا أَسْتَعَارَ كِتَابًا فَلَا يَبِطُّ بِه مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَإِذَا طَلَبَهُ الْمَالِكُ فَيَحْرَمُ عَلَيْهِ حَبْسَهُ ، وَيَصِيرُ غَاصِبًا لَهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي ذِمِّ الْإِبْطَاءِ بَرْدُ الْكُتُبِ الْمُسْتَعَارَةِ عَنْ السَّلَفِ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ نَظْمًا وَنَثْرًا رَوَيْنَاهَا فِي كِتَابِ الْخُطِيبِ الْجَامِعِ ، لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ وَالسَّمْعِ ، مِنْهَا عَنِ الزُّهْرِيِّ : إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ ، وَهُوَ خَبْسُهَا عَنْ أَصْحَابِهَا ، قَالَ الْخُطِيبُ : وَبِسَبَبِ حَبْسِهَا أُمْتِنَعَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ إِعَارَتِهَا .

الثالثة — لَا يَجُوزُ أَنْ يُصْلَحَ كِتَابٌ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ قُلْتُ : وَهَذَا مُحَلٌّ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ ، فَإِنْ كَانَ مَغْلُوطًا أَوْ مَلْحُونًا فَلْيُصْلَحْ ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَطُّهُ مَنَاسِبًا ، فَلْيَأْمَرْ مَنْ يَكْتُبُ ذَلِكَ بِخَطِّ حَسَنِ . وَلَا يَحِشُّهُ وَلَا يَكْتُبُ شَيْئًا فِي بَيَاضِ فَوَاتِحِهِ أَوْ خَوَاتِمِهِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ رَضَى صَاحِبُهُ ، وَلَا يُعْبَرُ بِهِ غَيْرُهُ ، وَلَا يُودَعُهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ حَيْثُ يَجُوزُ شَرْعًا ، وَلَا يَنْسَخُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ وَفَقًا عَلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَلَا بَأْسَ بِالنَّسْخِ مِنْهُ مَعَ الْإِحْتِيَاظِ ، وَأَنْشُدْ بَعْضَهُمْ :

أَيُّهَا الْمُسْتَعِيرُ مِنِّي كِتَابًا إِرْضَ لِي فِيهِ مَا لِنَفْسِكَ تَرْضَى

وَإِذَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ طَالَعَهُ فَلَا يَضَعُهُ مَفْرُوشًا عَلَى الْأَرْضِ ، بَلْ يَجْعَلُهُ مَرْتَفَعًا ، وَإِذَا وَضَعَ الْكُتُبَ مَصْفُوفَةً فَلْيَتَكَنَّ عَلَى شَيْءٍ مَرْتَفِعٍ غَيْرِ الْأَرْضِ لئَلَّا تَنْدَى قَتَبِي ، وَيَرَاعِيَ الْأَدَبَ فِي وَضْعِهَا بِاعْتِبَارِ عُلُومِهَا ، فَيُضَعُ الْأَشْرَفُ أَعْلَى الْكُلِّ ، فَإِنْ اسْتَوَتْ كُتُبٌ فِي فَنٍّ فَلْيُرَاعِ شَرَفَ الْمُصَنِّفِ فَيَجْعَلُهُ أَعْلَى ، وَلِيَجْعَلَ الْمُصَنِّفَ الْكَرِيمَ أَعْلَى الْكُلِّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ فِي خَرِيطَةِ ذَاتِ عُرْوَةٍ فِي مَسَارِ وَنَحْوِهِ فِي حَائِظِ طَاهِرٍ نَظِيفٍ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ ، ثُمَّ كُتُبُ الْحَدِيثِ الصَّرْفِ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ ، ثُمَّ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ الْفَقْهَ ، ثُمَّ أَصُولَ الدِّينِ ، ثُمَّ أَصُولَ الْفَقْهِ ، ثُمَّ النُّحُوِّ وَالتَّنْصِيرِ ، ثُمَّ أَشْعَارُ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْعُرُوضُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَلَا يَضَعُ ذَوَاتِ الْقَطْعِ الْكَبِيرِ فَوْقَ ذَوَاتِ الْقَطْعِ الصَّغِيرِ كَيْلَا يَكْثُرَ تَسَاقُطُهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ اسْمَ الْكِتَابِ عَلَيْهِ فِي

حرف عرضه ويجعل رؤوس الترجمة إلى مَرَدَّ الجلد المقابل للسان لثلاً قصير
 الكتابة معكوسة ، ويراعي في صفّ الكتب حسنَ الوضع ، بأن يجعل الحبكة
 في ناحية ، والمجلد الآخر يجعل حبكته في الناحية الأخرى ، فتكون الكتب
 قائمة بلا أعوجاج ، وإلاّ فيتعوج الصف ضرورة ، لأن جهة اللسان من كلّ
 كتاب أعلى من جهة الحبكة ، لأن جهة الحبكة مضغوطة مغموطة ، ولا يجعل
 الكتاب خزانة للكراريس وغيرها ، ولا محدّة ، ولا مروحة ، ولا مستنداً ،
 ولا متكئاً ، ولا مقنّلة للبق ، ولا يطوي حاشية الورقة وزاويتها كما يفعله كثير
 من الجهلة ، وإذا ظفر فلا يكبس ظفره بحيث يهشم الورقة ولو مآلاً ، وإذا
 استعار كتاباً فينبغي أن يتفقده عند إرادته أخذه ورده من ورقة محتاج إليها
 ونحوها ، وإذا اشترى كتاباً نظر أوّله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه
 واعتبر صحته ، ومما يغلب على الظنّ في صحته ما أشار إليه الشافعي أن يرى
 فيه إلخافاً أو إصلاحاً ، فإنه شاهد له بالصحة ، قال بعضهم : لا يضيء الكتاب
 حتى يظلم ، يريد إصلاحه .

الرابعة — إذا نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية فينبغي أن يكون على طهارة
 مستقبل القبلة ، طاهر البدن والثياب والخبر والورق ، ويتندى كلّ كتاب
 بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن كان مصنفه تركها كتابة فليكتبها
 هو ، ثم ليكتب قال الشيخ ، أو قال المصنف ، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه
 المصنف ، وإذا فرغ من كتابة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابة بالحمدلة
 والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليختم بقوله : آخر الجزء الأوّل أو الثاني
 مثلاً ويتلوه كذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب ، فإن أكمله فليقل
 تم الكتاب الفلاني ، ففي ذلك فوائد كثيرة ، وكلما كتب اسم الله تعالى
 أتبعه بالتعظيم مثل : تعالى ، أو سبحانه ، أو عز وجل ، أو تقدّس ، أو تبارك
 ويتلفظ بذلك ، وكلما كتب اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، كتب بعده الصلاة
 عليه والسلام ، وجرت عادة السلف والخلف بكتابة صلى الله عليه وسلم ، ولعلّ

ذلك لموافقة الأمر في الكتاب العزيز في قوله : (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا) ولا يختصر الصلاة في الكتابة ، ولا يسأم من تكريرها كما يفعله بعض المحرومين من كتابة صلعم أو صلح أو صل أو صلسم ، فإن ذلك مكروه كما قال العراقي . ويقال : إن أول من كتب صلعم قطع يده ، وأعلم أن أجر كتابة الصلاة بكاملها عظيم ، وهو من أكبر الفوائد العاجلة ، وإذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب رضي الله عنه ، أو رضوان الله عليه ، أو مرّ بذكر أحد من الأئمة لاسيما الأعلام وهداة الإسلام كتب رحمه الله ، أو رحمة الله عليه ، أو تغمده الله برحمته ، ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لأختصاص ذلك عرفاً وشرعاً بالأنبياء والملائكة عليهم السلام ، ومتى سقط من ذلك شيء فلا يتقيد به ، بل يثبت به مع النطق به ، واختار أحمد بن حنبل إسقاط الصلاة والسلام والتبرضي والترحم رواية مع نطقه بذلك ، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وعكسه كذلك كما قاله النووي .

الخامسة — لا يهتم المشغفل بالمبالغة في حسن الخط ، وإنما يهتم بصحته وتصحيحه ، ويجتنب التعليق جداً ، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، والمشق وهو سرعة الكتابة مع بثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شر الكتابة المسق ، وشر القراءة الهذرمية ، وأجود الخط أبينه ، ولا يكتب الكتابة الدقيقة ، لأنه ربما لم ينتفع به وقت حاجة الانتفاع به من كبير وضعف بصر ، ثم محله فيمن عجز عن ثن ورق ، أو حمله في سفر ، فيكون معه خفيف المحمل فلا كراهة في ذلك ولا منيع للعدر ، والكتابة بالحرير أولى من المداد كما مر . وينبغي أن لا يكون القلم صلباً جداً فيمنع سرعة الجري ، ولا رخواً فيسرع إليه الحفي . قال بعضهم : إذا أردت أن تجود خطك فأطل جلفتك وأسمنها ، وحرف قطنك وأيمنها ، ولتكن السكين حادة جداً للبراية الأقلام وكشط الورق ، ولا تستعمل في غير ذلك ، وليكن ما يقط عليه القلم صلباً ، وهم يحمّدون القصب الفارسي اليابس جداً ، والآبنوس الصلب الصقيل ، ويراعى

من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف ، فمن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا مُعَاوِيَةُ أَلَيْسَ الدَّوَاءَ وَحَرَفِ الْقَلَمِ وَأَنْصَبِ الْبَنَاءَ وَقَرِّقِ السَّيْنَ وَلَا تُعَوِّرِ الْعِيْمَ وَحَسِّنِ اللَّهَ وَمَدَّ الرَّحْمَنَ وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ وَضَعْ قَلَمَكَ عَلَى أَذُنِكَ الْيُسْرَى فَإِنَّهُ أَذْكُرُ لَكَ . وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا كَتَبْتَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَبَيْنَ السَّيْنِ فِيهِ ، والأحاديث في ذلك كثيرة ، وأقوال السلف فيه شهيرة . وعن جابر رضي الله عنه : إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا فَلْيُتْرِبْهُ فَإِنَّهُ أَنْجَحٌ لِلْحَاجَةِ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ أُسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ .

السادسة — كرهوا في الكتابة فصل مضاف أمم الله تعالى منه كعبد الله أو عبد الرحمن ، أو رسول الله ، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر ، والله أو الرحمن أو رسول أول السطر الآخر لقبح صورة الكتابة ، وهذه الكراهة للتنزيه ، وظاهر إيراد الخطيب وغيره أنه للتحريم ، فيجب اجتنابه ، وفي الاقتراح أنه من الآداب ، ويلتحق بذلك كما قال العراقي في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسماء الصحابة رضي الله عنهم كقوله : سَابُّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كَافِرٌ ، وقوله قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةٍ فِي النَّارِ يعني الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ رضي الله عنه ، فلا يكتب سَابٌّ أو قَاتِلٌ فِي آخِرِ السُّطْرِ وما بعده في أول سطر آخر فهو قبيحٌ جدًا في صورة الكتابة حرام ، خصوصًا في النطق به من أول السطر ما لم ينطق بما في آخر السطر ، وكذلك مما يُسْتَقْبَحُ فِيهِ الْفُصْلُ ولو كان لغير متضايفين كقول سيدنا عمر رضي الله عنه في شارب الخمر الذي أُتِيَ به النبي صلى الله عليه وسلم وهو ثَمَلٌ ، فقال عمر : أَخْزَاهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتِي بِهِ ، فلا يكتب فقال في آخر سطر : وعمر وما بعده في أول آخر ، أما إِذَا لم يكن في شيء من ذلك

بعد أسم الله ، أو أسم نبيه ، أو أسم الصحابة مثلاً فلا بأس بالفصل ، ومع ذلك فجمعها أولى ، بل صرح بعضهم بالكراهة في فصل نحو أحد عشر لكونها بمنزلة أسم واحد ، وكرهوا تبعيض الكلمة المركبة تركيباً مزجياً أو إضافياً ، ونحو ذلك .

السابعة — عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به ، قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضي الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ أي على أصل صحيح قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير : من كتب ولم يعارض أي يقابل كمن دخل الخلاء ولم يستنج ، وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ ، فينبغي أن يعجم المعجم ، ويشكل المشكل ، ويضبط الملتبس ، ويتفقد مواضع التصحيف ، أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتن به لعدم الفائدة ، فإن أهل العلم يكرهون الأعجام والإعراب إلا في الملتبس والمشتبه ، ومن كلام بعض الأبلغاء : إعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله من إشكاله ، وقال بعضهم : رب علم لم تعجم فصوله ، فاستعجم محصولة ، وقيل : ينبغي الأعجام والشكل للمكتوب كله المشكل وغيره لأجل المبتدئ في ذلك الفن ، وصوبه القاضي عياض ، لأن المبتدئ لا يميز ما يشكل مما لا يشكل ، ولا صواب الإعراب من خطاه ، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مُشكلاً عند آخرين ، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً ، ثم قد يشكل عليه بعد ، وربما وقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه كحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه ، فألجمه ور كالأشافعية والمالكية وغيرها لا يوجبون ذكاته بناءً على رفع ذكاة أمه بالأبتدائية والخبرية وهو المشهور في الرواية ، والحنفية وغيرهم يوجبونها على نصب ذكاة الثانية على التشبيه أي يذكر مثل ذكاة أمه وكحديث لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه ، فألجمه ور ومنهم أئمة المذهب يجزمون بعقته عليه بمجرد دخوله في ملكه بناءً على رفع فيعتقه ، وهو المشهور في الرواية ، ويكون الضمير عائداً على المصدر المحذوف

الذي دل عليه الفعل ، تقديره فيعته الشراء لأنه بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج إلى لفظ ، ويؤيد ذلك الرواية الأخرى فيعتق عليه ، والأخرى فهو حر ، وظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعته عطفًا على فيشترية ، فيكون الولد هو المعتق ، فقال : لا بد من إنشائه ، ولا يعتق بمجرد الملك . وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الأسماء ، إذ لا يدخلها قياس ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها ، وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب ، وبيانه في الحاشية قبلته فعل ، لأن الجمع بينها أبلغ في الإبانة ، وإذا كتب كلمة مشككة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها في الحاشية ، وكتب فوقها (بيان) أو (ن) ، وله أن يكتبها في الحاشية بصورتها ، وله أن يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه ، وله أن يضبطها بالحروف كقوله : بالحاء المهملة ، والدال المهملة ، والتاء المثناة ، والتاء المثناة ، ونحو ذلك ، كما جرت عادة السلف في ذلك ، ومما يلتحق بضبط المعجم أن يكتب في باطن السكاف المعلقة كافيًا صغيرة أو همزة ، وفي باطن اللام هكذا (لام) ولا يكتب صورة لام هكذا (ل) .

الثامنة — ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند مطالعته أو تطرق احتمال (صح) صغيرة ، ويكتب فرق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة أي هكذا رأيت ، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو (لعله كذا) إن غلب على ظنه أنه كذلك ، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجه ضبة ، وهي صورة رأس صادم مهملة مختصرة من صح هكذا (ص) ، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى (صح) وإلا كتب الصواب في الحاشية كما تقدم . قيل : وأشاروا بكتابة الصاد أولًا إلى أن الصحة لم تكمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه متثبت في نقله غير غافل ، فلا يظن أنه غلط فيصاحه ، وقد تجاسر بعضهم فغير ما الصواب إبقاؤه ، والله أعلم .

التاسعة — إذا وقع في الكتاب زيادة ، أو كتب فيه شيء على غير وجهه تخير فيه بين ثلاثة أمور : الأول الكشط ، وهو سلك الورق بسكين ونحوها ويعبر عنه بالبشر وبالحك ، وسياقي أن غيره أولى منه ، لكن هو أولى في إزالة نقطة أو شكلة . الثاني المحو وهو الإزالة بغير سلك إن أمكن ، وهو أولى من الكشط ، قال ابن الصلاح : وتتنوع طرقه . الثالث الضرب عليه وهو أجود من الكشط والمحو ، لا سيما في كتب الحديث . وعن بعضهم : كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع ، لأن الروايات مختلفة ، فسيان يشتر شيئاً يكون صحيحاً ، فيحتاج إلى إثباته ثانياً ، وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة : أحدها أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخاطبها خطأ ممتداً . ثانيها أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أول المبطل وآخره كالباء المقلوبة ومثاله هكذا . ثالثها أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من) فوق أوله ، ولفظة (إلى) فوق آخره ، ومعناه من هنا ساقط إلى هنا . رابعها أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة ومثاله هكذا . خامسها أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفراً وهو دائرة صغيرة سميت بذلك لخلو ما أشير إليه بها من الصحة كتسمية الحساب لها بذلك لخلو موضعها من عدده ومثاله هكذا (٥) ، وإذا تكررت كلمة أو كرسهو ضرب على الثانية لوقوع الأولى صواباً في موضعها ، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة وأدل على القراءة ، وكذا إذا كانت الأولى آخر سطر ، فإن الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر ، وبالجملية فصيانة أول السطور وآخرها متعين إلا أن مراعاة أولها أولى ، وإذا كان المكرر مضافاً ومضافاً إليه ، أو موصوفاً وصفة ، أو مبتدأ وخبراً ، أو متعاطفين ، فإعادة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا آخر سطر كيلا يترق بين شيئين بينهما ارتباط ، إذ مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط قاله القاضي عياض ، وإذا صحح الكتاب على

الشيخ أو في المبالغة علم على موضع وقوفه ببلغ أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه ، فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب ببلغ في الميعاد الأول والثاني إلى آخرها ، فيعتن عدده ، فإنه مفيد جداً .

العاشرة — وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدارة ، أو قلم غليظ ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر أستخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا ⑤ وجرت عادة المحدثين باختصار ألفاظي كتبهم ، فمن ذلك حدثنا اختصرها بعضهم على ثنا ، وبعضهم على نا ، وبعضهم على دثنا . ومن ذلك أخبرنا اختصرها بعضهم على أنا ، وبعضهم على أرنا ، وبعضهم على أبنا . ومن ذلك حدثني اختصرها بعضهم على ثني ، وبعضهم على دثني ، وأما أخبرني وأنبأنا وأنبأني فلم يختصروها . ومن ذلك قال الواقعة في الأسناد بين رواية اختصرها بعضهم قافاً مفردة هكذا (ق) وقد جمعها بعضهم بما يليها هكذا (قثنا) يعني قال حدثنا ، قال العراقي : وهو اصطلاح متروك . ومن هذا القبيل ما يوجد في كتب الأعلام من اختصار المطلوب على ألمط ، واختصار محال على مخ وباطل على بط وحينئذ على وح وحينئذ على فح وإلى آخره على ألخ والمصنف على المص ، ونحو ذلك . ومن ذلك ما يختصر جميعه مع النطق به كلفظ يحدث في قولهم في الإسناد سمعت فلاناً عن فلان فتقول : يحدث عن فلان وهو كثير . ومن ذلك لفظة قال اذا كررت كما في صحيح البخاري ثنا صالح بن حبان قال قال عامر الشعبي فتحذف أحداها خطأ لا طقاً . ومن ذلك لفظة أنه في مثل حدثنا فلان أنه سمع فلاناً يقول ، نبه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، وقل من نبه عليه والله أعلم . ومن ذلك ما يختصر بعضه ، وينطق بالبعض الباقي على صفته ، والمشهور منه حاء التحويل عند انتقال من سند إلى غيره فيكتب هكذا (ح) مفردة مهمله مقصورة لفظاً ، وهي مختصرة من تحويل ، أي من سند إلى سند آخر ، وقيل : مختصرة من حائل لأنها حالت بين الإسنادين ، وقيل : من قولهم الحديث وهو المنقول

عن أهل المغرب ، وقيل من صح ، قال ابن الصلاح : وقد كتب مكانها بدلا عنها صح صريحة ، وأختلف في النطق بها ، فالأصح أنه ينطق بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة ، وقيل : لا ينطق بها ، وقيل : ينطق بأصلها المختصرة منه وهو الحديث أو صح فليعلم ذلك . ومن ذلك ما يختصر بعضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله ، وهو الرموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب كما يرسم كثير من كتب الحديث المختصرة للبخاري (خ) ومسلم (م) وللترمذي (ت) ولأبي داود (د) وللنسائي (ن) ولأبن ماجه القزويني (ج) أو (ق) ولا بن جبان (حب) وللدارقطني (ط) ونحو ذلك وهو كثير . ومن ذلك رمز العجالة والعمدة لابن الملقن للإمام مالك (م) ولأبي حنيفة (ح) ولأحمد (أ) ونحو رموز الوجيز والحاوي للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهي مشهورة ، ومن فعل شيئا من ذلك أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه ، ولا مشاححة في الاصطلاح فبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها ، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه والله أعلم . ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والنزوع الغريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب ، ولا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول ونحو ذلك بالحمرة فإنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام ، وله في كتابة شرح مزوج بالمتن أن يميز المتن بكتابتبه بالحمرة أو يخط عليه خطأ منفصلاً عنه ممتداً عليه ، والكتابة بالحمرة أحسن ، لأنه قد يمزج بحرف واحد ، وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح ، فلا يوضح ذلك بالخط أيضاً بكتابة الحمرة ، ونحو ذلك كثير في كتب الفقه ، وذلك ليسهل في المطالعة عند قصدها ، والله تعالى أعلم .

الخاتمة

في ذكر رشي من الرقائق المستظرفات ، والاسعار الرائقة والطلبات
نختم بها الكتاب على عادة الأئمة والحفاظ كما قال شيخ الإسلام النووي
وأقصداء به في بعض مؤلفاته

أسند مولانا شيخ الإسلام صاحب الأصل فصح الله في أجله ، وبلغه غاية
أمله ، عن شيخه الشيخ زين الدين زكريا الأنصاري بسنده المتصل إلى الشيخ
أبي بكر الأجرى قال : كان ابن المبارك كثيراً ما يفتل هذه الآيات :

وَإِذَا مَا مِمْتَ بِاللُّغَةِ بِالْبُأِ
إِغْنَمِ رَكْعَتَيْنِ زُفْنِي إِلَى اللَّهِ
ه إِذَا كُنْتَ فَارَعًا مَسْتَرِيحًا
طَلْ فَأَجْعَلْ مَكَانَهُ تَسْلِيحًا

وبالسند الذي ذكره إلى الطائي بسند الطائي إلى المزني قال: دخلت على الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقلت: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت من الدنيا راحلاً، ولا إخواني مفارقاً، ولسوء أفعالي ملاقياً، وبكأس ألمنية شارباً، فوالله ما أدري أروحي إلى الجنة تصير فأهنيها، أو إلى النار فأعزيها؟ وأنشد:

ولما قسى قلبي وضاعت مذاهبي جعلت رجائي نحو عفوك سلماً

تَعْظِمْنِي ذِي قُرْبَتِهِ بِعَفْوِكَ رَبِّي كَانَ عَفْوُكَ أَعْظَمًا

فَمَا زِلْتَ ذَا عَفْوٍ عَنِ الذَّنْبِ لَمْ تَزَلْ تَجُودُ وَتَعْفُو مِنْهُ وَتَكْرُمَا

وَبِالسُّنْدِ الْمَشَارِإِيهِ إِلَى ابْنِ السُّبُكِيِّ بِسُنْدِهِ إِلَى الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ

قال : أنشدني بعضهم للشافعي رضي الله عنه :

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مُشْغَلَةٌ إِلَّا الْحَدِيثَ وَالْأُفُقَةَ فِي الدِّينِ

العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وروي أن الشافعي رضي الله عنه كان بمكة يقول : سلوني عما شئتم أخبركم عنه من كتاب الله ، فقليل له : ما تقول في المحرم يقتل الزنور ؟ فقال : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . قال الله تعالى : (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأْتِهِمْ) . وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربيعة بن حراش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وحدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر ابن كدام عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر بقتل المحرم الزنور .

وقريب من هذا ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لعن الواصلة والمستوصلة وقال : مالي لا ألعن من لعنه الله ؟ فقالت امرأة : قرأت كتاب الله فلم أجد فيه ما تقول ، فقال : إن كنت قرأته فقد وجدته (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأْتِهِمْ) ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة ذكره البخاري وغيره ، وفي هذا زيادة في الاستدلال ، وهو أن من لعنه رسول الله فقد لعنه الله لقوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) . وروى البيهقي في المدخل بسنده إلى الفريابي قال : قال المزني أو الربيع الشك منه : كنا يوماً عند الشافعي بن الظهر والعصر إذ جاء شيخ عليه جبة صوف وعمامة صوف وإزار صوف وفي يده عكازة قال : فقام الشافعي وسوى ثيابه وأستوى جالساً ، قال : وسلم الشيخ وجلس ، وأخذ الشافعي ينظر إلى الشيخ هيبه له ، إذ قال له الشيخ : أسأل ؟ قال الشافعي : سل قال : إيش ألحجة في دين الله ؟ فقال الشافعي : كتاب الله ، قال : وماذا ؟ قال : وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وماذا ؟ قال : واتفاق الأئمة قال : من أين قلت اتفاق الأئمة ؟ قال : من كتاب الله ، قال : من أين في كتاب الله ؟ فتدبر الشافعي ساعة ، فقال الشيخ : قد أجلتك ثلاثة أيام ولياليها ، فإن جئت بحجة من كتاب الله عز وجل في الاتفاق وإلا تب إلى الله عز

وجلّ ، قال : فتغير لون الشافعي ، ثم إنه ذهب فلم يخرج ثلاثة أيام ولياليهن
قال : فخرج في اليوم الثالث في ذلك الوقت يعني بين الظهيرة والمصر وقد أتفخ
وجهه ويده ورجلاه وهو مسقام ، فجلس فلم يكن بأسرع من أن جاء الشيخ
فسلم وجلس فقال : حاجتي ، فقال الشافعي : نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال الله عز وجل : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ
بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُوْمِنِينَ نُؤْتِهِ مَا تَوَلَّى وَلُصِّلَتْ جَهَنَّمَ
وَسَاءَتْ مَصِيرًا) . لا يصليه على خلاف المؤمنين إلا وهو فرض فقال : صدقت
فقام وذهب ، فقال الشافعي لما ذهب الرجل : قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث
مرات حتى وقفت عليه ، قال ابن السبكي : يجوز أن يكون هذا الشيخ الخضر عليه
السلام ، وقد فهمه الشافعي حين أجله وأستمع له ، وأصغى لإغلاظه في القول
واعتمد على إشارته .

وبالسند المشار إليه إلى ابن السبكي بسنده إلى الشيخ أحمد بن محمد بن
أبي الفرات سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول : قلت مرة للأستاذ
أبي سهل الصلوكي في كلام يجري بيننا : لم ؟ فقال لي : أما علمت أن من
قال لأستاذه لم لا يفلح أبداً ؟ وقال الأستاذ المذكور لأبي عبد الرحمن
المذكور : عقوق الوالدین يحوه الاستغفار ، وعقوق الأستاذ لا يحوه شيء .
وبالسند المذكور إلى ابن السبكي بسنده إلى أبي أحمد منصور بن محمد الأزدي
أنشد لنفسه :

عليك نفسك فأنظر كيف تُصلحها وحلّ عن عثرات الناس للناس
فألدّم للناس للمُحْصِي معاييهم وألحمدُ عندهم للغافل النّاسي
ومن شعر منصور المذكور :

إن شئت أن تُدعى أخا آل كرم السليم من العيوب
فأصبر على خمس بها يبدؤ النقي من آشوب
كف الأذى وأخفِض جنا حك وأجتنب فخم الذنوب

وَأَغْرَسَ أَصُولَ الْعُرْفِ وَاجَهٌ نِ بَهَا مَوَدَّاتِ الْقُلُوبِ
وَأَعْجَلَ إِلَى الْأَنْصَافِ طَلَدٌ قَى الْوَجْهَ مَأْمُونِ الْقُطُوبِ
وبهذا السند إلى أَبِي الْقَاسِمِ السَّقَطِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُسَيْنِ الْأَجَرِيَّ يَقُولُ:
يَمْنَعُنِي عَنْ عَيْبِ غَيْرِي الَّذِي أَعْرِفُهُ فِيَّ مِنَ الْعَيْبِ
عِيوبِهِمْ بِالظَّنِّ مَنِي لَهُمْ وَلَسْتُ مِنْ عَيْبِي فِي رَبِّ
إِنْ يَكْ عَيْبِي غَاب عَنْهُمْ فَقَدْ أَحْصَى عِيوبِي عَالَمُ الْعَيْبِ
فَقِيمَ شَغْلِي بِسُوءِ مَهْجَتِي أَمْ كَيْفَ لَا أَنْظُرُ فِي جَيْبِي
لَوْ أَنَّي أَسْمَعُ مِنْ وَاعِظٍ إِذَا كَفَانِي وَاعِظُ الشَّيْبِ
قُلْتُ: وَمَا يَنْسَبُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَجِبْتُ لِمَنْ يَبْكِي عَلَى عَيْبِ غَيْرِهِ دُمُوعًا وَلَا يَبْكِي عَلَى عَيْبِهِ دَمًا
وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ صَغِيرًا وَفِي عَيْنِيهِ مِنْ عَيْبِهِ عَمًى
وبالسند المذكور إلى ابْنِ السَّبْكِ بِسَنَدِهِ إِلَى شَهْدَةِ بِنْتِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ
الْأَبْرِيِّ سَمَاعًا قَالَتْ: سَمِعْتُ الْقَاضِيَّ الْإِمَامَ عَزَّيْزِي يَعْنِي الْمَعْرُوفَ بِشَيْدَلَهَ مِنْ
لَفْظِهِ سَنَةِ ٤٩٠. يَقُولُ: اللَّهُمَّ يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ، يَا بَاسِطَ الْيَدَيْنِ بِالرَّحْمَةِ أَفْعَلْ
بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، إِلَهِي أَذْنَبْتُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَأَمَنْتُ بِكَ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، فَكَيْفَ
يَغْلِبُ بَعْضُ عَمْرِي مَذْنَبًا جَمِيعَ عَمْرِي مُؤْمِنًا؟ إِلَهِي لَوْ سَأَلْتَنِي حَسَنَاتِي لَجَعَلْتَهَا
لَكَ مَعَ شِدَّةِ حَاجَتِي إِلَيْهَا وَأَنَا عَبْدٌ، فَكَيْفَ لَا أَرْجُو أَنْ تَهَبَ لِي سَيِّئَاتِي مَعَ
غَنَاكَ عَنْهَا وَأَنْتَ رَبٌّ، فَيَا مَنْ أَعْطَى خَيْرَ مَا فِي خَزَائِنِهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِهِ قَبْلَ
السُّؤَالِ، لَا تَمْنَعْنَا أَوْسَعَ مَا فِي خَزَائِنِكَ وَهُوَ الْعَفْوَ مَعَ السُّؤَالِ، إِلَهِي حُجَّتِي حَاجَتِي
وَعُدَّتِي فَاقْتِنِي فَأَرْحَمَنِي، إِلَهِي كَيْفَ أَمْتَنِعُ بِالذَّنْبِ مِنَ الدُّعَاءِ، وَلَا أَرَاكَ
تَمْتَنِعُ مَعَ الذَّنْبِ مِنَ الْعَطَاءِ، فَإِنْ غَفَرْتَ فَخَيْرٌ رَاحِمٌ أَنْتَ، وَإِنْ عَذَّبْتَ فَغَيْرُ
ظَالِمٍ أَنْتَ. إِلَهِي أَسْأَلُكَ تَذَلُّلاً فَأَعْطِنِي تَفَضُّلاً * وَمِنْ شَعْرِ مَوْلَانَا الْمَرْحُومِ
شَيْخِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ الرُّضِيِّ وَالِدِ الْمُصَنِّفِ مَوْلَانَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْبَدْرِ:
إِلَهِي سَيِّدِي رَبِّي أَغْنِنِي وَخَذِّبْ يَدِي وَمِنْ بَعْدُ أَجِرْنِي

إلهي قد جنيتُ وأئيُّ عبدٍ
 إلهي ليس أجدر بالخطايا
 إلهي لو أتيتُ بكلِّ ذنبٍ
 إلهي أنت ذو صفحٍ جميلٍ
 إلهي ما عصيتُ بغيرِ علمٍ
 إلهي إن أُطعُ فبمحضِ فضلٍ
 إلهي ما لعبدٍ حجةٌ في
 إلهي إنَّ حجتك ألتى قد
 إلهي ليتني لو كنت عبداً
 إلهي ليتني لا كنتُ إذ لم
 إلهي إنَّ خوفي زاد لولا
 إلهي من يناقشُ في حسابٍ
 إلهي أنت قهارٌ رحيمٌ
 إلهي ليس إلا أنت ربي
 إلهي إن أسأتُ بغيرِ علمٍ
 إلهي أنت قد حققتَ فقري
 إلهي إنني أخشى وأرجو
 إلهي غيرُ بابك في أموري
 إلهي قد رجعتُ إليك عما
 إلهي مثلما أحسنتَ بدءاً
 إلهي من يعين على وُصولي
 إلهي من سواك يزيلُ همي
 إلهي أغنيَّ ياربُّ أفتقاري

ضعيفِ الخلقِ مثلي ليس يجني
 وبالتقصيرِ والزلاتِ مني
 فلا أولى بعفوٍ منك عني
 وجودٍ واسعٍ وعظيمٍ منّ
 ولا أبداً أظعتُ بغيرِ إذنٍ
 وإن أعصي فمن نقصي ووهمي
 تحمله الجنابة والتجني
 علا برهانها من غير طعن
 بلا خطأ وهل يجدي التمني
 أطعك وليت أُمي لم تلدني
 رجائي ميتٌ من همٍّ وحزنٍ
 يعذبُ منه يا ربِّي أقلني
 بحققك منك يا دُخري أعذني
 فلا أبداً بغيرك تمتحنني
 فأني فيك قد أحسنت ظني
 إليك وليس شيءٌ عنك يُغني
 أماناً منك فامن لي بأمنٍ
 إذا ما ضقتُ ذرعاً لم يسعني
 سواك فلا إلى غيرٍ تكِلني
 ففي العقبى بحققك لا تسوؤني
 إلى ما ترتضي إن لم تُعني
 ومن أدعوه مضطراً يُجيني
 فأذكُ أنت من يُغني ويُقني

إلهي أنت قد أوليت فضلاً عظيماً قطُّ لم يخطرُ بذهنِ
إلهي لست أُحصى ما به قد منحت من العطاء بلا تعنٍ
إلهي إنني عبدٌ رضيُّ فمن صفو الرضا ربي أذقني
إلهي مع رضاك السقمُ برُّ و نار جهنم جناتُ عدن
إلهي زد بعلم الشرح فقهني ومن علم الحقيقة ربِّ زدني

وبسند مولانا شيخ الإسلام المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى
زكريا إلى أنس بن مالك رضي الله عنه ان رجلاً قال : يا رسول الله الرجلُ
يحبُّ قومًا ولما يلحق بهم^(١)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : المرءُ مع من
أحبَّ ، وهذا الحديثُ ورد من طرق كثيرة في وقائع كثيرة في غالبها التصريحُ
بحبِّ الله ورسوله ، ولفظ بعضها : أنت مع من أحببت ، وللعامة شيخ الإسلام
شهاب الدين بن حجر :

وقائل هل عملُ صالحٍ أعددتَه يدفع عنك الكربُ
فقلت حسبي خدمةُ المصطفى وحبُّه فالمرءُ مع من أحبَّ

قال مولانا شيخ الإسلام البدر المصنف :

من رام أن يبلغ أقصى المنى في الخشوع مع تقصيره في القرب
فليخلص الحبُّ لمولى الورى والمصطفى فالمرءُ مع من أحبَّ

ولشيخ الإسلام الرضوي والده

إن تكن عن حال الذين أحببتهم ربههم عاجزاً وتطلبُ قرباً
حبُّ مولاك والذين أصطفاهم تبتق معهم فالمرءُ مع من أحبَّ

وبسند مولانا المصنف المشار إليه من شيخه العلامة القاضي القضاة برهان
الدين ابن أبي شريف المقدسي إجازة عن الزين القبايبي إجازة (ح) وعن
شيخ الإسلام والده عن شيخه الحافظ البرهان البقاعي بسند البقاعي إلى أبي عبد الله

(١) أي ماذا يصير في أمره ؟

محمد بن مسلم بن وازة الرّازي يقول : حضرت مع أبي حاتم محمد بن إدريس الرّازي عند أبي زرعة الرّازي وهو في النّزع ، فقلت لأبي حاتم : تعالَ حتى نلقنه الشّهادة ، فقال أبو حاتم : إني لأستحي من أبي زرعة أن ألقنه الشّهادة ولكن تعالَ نتذاكر الحديث فلعله إذا سمعه يقول ، فبدأتُ فقلت : حدّثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد بن جعفر فأرّج عليّ الحديث حتى كأني لم أسمعها ولا قرأتها ، فبدأ أبو حاتم فقال : حدّثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل عن عبد الحميد بن جعفر فأرّج عليه حتى كأنه ما قرأه ولا سمعه ، فبدأ أبو زرعة رضي الله عنه فقال : حدّثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد ابن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وخرجت رُوحه مع الهاء قبل أن يقول دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وذلك في سنة اثنتين وستين ومائتين .

وبسنده المذكور إلى أحمد بن محمد أبي العباس الرّازي قال : رأيت أبا زرعة يعني الرّازي رضي الله عنه في المنام فقلت : يا أبا زرعة ما فعل الله بك ؟ قال : لقيت ربي عز وجلّ فقال : يا أبا زرعة إني أوتيت بالطفل فأمر به إلى الجنّة فكيف من حفظ السنن على عبادي ، تبوأ من الجنّة حيث شئت ، قال : ورأيت أبا زرعة مرة أخرى في المنام كأنه يصلي في السماء الرابعة بالملائكة فقلت يا أبا زرعة سمّ نلت أن تصلي بالملائكة ؟ قال : برفع اليدين . وبه إلى الحافظ عبد الغني بسنده إلى سفيان الثوري رضي الله عنه وقد رآه قبيصة في المنام فقال له قبيصة : ما فعل الله بك ؟ فقال :

نظرتُ إلى ربي عياناً فقال لي	هنيئاً رضائي عنك يا ابن سعيد
لقد كنت قوَّاماً إذا أظلم الدجى	بعبرة مشتاقٍ وقلب عميد
فدُونك فأخترأي قصي تريده	وزُرني فإني عنك غير بعيد

وبسند المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري والعلامة

الحقّ أبي إسحاق المقدسي بسند كلّ منهما إلى شيخ الإسلام أبي الحسن السبكي بسنده وسند أبنه إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بمجلسين أحدهما يدعو الله تعالى ويرغبون إليه ، والآخر يتعلمون العلم ويعلمونه فقال : كَلَّا أَلَمْ جَالِسِينَ خَيْرٌ وَأَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ فَهُمْ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا ، ثُمَّ جَلَسَ مَعَهُمْ .

قال ابن السبكي لا أعرف حديثاً أُجتمعت فيه رواية الأبناء عن الآباء بعدد ما اجتمع في هذا إلا ما أخبرنا به أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن بن ثباتة الفارقي المصري ألحدث بقراءتي عليه بسنده المجرّد عن الأبناء والآباء إلى رزق الله ابن عبد الرّهاب التميمي إملاءً سمعت أبي أبا العرج عبد الرّهاب يقول : سمعت أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول : سمعت أبي أبا بكر بن الحارث يقول : سمعت أبي سليمان يقول : سمعت أبي أبا الأسود يقول : سمعت أبي سفيان يقول : سمعت أبي يزيد يقول : سمعت أبي أكتمه (كذا) يقول : سمعت أبي الهيثم يقول : سمعت أبي عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَا أَجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ إِلَّا جَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ .

قال المصنف : أخبرنا شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدّين أبو يحيى زكريا بن محمد ابن أحمد بن زكريا الأَنْصَارِيّ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ إِجَازَةً ، قال : أخبرنا العزّاز أبو محمد الحنفي إذ نأعن أصلاح بن أبي عمر وغيره عن الفخر بن البخاري عن فضل الله بن أبي سعد الشّوقي عن الإمام أبي محمد البغوي أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الشّريجي أنا أبو إسحاق الثعلبي أخبرني ابن فنجويه ثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا إبراهيم بن سهلويه ثنا علي بن محمد الطنافسي ثنا كيع عن ثابت بن أبي صفية عن الأصمغ بن ثباتة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : من أحبّ أن يُكْتَلَّ له بالمكيال الأوّفى

من الأجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه من مجلسه (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ
عَمَّا يَصِفُونَ • وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ • وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) •

قال مصنفه نفع الله بعلمه ، وأيده بحلمه : هذا آخر ما تيسر تعليقه من هذا
الكتاب ، نفع الله به المسلمين ببركة الكريم الوهاب ، والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
ومحبته وسلم ، واختم لنا منك بخير ، وأصلح لنا شأننا كله وأفعل ذلك بإخواننا
وأحبائنا وسائر المسلمين •

علقه مختصراً لنفسه ، ثم لمن شاء الله من بعده ، المنتمى إلى رحمة ربه القوي ،
عبد الباسط بن موسى العَلَمَوِي ، ثم الموقّت الواعظ بالجامع الأُمَوِي ، لطف الله به
بجاه النبي المصطفى •

فهرس الكتاب

الصفحة

ج	كلمة الناشر .	
هـ	ترجمة مؤلف الأصل ومؤلف المختصر	
ز	وصف النسخة المخطوطة وطريقة تصحيحها	
ح	راموز الصفحة الأخيرة من الكتاب بخط مختصره .	
١	خطبة المختصر .	
٢	المقدمة — في الأمر بالآخلاص والصدق وإحضار النية .	
٤	الباب الاول — في فضيلة الاشتغال بالعلم ، وفيه ثلاثة فصول :	
	الفصل الأول — في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه وتعليمه وتعليقه ونشره وحضور مجلسه ، وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة والصيام ونحوهما من العبادات المقاصرة على فاعلها .	
١٠	الفصل الثاني — في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى .	
١٤	الفصل الثالث — في تحذير من آذى أو أنتقص عالماً ، وألحظ على إكرام العلماء وتعظيم حرمتهم .	
١٥	الباب الثاني — في أقسام العلم الشرعي ومراتبه وفيه فصلان ، ثم فصل لطيف	
	الفصل الأول — في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير وحديث وفقه	
٢٠	الفصل الثاني — في مراتب أحكام العلم الشرعي وما ألحق به وهي ثلاثة :	
٢٠	المرتبة الأولى — فرض العین .	
٢١	فروع — اختلّف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟	
٢٣	فروع — يجب على الآباء والأمهات ونحوهم تعليم الصغار .	
٢٣	المرتبة الثانية — فرض الكفاية .	
٢٤	المرتبة الثالثة — النقل .	

- ٢٥ فصل — قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرّم أو مكروه أو مباح .
- ٢٦ **باب الثالث** — في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع :
النوع الأول — في آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس ، فأما آدابها في نفسها ألخ .
- ٤١ القسم الثاني — آدابها في درسها وأشتغالها .
- ٤٣ النوع الثاني — آداب يختص بها المعلم ، وقد يشاركه في بعضها المتعلم ، وهي ثلاثة أقسام :
- ٤٤ القسم الأول — آدابه في نفسه .
- ٤٥ القسم الثاني — آداب المعلم مع طلبته .
- ٥٣ القسم الثالث — آدابه في درسه .
- ٥٨ النوع الثالث — آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
- القسم الأول — آدابه في نفسه .
- ٦٣ القسم الثاني — آدابه مع شيخه وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرّمته .
- ٧٣ القسم الثالث — في آداب درسه وقرأته ، وما يعتمد عليه مع شيخه ورفقته حينئذ
- ٧٩ فصل في التصنيف .
- ٨٢ **باب الرابع** — في أدب المفتي والمفتوى والمستفتي ، وفيه أربعة أنواع ولنتقدم على المقصود مقدّمة .
- ٨٥ النوع الأول — في الأمور المعتبرة في كلّ مُفتٍ ، وفي تقسيم المفتين وما أنفرد به كلّ واحد من الأحكام ، وفيه فصلان :
- الفصل الأول — في الأمور المعتبرة في كلّ مُفتٍ .
- ٨٦ فرع — ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ألخ .
- ٨٧ الفصل الثاني — في تقسيم المفتين .

- ٩١ فصل — هذه أصناف المفتين وهي خمسة الخ .
- ٩٢ فصول — لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً الخ .
- ٩٣ النوع الثاني — في أحكام المفتى وآدابه وفيه مسائل .
- ٩٩ النوع الثالث — في آداب الفتوى ، وفيه مسائل .
- ١٠٦ النوع الرابع — آداب المستفتي وصفته وأحكامه وفيه مسائل .
- ١١٢ **الباب الخامس** — في شروط المناظرة وآدابها وآفاتهما ، وفيه فصلان ولانقدم على ذكرها مقدمة في بيان أسباب إقبال الخلق على المناظرة .
- ١١٤ الفصل الأول في بيان شروط المناظرة .
- ١١٨ الفصل الثاني في آفات المناظرة وما يتولد منها من مهلكات الأخلاق .
- ١٢١ مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنهما .
- ١٢٢ مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن — مناظرة بينهما أيضاً .
- ١٢٣ مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما .
- ١٢٥ مناظرة بينهما أيضاً .
- ١٢٦ مناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما .
- ١٢٦ مناظرة جرت بحضرة الشافعي — مناظرة جرت بحضرة وأقام هو فيها الحجة .
- ١٢٧ مناظرة بين أبي العباس بن سريج وأبي بكر بن داود — مناظرة بينهما أيضاً .
- ١٢٨ مناظرة بين إمام السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي علي الجبائي في أن أماء الله توقيفية .
- ١٢٩ مناظرة بينهما أيضاً في الأصلح والتعليل .
- ١٣٠ **الباب السادس** — في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشراؤها وعازيتها ونسخها وغير ذلك ، وفيه مسائل .
- ١٤٠ الخاتمة في ذكر شيء من الرقائق المستطرفات والأشعار الرائقة والحكايات

تصحیح الخطأ

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٣ ٢١ يثبت	يثبت	٤٦ ٢٢ وحوى	وحوآء
٨ ١٥ تم	ثم	٤٨ ٦ صدورهم	لصدورهم
٢٣ ١٦ مالا بد منه للناس	مالا بدل للناس	٥١ ٦ الاشتغال	الاشتغال
٢٦ ١٤ إلى شيء	إلى شيء	٦٢ ١٥ اشتغل	اشتغل
٢٧ ١٩ الاكتساب	الأكتساب	٦٥ ١٣ أو بعد	و بعد
٢٩ ٣ لا يخل به	لا يخل به	٦٨ ١٦ أو يقول	أو يقول
٣٠ ٤ المنارل	المنازل	٦٩ ١٠ ليحذر	وليحذر
٣٠ ٧ وجهك	وجهك	٧٠ ٢٤ يكذب	يكذب
٣١ ١٤ أطهر	أطهر	٧١ ٨ أو قصة	أو قصة
٣٢ ٢٢ وعن مسعود	وعن ابن مسعود	٧١ ٩ اوطن	اوطن
٣٤ ١١ الفرج	أبو الفرج	٧١ ١٠ ويتر بها	ويتر بها
٣٤ ١٨ متجنبين	متجنبين	٧١ ٢٠ ثنى	ثنى
٣٦ ٢٣ آفة	آفة	٧٧ ١٠ قبالة	قبالته
٣٧ ١ ونقص	ونقص	١٠٥ ٨ بعضهم	بعضها
٣٧ ١٢ الصفا	الصفاء	١١٠ ١٢ مفتياً	مفتياً
٣٧ ١٣ جملتها	جملتها	١١١ ١٦ مفتياً	مفتياً
٣٩ ١ بالوطي	بالوطء	١١٢ ٢ وفيه فصول	وفيه فصولان
٤٠ ١٢ الخسر وشاهين	الخسر وشاهي	١١٦ ٢٠ عليم	عليهم
٤٠ ١٤ ونونات يسمينية	ونونات يسمينه	١٢٩ ١ يحبر	يحبر
٤٠ ١٨ أن تبطل	أن تبطل	١٣٨ ١١ رواية	رواته
٤٤ ٩ بدا	بدا	١٤٠ ١٤ قسي	قسا
٤٥ ١٩ وأنس	وأنس	١٤٢ ١٩ وحل	وخل

